جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني –

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان

أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة (2012 –2021)

من إعداد الطالبة: بوزيان غنية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ/د. رشيد حفصي	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيساً
أ/د, مفيدة بن عثمان	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفاً ومقرراً
أ/د. عبد الكريم بوغزالة	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشاً

السنة الجامعية 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني –

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان

أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة (2012 –2021)

من إعداد الطالبة: بوزيان غنية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2023/06/17**

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ/د. رشيد حفصي	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيساً
أ/د. مفيدة بن عثمان	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفاً ومقرراً
أ/د. عبد الكريم بوغزالة	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشاً

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على رسول الله صلى الله عليه و سلم

أهدي ثمرة جهدي :

إلى رمز الحنان و التضحية .....إلى التي الجنة تحت قدميها ....

إلى التي منحتني سنين عمرها ....إلى أجمل شيء في الوجود ...

حبيبة قلبي أمي الغالية أطال الله في عمرها ؛

إلى من علمني أصول الأخلاق و الآداب ....إلى من ناضل من أجلي ....

إلى من هيء لي أسباب النجاح ....إلى من كافح لأكون ثمرة طيبة ....

أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى من نشأت و ترعرعت بينهم .... إلى سندي في هذه الحياة ...

أختي و إخوتي رعاهم الله

إلى من اشتاقت روحي إليه ....وتمنيت وجوده معنا ....

إلى روح أخي رحمة الله عليه

إلى من جمعتني بهم الأقدر ....و كانوا صحبتي الأخيار

زملائي في العمل بخزينة ورقلة و زملائي في التخصص ماستر مالية وبنوك دفعة 2020-2023

إلى رمز العطاء و الصبر ....إلى كل من سقط سهوا من قلمي

جميع الأهل و الأقارب أهدي هذا العمل

- **غـــنـــيـــــــة**

الشكر و التقدير

نحمد الله كثيرا طيبا مباركا فيه ونشكره على نعمه الظاهرة والباطنة كما ينبغي لجلال وجهه الكريم الذي وفقنا و أعاننا على إنجاز هذا العمل .

أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من ساهم إلى إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور وإنجاز هذه المذكرة نذكر منهم :

الأستاذة المشرفة مفيدة بن عثمان التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها ومعلوماتها القيمة التي أفادتنا بها ، أسأل الله أن تتاب خير ثواب و بارك الله فيها و في عائلتها.

الأستاذ ناصر سليمان و أستاذ خويلدي إبراهيم والأستاذ هتهات سعيد الذين لم يبخلوا علينا بمعلوماتهم وتوجيهاتهم .

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع واثراءه.

إلى زملائي في العمل وأخص بالذكر زميلتي نريمان طاهرة وأولاد جعفري فتيحة وميلودة زاوي .

إلى كل من ساهم بكثير أو قليل في إتمام هذا العمل

- غـــنـــيـــة

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة بالبنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت ستة بنوك تجارية جزائرية خلال الفترة (2012 – 2021)، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتشكيل خلفية علمية تفيد بإثراء الموضوع، وذلك بتوضيح الجوانب النظرية والاحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالكفاءة التشغيلية كمتغير مستقل وتم قياسه بمؤشرات التالية : العائد على الحقوق الملكية العائد على الأصول، العائد على الودائع ، الرافعة المالية و منفعة الأصول، بإضافة إلى هامش الربح و إجمالي التكاليف إلى الإيرادات ومخاطر السيولة كمتغير تابع و تم قياسه بنسبة التوظيف ، التغطية النقدية و نسبة السيولة القانونية والعلاقة بينهما باستخدام نماذج بانل، و من أهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها أن البنوك صغيرة الحجم أكثر ربحية وأكثر كفاءة في التحكم بتكاليفها من البنوك كبيرة الحجم، و أن هناك أثر معنوي بين كل من العائد على الحقوق الملكية، الرافعة المالية ونسبة التكاليف إلى الإيرادات ونسبة التوظيف، أما بالنسبة للتغطية النقدية والسيولة القانونية فأشارت الدراسة إلى وجود أثر معنوي بينها و بين كل من العائد على الأصول، العائد على الودائع ، الرافعة المالية و نسبة التكاليف إلى إيرادات كمؤشرات لقياس الكفاءة التشغيلية.

الكلمات المفتاحية: كفاءة تشغيلية، مخاطر سيولة، بنوك تجارية ، مؤشرات مالية، نماذج بانل.

Abstract:

The purpose of this study is to measure the impact of operational efficiency on liquidity risk in commercial banks in Algeria. For this, our study focused on six Algerian commercial banks during the period (2012-2021). In order to meet this objective, we adopted the analytical descriptive approach as a scientific reference framework which enriches our study by clarifying the theoretical aspects and by encompassing all the concepts related to operational efficiency as an independent variable measured with the following indicators : return on equity, return on assets, return on deposits, financial leverage and utility of assets, in addition to profit margin, total cost to revenue and liquidity risk as the dependent variable measured by the rate of employment, cash coverage and the legal liquidity ratio in addition we measured the relationship between these using the panle models. Our study led to the following results:

- Small banks are more profitable and more efficient in controlling their costs than large banks.
- There is a significant effect between return on equity, financial leverage and cost to revenue ratio and employment ratio.
- With respect to Cash Cover and Legal Liquidity, the study indicated that there is a significant effect between this and each of Return on Assets, Return on Deposits, Financial Leverage and Cost Ratio revenue as indicators for measuring operational efficiency.

Keywords: operational efficiency, liquidity risk, commercial banks, financial indicators, panel models.

الإهداء	-
الشكر	–
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الملاحق	XI
قائمة الاختصارات والرموز	XII
المقدمة	ب- هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة	-
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم الأساسية حول الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة	03
المطلب الأول: الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية	03
الفرع الأول: عموميات حول الكفاءة المصرفية	03
الفرع الثاني: الكفاءة التشغيلية ومكوناتها	07
الفرع الثالث: طرق ومؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية	08
المطلب الثاني: مخاطر السيولة في البنوك التجارية	13
الفرع الأول: عموميات حول مخاطر السيولة في البنوك التجارية	13
الفرع الثاني: مؤشرات قياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية	15
الفرع الثالث: العلاقة بين الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة في البنوك التجارية	16
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	17
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	17
الفرع الأول: الدراسات السابقة التي تناولت الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية	17
الفرع الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت مخاطر السيولة في البنوك التجارية	19
الفرع الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة في البنوك التجارية	21
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة	23
خلاصة	24

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012-2021.	-
تمهيد	26
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	27
المطلب الأول: عرض منهجية الدراسة	27
الفرع الأول: عينة وفترة الدراسة	27
الفرع الثاني: متغيرات وفرضيات الدراسة	29
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	31
الفرع الأول: البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة	31
الفرع الثاني: تقديم نموذج الدراسة	31
المبحث الثاني: عرض وتفسير نتائج الدراسة	35
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	35
الفرع الأول: دراسة مالية لمؤشرات متغيرات الدراسة	35
الفرع الثاني: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة	55
الفرع الثالث: تقدير نماذج دراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة	59
المطلب الثاني: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات	69
الفرع الأول: تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك عينة الدراسة	69
الفرع الثاني: تقييم مخاطر السيولة للبنوك عينة الدراسة	70
الفرع الثالث: اختبار الفرضيات الدراسة	70
خلاصة	78
الخاتمة	80
المراجع	84
الملاحق	90

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	تقديم عام للبنوك عينة الدراسة	27
2.2	المؤشرات المالية المستخدمة في دراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة بالبنوك التجارية	30
3.2	تطور صافي الدخل لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	35
4.2	تطور الأموال الخاصة لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	36
5.2	تطور إجمالي الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	37
6.2	تطور إجمالي الودائع لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	38
7.2	تطور إجمالي الإيرادات لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	39
8.2	تطور اجمالي القروض لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	40
9.2	تطور التكاليف الاستغلال لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	41
10.2	تطور ايرادات الاستغلال لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	42
11.2	تطور النقد والأرصدة لعينة البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال فترة (2012-2021)	43
12.2	معدل عائد على حقوق الملكية لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	45
13.2	معدل عائد على الأصول لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	46
14.2	مضاعف حق الملكية لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	47
15.2	معدل عائد على الودائع لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	48
16.2	معدل منفعة الأصول لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	49
17.2	معدل هامش الربح لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	50
18.2	معدل تكاليف الاستغلال إلى إيرادات الاستغلال لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	51
19.2	نسبة التوظيف لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	52
20.2	نسبة التغطية النقدية لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	53
21.2	نسبة السيولة القانونية لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)	54
22.2	الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	55
23.2	مصفوفة الارتباط متغيرات الكفاءة التشغيلية والمتغير التابع مخاطر السيولة	58
24.2	نتائج اختبارات النموذج أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة في نسبة التوظيف	60
25.2	نتائج اختبارات النموذج أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة في نسبة التغطية النقدية	63
26.2	نتائج اختبارات النموذج أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة في نسبة السيولة القانونية	66

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	متوسط صافي الدخل لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	36
2.2	متوسط الأموال الخاصة لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	37
3.2	متوسط إجمالي الأصول لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	38
4.2	متوسط إجمالي الودائع لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	39
5.2	متوسط إجمالي الايرادات لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	40
6.2	متوسط إجمالي القروض لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	41
7.2	متوسط إجمالي تكاليف الاستغلال لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	42
8.2	متوسط إجمالي ايرادات الاستغلال لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	43
9.2	متوسط إجمالي النقد والأرصدة لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	44
10.2	متوسط العائد على حقوق الملكية لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	45
11.2	متوسط العائد على الأصول لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	46
12.2	متوسط مضاعف حقوق الملكية لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	47
13.2	متوسط معدل العائد على الودائع لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	48
14.2	متوسط معدل منفعة الأصول لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	49
15.2	متوسط معدل هامش الربح لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	50
16.2	متوسط معدل التكاليف إلى الإيرادات لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	51
17.2	متوسط نسبة التوظيف لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	52
18.2	متوسط نسبة التغطية النقدية لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	53
19.2	متوسط نسبة سيولة القانونية لعينة البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)	54

قائمة الملاحق

رقم الملحق	قائمة الملاحق
01	متغيرات دراسة الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة
02	الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
03	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2012-2021)
04	اختبار مضاعف لاغرونج (LM) للمتغير التابعLR1
05	اختبار مضاعف لاغرونج (LM) للمتغير التابع LR2
06	اختبار مضاعف لاغرونج (LM) للمتغير التابع LR3
07	اختبار فيشر للمتغير التابع LR1
08	اختبار فيشر للمتغير التابع LR2
09	اختبار فيشر للمتغير التابع LR3
10	اختبار توزيع الطبيعي للمتغير التابع LR1
11	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع LR2
12	اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير التابع LR3
13	اختبار الاستقلالية للمتغير التابع LR1
14	اختبار الاستقلالية للمتغير التابع LR2
15	اختبار الاستقلالية للمتغير التابع LR3
16	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمتغير التابع LR1
17	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمتغير التابع LR2
18	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمتغير التابع LR3
19	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمتغير التابع LR1
20	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمتغير التابع LR2
21	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمتغير التابع LR3
22	نتائج النموذج الأثر الثابت لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة في نسبة التوظيف
23	نتائج النموذج الأثر الثابت لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة في نسبة التغطية النقدية
24	نتائج النموذج الأثر الثابت لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة في نسبة السيولة القانونية

قائمة المختصرات		
الاختصار	الدلالة	
BNA	Banque National d'Algerie	البنك الوطني الجزائري
BEA	Banque Extérieure d'Algerie	البنك الجزائر الخارجي
AGB	Gulf Bank Algeria	بنك الخليج الجزائر
SGA	Société Générale Algérie	بنك سوسيته جينيرال الجزائر
TBA	Trust Bank Algérie	ترست بنك
ABC	Arab Banking Corporation	بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر
ROE	Return On Equity	العائد على الحقوق الملكية
ROA	Return On Asset	العائد على الأصول
ROD	Return On Deposits	العائد على الودائع
AU	Asset Utilization	منفعة الأصول
EM	Equity Multiplier	مضاعف حقوق الملكية
PM	Profit Margin	هامش الربح
CTI	Cost to Income	إجمالي التكاليف إلى الإيرادات
LR	Liquidity Risk	مخاطر السيولة

مقدمة

توطئة

تشكل البنوك و المؤسسات المالية الحجر الأساس في بناء اقتصاد أي دولة لما لها من دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية ،إذ تؤدي البنوك وفقا لمفهومها التقليدي دور الوسيط بين الوحدات الاقتصادية ذات فائض والوحدات الاقتصادية ذات العجز ، وبتطور أنشطة البنوك وتنوع منتجاتها ومستوى كفاءة خدماتها أصبح المتعامل الاقتصادي والزبون عموما يميل للخدمات البنكية التي تتسم بالدقة والسرعة والكفاءة في الأداء، وإلى البنوك التي تتميز بالاستقرار والأمان، فتغيرت فلسفة تنافس البنوك التجارية من الكم إلى نوعية الخدمة المعروضة من خلال دراسة أذواق الزبائن، ورفع مستوى كفاءة خدماتها وتدنية المخاطر المحتملة مع سرعة التنفيذ وهنا ظهرت أهمية تسيير و قياس مستوى الكفاءة التشغيلية للموارد المتاحة للبنك وبشكل دوري للحد من حجم المخاطر واحتوائها أو التحوط منها وعدم وقوع في أزمات السيولة

1. اشكالية الدراسة

في ظل التطورات والتحديات التي حملتها تغيرات البيئة البنكية الدولية، ونظرا للمكانة البارزة للقطاع البنكي في الاقتصاد الوطني، وبحكم الميول نحو تحرير النشاط البنكي وزيادة حدة التنافس ومحاولة للربط والتوفيق بين معضلة الثلاثية في العمل البنكي والتي تواجهها البنوك التجارية وهي: الربحية والسيولة والمخاطرة هنا جاءت فكرة ربط درجة الكفاءة التشغيلية للبنك وأثرها على مخاطر السيولة. و في سياق هذا الحديث يمكن صياغة الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة 2012 –2021 ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية كما يلي:

– ما مدى تأثير الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة التوظيف لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟

– ما مدى تأثير الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة التغطية النقدية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟

– ما مدى تأثير الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة السيولة القانونية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟

2. فرضيات الدراسة

بهدف معالجة موضوع البحث والإجابة على إشكاليته، نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة 2012 –2021 .

ينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة بنسبة التوظيف لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة بنسبة التغطية النقدية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة ممثلة بنسبة السيولة القانونية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

3. **مبررات اختيار الموضوع:**

- يندرج الموضوع ضمن مجال التخصص ؛
- الرغبة الشخصية في التعمق والبحث في مجال البنكي والمالي؛
- الرغبة في إلمام بجميع جوانب الموضوع نظرا لأهميته على مستوى الساحة المصرفية وفائدته للباحث، ومحاولة تقديم فائدة علمية و مرجعية تفيد ذوي الاختصاص .
- معرفة مدى تأثير مستوى كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف لعينة من البنوك العاملة في الجزائر على حجم مخاطر السيولة التي قد تعترضها.
- قلة الدراسات التي تناولت الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية وعلاقتها مخاطر السيولة .

4. **أهداف الدراسة:** تكمن أهداف دراسة الموضوع فيما يلي:

- توضيح مفهوم الكفاءة التشغيلية وطرق قياسها في البنوك؛
- تحديد العلاقة بين الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة ومحاولة معرفة درجة التأثر واتجاهها لعينة من البنوك العاملة في الجزائر؛
- يتيح قياس درجة كفاءة البنك القدرة على معرفة الانحرافات ما بين ما تم تحقيقه وما هو مقدر، والتعرف على أسباب هذه الانحرافات من خلال التحليل و عليه تحديد أهم الاجراءات والقرارات التي تساهم مباشرة في تجنب الأزمات التي قد تحدث.

5. **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

تحاول الدراسة تحديد اختبار أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة البنوك التجارية ،كما أن البحث في هذا الجانب مهم جدا ، فمحاولة الربط بين إيرادات تسيير الموارد المتاحة و التزامات البنك إتجاه الغير من أهم الأنشطة التي تحدد مدى كفاءته في تحقيق مستوى معتبر من السيولة ومن تم تحقيق مستويات معتبرة من الربحية التي تساهم في تطور البنك.

6. **حدود الدراسة :**

- **الإطار المكاني للدراسة :** تتكون عينة الدراسة من 06 بنوك تجارية نشطة في الجزائر والتي تمكنا من الحصول على معطياتها المالية وهي : البنك الوطني الجزائري ، بنك الجزائر الخارجي ، بنك الخليج – الجزائر، مؤسسة المصرفية العربية – الجزائر، بنك سوسيتي جنيرال – الجزائر، ترست بنك – الجزائر.
- **الإطار الزمني للدراسة:** تمت الدراسة لفترة 10 سنوات سابقة من 2012 – 2021

7. **منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على منهجين:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك بغية تشكيل خلفية علمية تفيد بإثراء الموضوع و ذلك بتوضيح الجوانب النظرية و الإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة و العلاقة بينها و كذلك الاطلاع على الدراسات السابقة.
- **منهج الدراسة الاحصائية التطبيقية :** و الذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين متغيرات الدراسة ، وذلك باستعانة ببرنامج معالجة البيانات الجداول Excel إصدار 2010 لحساب مؤشرات للمتغير المستقل و المتغير التابع ، و لربط بين هذه المؤشرات استعملنا نموذج ذو الأثر الثابت لبانل و هذا باعتماد على برنامج الاحصائيEviews 12 لاستخراج أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة بالبنوك.

8. **مرجعية الدراسة :**

اعتمدنا في جمع البيانات و المعلومات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة على نوعين من رئيسيين من المراجع:

- **بالنسبة للبيانات الثانوية :** و التي تم الاعتماد عليها في الجانب النظري و التطبيقي للدراسة، حيث تم الحصول عليها من المراجع : الكتب ، البحوث الجامعية و المجلات و الملتقيات ..... إلخ حول الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة و نماذج بانل .
- **بالنسبة للبيانات الأولية :** تمت جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة عن طريق القوائم المالية (الميزانية و جدول حسابات النتائج) لعينة البنوك محل الدراسة لدراسة العلاقة و تحديد اتجاهها بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة .

9. صعوبات البحث :

أي دراسة تعترضها مشاكل و صعوبات و لعل أبرز الصعوبات التي واجهتنا أثناء البحث هي :

صعوبة الحصول على التقارير السنوية للبنوك، فقد حاولنا توسيع عينة الدراسة بإضافة بنوك أخرى عمومية حتى تكون الدراسة أكثر شمولية و مصداقية لواقع النظام البنكي الجزائري الذي يتميز بهيمنة البنوك العمومية .

10. هيكل البحث :

لمعالجة إشكالية البحث قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول : تناولنا فيه الإطار النظري و التطبيقي لكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة و العلاقة بينها و يضم مبحثين حيث يضم المبحث الأول الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة ، أما المبحث الثاني فتناولنا به مراجعة الأبحاث و الدراسات السابقة في مجال البحث .

الفصل الثاني: تطرقنا فيه لدراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر و ذلك من خلال تقسيمه إلى مبحثين الأول تناولنا فيه الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فعرضنا فيه مناقشة النتائج المتحصل عليها في الدراسة.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية حول الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تمهيد

تعتبر البنوك من أهم الدعامات الأساسية التي تساهم في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك راجع لدور الريادي والفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية على اعتبار انها تساهم في عملية تمويل المشاريع المختلفة فزيادة نمو الاقتصاد مرتبط بتطور أنشطة البنوك و منتجاتها.

فنظرا للأهمية التي تحظى بها كل من الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة سواء بالنسية للبنك في حد ذاته بتحقيقه للنجاح في أداء أعماله أو بالنسبة لتطوير الاقتصاد الوطني في مختلف الميادين، سوف نتطرق ضمن هذا الفصل إلى الإطار النظري للكفاءة التشغيلية وطرق قياسها ومخاطر السيولة و مسبباتها ، و إلى العلاقة بين الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة، تم نشير إلى أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع ،وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : المفاهيم الأساسية حول للكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة في البنوك التجارية

المبحث الأول : مفاهيم الأساسية حول الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة

يعد الرفع من الكفاءة المصرفية أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها إدارة البنك بغية زيادة الأرباح و تعظيم ثروة المالكين، مما يجعلها تواجه تعارضا رئيسيا بين تحقيق الربحية و توفير السيولة و تحقيق الأمان للمودعين ، الأمر الذي يجعل من الوظيفة البنكية على قدر من الأهمية و الصعوبة في أن واحد و يتمثل ذلك في مدى قدرتها على إحداث التوازن و التوافق الفعال بين تلك الأهداف .

المطلب الأول : الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

تكتسي الكفاءة البنكية حاليا أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين والمصرفيون باعتبارها الأداة فعالة لتقييم أداء المؤسسة المصرفية من جهة، وباعتبارها أداة لاختبار مدى نجاعة السياسات الحكومية والتشريعات القانونية ومدى تأثيرها في القطاع المالي والمصرفي من جهة أخرى، وقبل التطرق لمفهوم الكفاءة التشغيلية نعرف الكفاءة المصرفية .

الفرع الأول : عموميات حول الكفاءة المصرفية

سوف نتطرق إلى أهم التعاريف الأكاديمية التي تناولت الكفاءة المصرفية بصفة عامة وأبرز العوامل المؤثرة فيها و من تم نعرض أنواع الكفاءة المصرفية .

أولا: تعريف كفاءة المصرفية

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة و المتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة. و تتكون من شقين حسب Farrell الأول فني ويعكس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات باستخدام الموارد المتاحة وأما الشق الثاني فهو توظيفي ويعتمد على قدرة المؤسسة على اختيار أفضل المدخلات للتقليل من التكاليف .

يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي فيلفريدو بارتيو (1848- 1932) الذي طور صياغة مفهوم الكفاءة وأصبح يعرف بأمثليه بارتيو و حسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما كفء أو تخصيص غير كفء و أي تخصيص غير كفء فهو يعبر عن اللاكفاءة [1]. و التخصيص الكفء للموارد هو الذي يؤدي إلى تحسين حال الفرد أي جعل حاله أفضل مما كان دون جعل الفرد الأخر أسوأ حالا ، أو أكثر فقرا [2].

و عليه فإن الكفاءة هي العمل على تحقيق المراد إنجازه وذلك إما بتحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو بتحقيق أدنى المدخلات لمخرجات محددة .

---

[1] – على بن ساحة ، عبد الحميد بوخاري ، **التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 يومي 22 – 23 نوفمبر 2011 ، ص 134 .

[2] – محمد جموعي قريشي ، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية – دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية 1994 – 2003** –أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 م ، ص 07

وعموما لا يختلف مفهوم الكفاءة في البنك عنه في المؤسسة الاقتصادية من حيث مبدئه في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات انطلاقا من الموارد المتاحة أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة، إلا أن اختلاف بين الكفاءة في المؤسسة وبين الكفاءة في البنك يبرز في تحديد مدخلات ومخرجات البنك مقارنة بتحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة التي تتسم عمليتها الانتاجية بالوضوح و السهولة ، في حين يعتبر البنك مؤسسة متعددة المنتجات وذلك لتنوع وتداخل أنشطتها، كما تتميز أعمال البنك بالتغير والتجدد المستمر [1] .

تكون المؤسسة المصرفية كفؤة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة من المنتجات المالية من جهة أخرى [2] . وتشمل الكفاءة المصرفية عدة جوانب تتمثل فيما يلي[3] :

- ✓ الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وذلك من خلال التحكم في التكاليف وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف؛
- ✓ الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل وتعرف بكفاءة الحجم ؛
- ✓ الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط وهو ما يعرف بكفاءة النطاق .

و عموما يمكن القول أن الكفاءة المصرفية هي القدرة على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة للبنك لتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة. و ترتكز كفاءة المؤسسات المصرفية عند محاولة قياسها على جانبين من الكفاءة و هما كفاءة التكاليف و كفاءة الأرباح .

ثانيا: العوامل المؤثرة في الكفاءة في البنوك

تتأثر الكفاءة البنكية بشكل خاص بعدة عوامل منها العوامل الداخلية و العوامل الخارجية نذكر منها ما يلي:

1. **العوامل الداخلية** : وهي العوامل التي تتحكم فيها إدارة البنك وتتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، وتعتمد على درجة المنافسة بين البنوك وحجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها

[1] – فريد بن ختو ، محمد الجموعي قريشي ، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) ، **مجلة الباحث** .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، العدد 12 ، 2013 ، ص 140 .

[2] – شريفة جعدي ، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية : دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال فترة 2006 –2012** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية ، تخصص دراسات مالية و اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر ، 2013 – 2014 ، ص 27 .

[3] – حدة رايس ، فاطمة الزهراء نوي ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية : دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004 -2008 ، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات** ، العدد السادس و عشرون ،كانون الثاني ، 2012 ، ص 21 .

تتعلق بالسيولة وتركز على العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات. وتشمل[1] :

- **رقم الأعمال** : يمثل حجم الموارد التي يمتلكها البنك و طبيعة تركيبتها وحركتها أحد العوامل المهمة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية النشاط البنكي، فكلما زاد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الاجمالية لها كلما ساعد ذلك على الرفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجيته و ربحيته .
- **التكنولوجيا المستخدمة** : تشمل الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا كلما أدى ذلك إلى الرفع من جودة الخدمات المصرفية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية .
- **الكفاءة الإدارية**: ونقصد بها الكفاءة في اتخاذ القرارات إدارية ومدى قدرتها على تطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي و مدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية و السمعة الحسنة للبنك.

2. **العوامل الخارجية**: وهي العوامل التي تشمل البيئة الخارجية بكل جوانبها القانونية، الاقتصادية والاجتماعية ولا تستطيع إدارة البنك التحكم فيها وتشمل:

- **البيئة القانونية و السياسية**: وتتمثل في الظروف السياسية وكذا مختلف التشريعات، القوانين و التنظيمات المنظمة للعمل البنكي في البلد الذي يقيم فيه البنك .
- **البيئة الاقتصادية**: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد، و كذا المناخ الأعمال والاستثمار المتواجد فيها البنك.
- **البيئة الاجتماعية** : تشمل العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها أفراد المجتمع، و كذا مستوى الوعي والثقافة التي تؤثر على قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة البنكية والخدمات التي تقدمها البنوك .

ثالثا : أنواع الكفاءة المصرفية

هناك عدة أنواع للكفاءة المصرفية أهمها : الكفاءة الكلية للتكاليف، كفاءة الأرباح، كفاءة وفرات الحجم، كفاءة وفرات النطاق والكفاءة التشغيلية (X) .

1. **الكفاءة الكلية للتكاليف** :

تعرف الكفاءة الكلية للتكاليف بالكفاءة الإنتاجية في البنوك، و بما أن المصرف مؤسسة إنتاجية لا بد أن تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل و رأس المال لإنتاج القروض و الخدمات المصرفية المتنوعة[2].

[1]- عزمي وصفي عوض ، تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية و مؤشرات الحصص السوقية– دراسة حالة بنك فلسطين و البنك العربي – **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، المجلد 16 ، العدد 22 ، 2020 ، ص 26 .

[2]- نور الدين **بوالكور . الاقتصاد البنكي : مدخل تحليلي تقييمي معاصر** ، دار ألفا للوثائق للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2021 . ص 122-123 .

وتقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف البنك مقارنة بالتكاليف المقدرة لإنتاج قدر معين من المخرجات بالطريقة المثلى [1]. ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج المستخدم من الموارد، وعموما تقاس بنسبة المخرجات البنك إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق الناتج[2] .

2. كفاءة الأرباح :

تقيس مدى التغير في أرباح البنك مقارنة بالأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم الأرباح [3].

3. الكفاءة وفورات الحجم

تعرف وفرات الحجم على أنها: " تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في التكاليف الإنتاج نتيجة زيادة توسع في حجم المنظمة[4]".و تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم منتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة، و بذلك تشير وفرات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم[5].

4. كفاءة وفرات النطاق :

يقصد بها مدى قدرة البنك على إنتاج مزيج من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتوج من المزيج على حدا، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا.

5. كفاءة (X) :

طور مفهوم الكفاءة (X): من طرف الباحث لايبستاين (Leibenstein) [*] عام 1966 من خلال الملاحظة المتمثلة في أن المؤسسات المصرفية لا تستغل الموارد المتاحة بشكل أفضل، وأن العديد من البنوك لها نفس المدخلات ومتمثلة في عناصر الانتاج والتكنولوجيا إلا أنها تختلف في النواتج من مؤسسة إلى أخرى من حيث الإنتاجية ورقم الأعمال وبالتالي فسر (Leibenstein) هذه الظاهرة بوجود مدخلات تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال ، العمل). و التي تعكس كفاءة البنك في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. و تتمثل درجة الكفاءة عند (Leibenstein) بالنسبة لتركيبة المدخلات في النسبة بين مستوى الإنتاج المحقق وأكبر مستوى

---

[1]– عز الدين مصطفى الكور ، نضال أحمد الفيومي ، أثر قوة السوق و هيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** ، الأردن ، المجلد 03 ، العدد 02 ، 2007 ، ص 256 .

[2]– علي بن ساحة ، عبد الحميد بوخاري ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

[3]- شوقي بورقبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

[4]– Xiaoqing Fu et Shiagh Heffernan ,**Economies of scale and scope in china banking sector** :**working paper** ,Cass bususiness school , city university ,London , January , 2006 , p :04 /

[5]–حدة رايس ، فاطمة الزهراء نوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 62 ,

[*] - HARVEY LEIBENSTEIN 1922 - 1994 اقتصادي أمريكي أحد أهم اسهاماته في علم الاقتصاد صياغة مصطلح الكفاءة X انطلاقا من أعمال Farrel لقياس الكفاءة و سميت الكفاءة(X) لأن X هو أخر في الحروف الأبجدية بمعنى حد الكفاءة .

إنتاج يمكن تحقيقه وتتمثل درجة الكفاءة بالنسبة لمستوى المخرجات النسبة بين أقل تكلفة يمكن انفاقها و التكلفة الفعلية التي يتم انفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات [1] .

الفرع الثاني : الكفاءة التشغيلية و مكوناتها

من خلال استعراضنا لأنواع الكفاءة المصرفية و التي تتضمن الكفاءة التشغيلية يمكن :

أولا : تعريف الكفاءة التشغيلية في البنوك :

تعرف الكفاءة التشغيلية على أنها: العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة و النتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية محددة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات لإنتاج حجم معين من المخرجات [2]. وعليه تتضمن الكفاءة التشغيلية الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية وتقاس بالنسبة التالية [3]:

المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد

وتتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد ويتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج احدى العوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل [4] .

ثانيا : مكونات الكفاءة التشغيلية

تشمل الكفاءة التشغيلية كلا من الكفاءة التقنية والكفاءة التخصصية.

الكفاءة التقنية: يقصد بالكفاءة التقنية أو الفنية على أنها قدرة الوحدة المصرفية على الوصول إلى أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة إستخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من العوامل الإنتاجية المتاحة[5].

الكفاءة التخصيصية : تشير إلى الطريقة التي يتم بها توزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، مع الأخذ في الحسبان تكاليف استخدامها، وبمعنى أخر قدرة المؤسسة المصرفية على خلق المزيج الأمثل من المدخلات بأخذ في الحسبان أسعار الحصول عليها من جهة و العمل على توظيفها في الأنشطة الأكثر مرونة من جهة ثانية [6].

---

[1]- شوقي بورقبة ، **الكفاءة التشغيلية في المصارف الاسلامية : دراسة تطبيقية مقارنة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2010 – 2011 . ص 48 .

[2]-Alan Griffith &Stuart wall ,**Intermediate Microeconomics theory andapplications**,2nd edition ,Pearson Education ,United Kingdom ,2000 , p 293

[3]- أحلام بوعبدلي ، أحمد عمان ، قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل المغلف البيانات DEA : دراسة حالة بنك الخليج الجزائر للفترة 2010 -2015 ، **مجلة رؤى اقتصادية** ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد 11 ، ديسمبر 2016. ص 316 .

[4]- شوقي بورقبة ، **الكفاءة التشغيلية في المصارف الاسلامية : دراسة تطبيقية مقارنة ، مرجع سبق ذكره** ، ص 46 .

[5]- محمد الجموعي قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 24 .

[6] -فاطمة بن شنة ، أحمد زياد ، محددات الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة 2014 – 2018 ، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات** ، المجلد 15 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 979 .

يمكن زيادة الكفاءة التشغيلية عن طريق أي بديل من البدائل التالية [1]:

- زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة ؛
- زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات ؛
- انخفاض كمية المدخلات مع بقاء كمية المخرجات ثابتة ؛
- انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية تتحقق عندما يحقق البنك كل من الكفاءة الفنية والتخصصية في الوقت نفسه أي إنتاج حجم معين من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة .

الفرع الثالث : طرق ومؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك

أدى اختلاف و تنوع في طبيعة نشاط البنوك إلى تعدد طرق قياس الكفاءة التشغيلية نذكر منها ما يلي :

أولا : طريقة التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي على أنه معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل كما يساعد على فهم أفضل لموطن القوة و الضعف باعتماد على تحليل القوائم المالية. و يتضمن تحليل القوائم المالية مقارنة أداء المؤسسة المصرفية مع أداء المؤسسات الأخرى و دراسة اتجاهات المركز المالي للمؤسسة عبر الزمن. لذا نحاول عرض أساليب هذه الطريقة مع إبراز أهم النسب المالية المستعملة في التقييم فيما يلي:

أ. **تحليل الإتجاهات :**

وفيه يتم تحليل حركة الحساب أو النسب المالية وفقا لاتجاه معين إما خلال الفترة الزمنية ذاتها و بمقارنة الحساب بمجموعه (التحليل الرأسي) أو على مستوى عدة فترات زمنية ومقارنة قيمة الحساب في الفترة معينة بالفترات الأخرى و يسمى (التحليل الأفقي) [2].

1. **التحليل العمودي للقوائم المالية** : و يسمى التحليل المالي الساكن و يتناول دراسة العلاقات الكمية أو الأهمية النسية لكل أصل إلى إجمالي الأصول و أيضا الأهمية النسبية لكل عنصر من الخصوم إلى إجمالي الخصوم في تاريخ معين من أجل الحكم على التوازن المالي و الوضعية المالية .
2. **التحليل الأفقي للقوائم المالية:** و هو تحليل متحرك يهدف لمراقبة تطور نشاط البنك و يعتمد على تغيرات عنصر أو مجموعة من العناصر لعدة قوائم مالية خلال فترات زمنية متتالية.[3]

---

[1]- حسن مفتاح ، **مرجع سبق ذكره**، ص 81-82 .

[2]- مريم كلاش ، نور الدين بهلول ، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية و التنبؤ بالفشل المالي : دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق الاهراس ، **مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية** ، المجلد 06 ، العدد 01 .

[3]- سليمان ناصر ، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)** ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان . الأردن ، 2019 ، ص 36 .

ب. طريقة النسب المالية:

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك، إذ تقيس مدى كفاءتها في استخدام مواردها، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة، وتتمثل وظيفة هذه المعايير في قياس مدى نجاح البنك في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة و المخرجات بطريقة كفؤة [1]. وضمن هذا سنتعرف إلى أهم المؤشرات قياس كفاءة الأرباح و كفاءة التكاليف .

1. مؤشرات قياس كفاءة الأرباح:

تشير إلى توضيح العلاقة بين مؤشرات قياس العائد من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبونت (Dupont System) ، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، أو ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على الرفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول .

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)**

يقيس معدل العائد على الحقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك و قدرة هذه الأموال على توليد الأرباح و يحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الحقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

- **معدل العائد على الأصول: (ROA)**

يقيس معدل العائد على الأصول قدرة البنك على استغلال أصوله المختلفة في توليد الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداته في نشاطه الأساسي وهناك علاقة طردية بين العائد على الأصول والكفاءة وبالتالي يعكس مدى كفاءة القطاع البنكي في استخدام أصوله ويتحدد بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

- **مضاعف حقوق الملكية: (EM)**

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالعائد على الأصول (ROA) من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية (EM) و يظهر عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي كما يشير إلى معدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني البنك و المودعين و المستثمرين الخارجيين فيه ، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية .

مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

[1]- جعدي شريفة ، سليمان ناصر ، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة في الجزائر : دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006 – 2010 ، **مجلة الباحث** ، العدد 12 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2013 ، ص 160 ,

- **منفعة الأصول (AU) :**

يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول و يقاس بالعلاقة التالية :

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

2. مؤشرات تقييم كفاءة التكاليف

هناك العديد من مؤشرات لتقييم كفاءة تكاليف المؤسسات المالية و سنقوم بالتطرق إلى أهم النسب و التي تتمثل في نسبة الهامش الربح و نسبة التكاليف إلى الإيرادات.

- **هامش الربح: PM**

يقيس المؤشر هامش الربح الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير و مراقبة تكاليفه. و يحسب بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

- **التكاليف إلى الإيرادات CTI**

تقيس هذه النسبة درجة تكاليف البنك و تساوي حاصل قسمة التكاليف على الإيرادات و تحسب بالعلاقة التالية[1]:

التكاليف إلى الإيرادات = إجمالي تكاليف الاستغلال / إجمالي إيرادات الاستغلال

ثانيا : الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية

تعتمد الطرق الكمية لقياس الكفاءة في القطاع البنكي على أسلوبين أساسيين يتمثلان في الأساليب المعلمية والأساليب اللامعلمية، حيث تستند الأساليب المعلمية في طرق القياس والتقدير على استخدام تقنيات التقدير بالاعتماد على الدوال المشتقة من البيانات المنشورة الخاصة بالمؤسسة المصرفية، و من أبرز طرقها طريقة الحد التكلفة العشوائية، طريقة الحد السميك و طريقة التوزيع الحر. أما فيما يتعلق بالأساليب اللامعلمية فتعتمد على استخدام أساليب البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي و تقوم أساسا على افترض عدم وجود أخطاء عشوائية عند القياس ومن أهم طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة (DEA) .[2] و سنتناول شرح كل طريقة باختصار فيما يلي :

[1]- محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية ، **مجلة الباحث** ، العدد 03 ، جامعة ورقلة ، 2005 ، ص – ص : (90 – 91)

[2]- سيدة أحمد حسن ، قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA ، **المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة** ، عين الشمس ، مصر ، 2019 ، ص 123 .

1. طريقة التحليل البيانات المغلفة: (DEA)

تعتمد هذه الطريقة في قياسها للكفاءة على البرمجة الخطية لدالة الهدف تعظيم المخرجات أو تقليص المدخلات، من أجل تحديد الحد الكفء الذي يشكله أفضل الوحدات أداء ،[1] وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل بنك ويتم مقارنة هذه النسبة مع البنوك الأخرى و تقاس درجة عدم كفاءة البنوك الأخرى نسبة إلى الحد الكفء باستعمال طرق رياضية ويكون مؤشر الكفاءة محصور بين القيمة واحد و الذي يمثل الكفاءة الكاملة، و بين مؤشر ذو القيمة صفر والذي يمثل عدم الكفاءة [2]. و يعاب على هذه الطريقة أنها لا تأخذ الأخطاء العشوائية بعين الاعتبار إذ أنها تضع جميع الانحرافات عن الحد الكفء في خانة اللاكفاءة [3].

2. طريقة الحد التكلفة العشوائية (SFA):

تعتمد على العلاقة بين المدخلات و المخرجات في الانتاج، بمعنى أن البنك ينتج أقصى ما يمكنه بالاعتماد على كمية وكلما كان الفرق بين كميتي الإنتاج (المقدرة و الفعلية) أكبر كانت عدم الكفاءة أكبر وبالتالي كفاءة الفنية أقل. يعتمد هذا التحليل على ترتيب أداء المخرجات على المدخلات التي يستخدمها البنك كل بمفرده و على المؤثرات الخارجية المفاجئة التي تواجهها كل مؤسسة ، كما يفترض تطبيق هذا النموذج عند تقدير الكفاءة و جود مخرج واحد فقط و لا يمنع هذا تجميع المخرجات المتعددة في مخرج واحد مركب [4].

3. طريقة الحد السميك (TFA) :

تستمد أفكارها من الطريقتين السابقتين DEA و SFA فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة تعود لأخطاء عشوائية مرتبطة بكفاءة تسيير الموارد ، فهذه الطريقة تميل إلى تقييم درجة كفاءة البنوك حسب درجة انخفاض متوسط التكلفة أي إجمالي التكاليف إلى إجمالي الأصول .

4. طريقة التوزيع الحر (DFA) :

تعتمد هذه الطريقة على تحديد نقاط الكفاءة بوضع نموذجا داليا للحد رياضيا، وبافتراض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين البنوك أي تفترض توفر اللاكفاءة بوجود أخطاء عشوائية تؤثر فيها [5]، و تطبق عندما تتوافر البيانات و المعطيات لأكثر من سنة ، و بما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصريين هما : اللاكفاءة و الخطأ العشوائي فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة البنكية عبر كل

---

[1]- عبد الله بوعمامة ، **محاولة اختبار كفاءة المؤسسات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2018** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة مصرفية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، جوان 2021 ، ص 47 .

[2]- رانيا عطار ، **قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية : دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الاسلامي** ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ، 2013 ، ص 10.

[3]- عبد الله بوعمامة ، **مرجع سابق** ، ص 47 .

[4]- وسام حسين على العنيزي ، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي لمدة 2007 -2011 ، **مجلة الغزي** ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الأنبار ، العراق ، العدد 35 ، 2015 ، ص 114 .

[5]- أحلام بوعبدلي ، أحمد عمان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص317 .

سنوات الفترة الدراسة. و بذلك يمكن تقدير اللاكفاءة لكل بنك عن طريق قياس متوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للبنك [1] .

ثالثا : طريقة نظام CAMELS

يعرف نظام CAMELS على أنه : نظام رقابي لتقييم الأداء المالي للبنوك للحكم على جدرتها المالية من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة باعتماد على العناصر الأساسية المشكلة له لتمكين الهيئات الرقابية من التدخل في الوقت المناسب و إصدار القرارات التصحيحية اللازمة ، وهو من أهم الطرق المستعملة للتقييم الوضعية المالية لأي بنك و معرفة درجة تصنيفه.

و يتكون نظام CAMELS من ستة مؤشرات تتمثل أساسا فيما يلي :

- كفاية رأس المال Capital Adequacy
- جودة الأصول Asset Qualité
- جودة الإدارة Management Quality
- إدارة الربحية و الإيرادات (الموجودات) Earning Management
- درجة السيولة Liquidity Position
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق Risk Sensitivity to Market

رابعا : خلق القيمة

يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من مقاييس الأداء المبنية على القيمة، حيث ظهر قصور المؤشرات التقليدية وعدم فعاليتها في تحديد الربح الحقيقي وقياس مدى قدرة المؤسسة على خلق القيمة. و يعتبر Bennett Stewart أول من ساهم في بناء مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة، حيث يعرفها بأنها مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، و هو الفرق بين بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضريبة وتكلفة رأس مال المستثمر المقترض والمملوك، وهو من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس الأداء الداخلي في المؤسسات و يعتمد على مفهوم تكلفة رأسمال عوض التكلفة الداخلية الممثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من استغلال أصولها، وهي تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة و تعطى بإحدى العلاقتين التالية [2]:

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل تكلفة رأس مال) * رأس المال المستثمر

[1]- ميموني بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

[2]– أمال العقون ، أمان يوسفي ، خلق القيمة في المؤسسة بإستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA– دراسة حالة مؤسسة الأوراسي 2002 – 2019 ، **مجلة الدراسات الاقتصادية** ، المجلد 15 ، العدد 02 ، 2021 ، ص 237 .

أو

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس مال * رأس مال المستثمر)

خامسا: بطاقة الأداء المتوازن: Balanced Scorecard

تعتبر من الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس أنشطة ومستوى أداء المؤسسة، و قد قدمه كل من (Norton & Kaplan) ، حيث يعرفان هذه بطاقة باعتبارها إطار جديد لقياس أداء المؤسسة يستخدم للتغلب على القيود الناتجة عن استخدام المقاييس المالية فقط ، و ذلك من خلال استخدام عدة مقاييس تساعد في توليد القيمة من خلال الاستثمار في الزبائن ، الموردين ، التكنولوجيا و الابداع ، و تضم بطاقة الأداء المتوازن (BCS) أربع منظورات هي : المنظور المالي ، منظور العمليات الداخلية ، منظور العملاء و منظور النمو و التعلم[1] .

المطلب الثاني: مخاطر السيولة في البنوك التجارية

في إطار قيام البنوك بأعمالها فإنها تتعرض لأنواع عديدة من المخاطر والتي تؤثر إما بشكل مباشر أو غير مباشر على كفاءة أداء هذه البنوك ، وتعد مخاطر السيولة واحدة من أهم هذه المخاطر حيث ظهرت بشكل خاص في الأزمات المالية منها أزمة المالية 2008 ، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بها من قبل البنوك التجارية وإدارتها إما بالتصدي لها أو تجنبها وذلك من أجل تحسين ربحيتها.

الفرع الأول : عموميات حول مخاطر السيولة

تواجه البنوك من خلال ممارسة مختلف أنشطتها من قبول الودائع و منح القروض والاستثمارات المالية أنواع متعددة من مخاطر المالية منها مخاطر السيولة. سنتناول ضمن هذا المحور مفهوم مخاطر السيولة ومصادرها ومن تم نتطرق إلى أنواعها.

أولا: تعريف مخاطر السيولة

قبل التطرق لتعريف مخاطر السيولة نعرف مخاطر البنكية.

تعريف مخاطر البنكية :

تعرف المخاطر البنكية على أنها " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و / أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ."[2]

[1]- حمزة رملي ، عبد المالك بوركورة ، تقييم أداء المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائر باستخدام نموذج Dupont للعائد على حقوق الملكية ، **مجلة أوراق الاقتصادية** . العدد 03 ، ديسمبر 2018 ، ص 178 .

[2]- حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها** ، الملتقى الوطني المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة – مخاطر – تقنيات ، جامعة جيجل ، الجزائر ، أيام 06 و 07 جوان 2005 ، ص 03 .

تعريف مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على أنها: " نوع من المخاطر المالية التي تظهر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين بسحب ودائعهم من البنك التجاري و بشكل مفاجئ مما يضطر إدارة البنك إلى بيع بعض أصول البنك خلال فترة قصيرة و بمعدلات منخفضة."

كما تم تعريفها على أنها :" عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع و مواجهة سداد الالتزامات المستحقة، و كذا مواجهة الطلب على القروض دون تأجيرها وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء ببيع الأصول أو الحصول على القروض أو ودائع." [1]

و من خلال ما سبق يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها نوع من المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية عندما تصبح استخداماتها أكبر من مواردها أثناء قيامها بوظائفها ويواجه البنك حالتين :

- **الحالة الأولى** : تسمى بخطر السيولة الفورية، وهي تنشأ عندما يكون البنك غير قادر على مواجهة طلبات السحب الكبيرة و الغير متوقعة لأموال المودعين أو المؤسسات الأخرى .
- **الحالة الثانية** : تسمى بخطر التحويل، وتنشأ هذه الحالة عندما يواجه البنك صعوبة في تحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة .

ثانيا : عوامل مخاطر السيولة المصرفية

تظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك مقابل التدفقات النقدية الخارجة، ويمكن القول المخاطر السيولة البنكية تتحقق نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية للبنك على النحو التالي [2]:

1. **العوامل داخلية:** و تشمل

- ضعف تخطيط السيولة من حيث عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات ذات درجات متفاوتة من إمكانية التحول لأرصدة السائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها .

2. **العوامل خارجية :**

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يتبعه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها ؛
- الأزمات الحادة التي تنتاب الأسواق المالية.

[1]- حدة فرحات ، عمر الفاروق زرقون ، علي بن ساحة ، إدارة مخاطر السيولة و دورها في تقييم ربحية البنوك التجارية : دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة 2011 – 2016 ، **مجلة الباحث** ، العدد 01 ، 2018 ، ص 523 ,

[2]- عبد الحميد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، **إدارة مخاطر الائتمانية** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص 321 .

ثالثا: أنواع مخاطر السيولة

تنقسم مخاطر السيولة إلى:

1. **مخاطر السيولة التمويلية:** تنشأ مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك بشكل عام .
2. **مخاطر السيولة السوقية** : تنشأ هذه المخاطر عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن أحد أصوله، فأحيانا قد يكون من الصعب على البنك أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة وذلك لصعوبة تسييلها، وإذا اضطر البنك لذلك فإنه يترتب عليه تحمل خسائر لا يرغب فيها .
3. **مخاطر السيولة العرضية:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها البنك من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية التي تمنح لبعض العملاء.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تعد مؤشرات قياس مخاطر السيولة من أولى المؤشرات التي تؤثر على أداء البنوك، لأن نقص السيولة الكافية ينعكس في انخفاض الودائع و يجبر البنوك على التخلص من بعض الأصول الأكثر أمانا أو الأكثر سيولة لمواجهة الديون المتزايدة ومن أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة هي :

1. **الأصول السائلة / إجمالي الأصول**

تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يسمح بزيادة النقد و الاستثمارات أي تحويل الاستثمارات القصيرة الأجل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة من أجل الوفاء بالتزامات البنك.

2. **إجمالي القروض / إجمالي الودائع: (نسبة التوظيف)**

تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي لا يمكن للبنك تصفيتها بسهولة ، و من جانب أخر إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر سيؤدي إلى توفير مصادر نقدية أخرى و جديدة ليتمكن البنك من تلبية طلبات القروض[1].

3. **النقد والأرصدة لدى البنك / إجمالي الودائع: (نسبة السيولة القانونية):**

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس زيادة الأصول المتداولة التي يواجه به البنك التزاماته الأخرى.

[1]- ضحى ذياب أحمد ،صبحي حسون ، مخاطر السيولة المصرفية و تأثيرها في الاستقرار المالي في العراق للمدة 2005 – 2019 ، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية** ، العدد 71 ، كانون الأول 2021 ، ص 204 .

4. **النقد والأرصدة لدى البنك / إجمالي الأصول (نسبة التغطية النقدية)**

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك والتي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.[1]

5. **النقد و الاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الأصول:**

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يمكن من زيادة النقد و الاستثمارات التي يواجه البنك التزاماته المختلفة.

الفرع الثالث : العلاقة بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تقاس درجة كفاءة البنك بمدى تخصيصه لموارده المتاحة، من خلال حسن تحكمه فيها بالاستفادة الدنيا من مجموع مدخلاته مع تحقيق الحد الأقصى من المخرجات كما و نوعا. بمعنى تحصيل أقصى مداخيل ممكنة بأقل التكاليف و يظهر ذلك جليا في التنسيق اليومي بين قسم إدارة المخاطر وقسم منح القروض والودائع على مستوى البنك من خلال اتخاذ القرارات المناسبة حسب تصنيف القروض ونسبة الفائدة وتواريخ تسديدها إضافة إلى تقسيم فئات الزبائن والغرض من القرض، وكذا تحديد حجم الضمانات اللازمة ومدة القرض .....الخ من جهة ، وتحديد مختلف الالتزامات التي على عاتق البنك والمتوقعة الحدوث كدراسة استشرافية كتحديد السحوبات والمطلوبات من جهة ثانية. مع ربطها بألية تجعل وضعية البنك في راحة وحالة توفر السيولة مع وضع كل الاحتمالات التي قد تقع وتحضير تقنيات اللازمة لتغطية الخطر المتوقع، فدرجة كفاءة أداء البنك تتيح له توفير وفرات الحجم ووفرات النطاق من خلال إنتاج مجموعة من منتجات دفعة واحدة عوض إنتاجها على حدى، وهو ما يجعله يتجنب تكاليف إضافية ويعطيه القدرة على اتخاذ القرارات زيادة الاستثمار في الطاقة الانتاجية ورفع حجم الانتاج وتسعيرته من توفيره لمداخيل الانتاج جراء الاستغلال الأمثل للموارد وبأقل تكلفة ممكنة .

وبتطبيق أليات الحوكمة في التسيير والمعايير الاحترازية خاصة في مجال تحديد كفاية رأس المال والرقابة الداخلية في البنك وفق مقررات لجنة بازل وكيفية إدارة الأصول والخصوم وإدارة مشكلة التناقض في الأهداف وهي تحقيق أعلى مستوى ربحية ممكنة مقابل تدنية التكاليف مع مراعاة المركز المالي للبنك وعدم وقوعه في أزمة السيولة و الحفاظ أو رفع مجموع الزبائن و بالتالي رفع كفاءة البنك في إدارته لأصوله و خصومه .

وباستفادة البنك من خبرات الموظفين وتحسين مستواهم و توفير نظم الحوافز كل هذا يحسن من كفاءته ويجنبه الوقوع في أزمات السيولة أو التقليل من حدتها ومدى قدرة البنك على استيعابها وإدارتها بتقنية عالية والخروج منها في أسرع وقت مع توفير البدائل والحلول وهنا تكمن فعالية إدارة السيولة .[2]

[1]- حدة فروحات و أخرون ، مرجع سبق **ذكره** ، ص 524 .

[2]- أحلام بوعبدلي ، أحمد عمان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 319 – 320

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سنعرض من خلال هذا المبحث الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، و إلى أهم أوجه الشبه و الاختلاف مع الدراسة الحالية من حيث الهدف و العينة و نموذج الدراسة وأهم النتائج المتحصل عليها وأهم هذه الدراسات.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أجزاء فالأول خاص بالكفاءة التشغيلية والثاني المخاطر السيولة والجزء الثالث دراسات سابقة التي درست العلاقة بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة .

الفرع الأول : الدراسات السابقة التي تناولت الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

1. دراسة (زغبة ، نعيجة ، 2020) :[1]

تركز هذه الدراسة على قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العاملة بالجزائر و المكونة من ستة بنوك خلال فترة (2012 – 2017) ، و ذلك بهدف قياس مدى تمتع البنوك الجزائرية بالكفاءة التشغيلية التي تعكس قدرتها على التحكم في تكاليفها، تم استخدام التحليل المالي بأسلوب النسب المالية و برامج Excel للوصول إلى أغراض الدراسة ،حيث تم الاعتماد على المؤشرات المالية التالية : العائد على حقوق الملكية، العائد الأصول، منفعة الأصول، و مؤشر مضاعف الملكية لقياس كفاءة الأرباح ومؤشر هامش الربح لقياس كفاء التكاليف من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثان هي أن البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة في إدارة كفاءتها والتحكم في تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم.

دراسة (مصطفى العرابي ، 2017): [2]

هدفت الدراسة إلى محاولة تقييم أداء البنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام النموذج العائد على حقوق الملكية خلال فترة 2010 – 2015 وذلك من خلال مقارنة أداء هذه البنوك و الوقوف على مدى كفاءتها في تحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح و التعرف على قدرة البنوك الإسلامية على منافسة البنوك التقليدية . وإلى الإجابة على الإشكالية البحث وهي: هل البنك الإسلامي أحسن قدرة على التحكم في التكاليف و تحقيق الأرباح من البنك التقليدي في نفس بيئة الأعمال ؟ اعتمد الباحث على منهج دراسة حالة لبنك إسلامي (بنك البركة الجزائري) و بنك تقليدي (بنك سوسيتي جنيرال الجزائر) و توصل الباحث إلى النتائج التالية :

---

[1]- طلال زغبة و نعيجة رزقية أحلام ، قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة تطبيقية خلال الفترة (2012 – 2017) ، **مجلة أبحاث الاقتصادية إدارية**، المجلد 14 ، العدد 01 ، السنة 2020 .

[2]- العرابي مصطفى ، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي و المصرف التقليدي – دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري و بنك سوسيتي جينيرال الجزائر – باستخدام نموذج العائد على الحقوق الملكية ، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية** ، المجلد 08 ، العدد 01 ، السنة 2019 .

- بنك البركة الجزائري أكثر ربحية من سوسيتي جنيرال من خلال دراسة المؤشرات الربحية الثلاثة (العائد على الحقوق الملكية، العائد على الأصول و الرفع المالي) و يعود ذلك إلى إختلاف طبيعة النشاط الأساسي لبنك البركة عن بنك سوسيتي جنيرال و اعتماده على الصيغ التمويلية مضمونة الربحية كالمرابحة والتأجير التمويلي وبنك سوسيتي جنيرال الجزائر أفضل من بنك البركة من حيث حسن استغلال أصوله ؛
- من خلال دراسة مؤشر هامش الربح تبين أن بنك البركة الجزائري أكثر تحكما في تكاليف الإنتاج مقارنة ببنك سوسيتي الجنيرال و ذلك لقلة فروعه ووكالاته؛
- اعتماد بنك البركة على أمواله الخاصة لتمويل أصوله و بالتالي هو أقل المخاطرة في تمويل استثماراته بأموال الغير مقارنة ببنك سوسيتي جينيرال .

2. دراسة (Herry Achmad Buchory , 2015)[1]:

الغرض من الدراسة هو تحليل تأثير كل من مخاطر الائتمان و الكفاءة التشغيلية على ربحية البنوك لعينة تتكون من 26 بنكا التنمية الإقليمية في إندونيسيا لسنة 2014 . حيث تم قياس مخاطر الائتمان بنسبة القروض المتعثرة أما الكفاءة التشغيلية فيتم قياسها بنسبة التكاليف الاستغلال إلى الايرادات الاستغلال وبالنسبة لربحية البنوك فيتم قياسها بمعدل العائد على الأصول ولإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد و خلصت الدراسة إلى أن القروض المتعثرة لها تأثير إيجابي و كبير على العائد على الأصول بينما تأثر نسبة التكاليف الاستغلال إلى الايرادات الاستغلال بشكل سلبي على العائد على الأصول.

3. دراسة: (شريفة جعدي، 2014)[2].

هدفت الباحثة من خلال هذا البحث إلى تبيان المقصود بالكفاءة التشغيلية و مكوناتها و محدداتها ، و طرق قياسها و القيام بتقدير دالة التكاليف لعينة من البنوك العاملة بالجزائر لقياس مرونة الإحلال و مرونة الطلب السعرية ، و كذا تحليل للوفورات الحجم و النطاق لهاته البنوك حيث كانت عينة الدراسة تتكون من سبعة بنوك ، و إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة و هي : كيف يمكن قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر ؟ و ما مدى قدرتها على تحكمها في تكاليفها لتحقيق هذه الكفاءة التشغيلية ؟ و ذلك عن طريق دراسة مالية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية و دراسة قياسية بإتباع طريقة حد التكلفة العشوائية ، و تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة في إدارة تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم ، كما أن البنوك محل الدراسة تتمتع بالكفاءة من حيث الإحلال بين مدخلاتها ، إلا أنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم بتكاليفها من

---

[1]- Herry Achmad Buchory ,Banking Profitability : How does the Credit Risk and Operational Efficiency Effect ? **Journal of Business and Management Sciences** , vol .3, no .4 , 2015 .

[2] – شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية : دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال فترة 2006 –2012** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية ، تخصص دراسات مالية و اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر ، 2013 – 2014 ، ص 27 .

خلال أسعار مدخلاتها لأنها لم تحقق مرونة طلب سعرية ،كما أن بنوك العينة لم تحقق وفرات حجم عدى بنكيين صغيري الحجم، إلا أنها حققت وفرات نطاق تمكنها من تنويع منتجاتها .

4. **دراسة (Mohamed Aisf Khan and Other، 2013)** [1]

الهدف من الدراسة هو تقييم و تحليل المقارن للكفاءة التشغيلية بالمصارف الاسلامية لعينة تتكون من 10 مصرفا منها 05 ماليزية و أخرى باكستانية خلال فترة 2006 – 2011 ، من خلال تطبيق أسلوب النسب المالية في القياس الكفاءة التشغيلية ،و بالاستعانة بتقارير المالية لحساب المؤشرات الكفاءة التشغيلية وهي نسبة منفعة الأصول (AU) ، نسبة الدخل إلى المصروفات (ITE) وكذلك نسبة الكفاءة التشغيلية (OE) وتم استخدام الاحصاء الوصفي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتيجة التالية البنوك الإسلامية الماليزية هي أكثر كفاءة من البنوك الباكستانية وذلك راجع لتحكمها في مصاريفها التشغيلية بالرغم من البنوك الباكستانية أظهرت نسبا جيدة في منفعة الأصول مما يدل على الاستخدام الأمثل لمواردها .

الفرع الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت مخاطر السيولة في البنوك التجارية

1. .دراسة (زينب بوشاكر ، نبيلة نوي ، 2022):[2]

تهدف الدراسة إلى بناء نموذج قياسي يسمح بقياس أثر مخاطر السيولة عل ربحية البنوك التجارية الجزائرية لعينة تتكون من أربعة بنوك خلال الفترة 2000 – 2019 واعتمدت الباحثة على مجموعة من المؤشرات المالية لدراسة المالية أما نموذج السلاسل الزمنية المقطعية وفق برنامج الإحصائي Eviews لدراسة القياسية و ذلك لإجابة على الإشكالية الرئيسية وهي: ما أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة خلال فترة 2019 – 2020 ؟ لعينة من أربعة بنوك و من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المعبر عنها بنسبة القروض إلى إجمالي الأصول على ربحية البنوك محل الدراسة.
- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المعبر عنها بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول على ربحية البنوك محل الدراسة.

[1]- Mohamed Aisf Khan and Other , Operational Efficiency of Islamic Banks : The Case of Malaysia and Pakistan , **interdisciplinary journal of contemporary research in business** ,University of Azad Jammu &Kashmir, VOL 5 , NO 3 Pakistan , july 2013

[2]- زينب بوشاكر ، نبيلة نوي ، دراسة قياسية لأثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2019 ، **مجلة الدراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال** ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر 2022

2. دراسة (رميسة كلاش ، إلهام نايلي 2021) :[1]

تهدف الدراسة إلى التعرف على مخاطر و أثرها على ربحية عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والمقدر عددها 12 بنك ضمن الفترة 2006 – 2018 معتمدين على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل) و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية : ما هو أثر مخاطر السيولة على مؤشرات الربحية لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2018 ؟ و توصلت الباحثة إلى عدة نتائج منها :

- وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا بين نسبة الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول عند مستوى المعنوية 10 %.
- وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف و معدل العائد على الأصول عند مستوى المعنوية5%؛
- وجود أثر إيجابي غير دال إحصائيا بين نسبة السيولة القانونية و معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 1 % .

3. دراسة (نزيهة مرسلي، أحلام بوعبدلي ، 2019): [2]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية خلال الفترة 2006 – 2015 ، و تنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التجارية التي تسعى لتحقيقه و المتمثل في تعظيم ربحية، تم التعرف في هذه الدراسة على أساليب إدارة مخاطر السيولة وأثرها على الربحية وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات بالاستعانة بتحليل السلاسل المقطعية و توصلت الباحثتان إلى وجود دور لإدارة مخاطر السيولة في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية عينة الدراسة ، من خلال التوازن بين السيولة والربحية، فكلما ازدادت سيولة البنك كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية و العكس صحيح .

4. دراسة (حدة فروحات و أخرون ، 2018)[3]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة المخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمنت 06 بنوك ناشطة في الجزائر، بالاعتماد على التقارير السنوية للفترة الممتدة من (2011- 2016) باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel)، بالاعتماد على النموذج التجميعي الملائم للدراسة توصل الباحثون إلى نتائج التالية :

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات قياس مخاطر السيولة ومعدل العائد الأصول ؛

---

[1]- رميسة كلاش ، إلهام نايلي ، مخاطر السيولة و أثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية : دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006 – 2018 ، **مجلة الدراسات المالية و محاسبية و الادارية** ، المجلد 08 ، العدد 03 ، ديسمبر 2021

[2]- نزيهة مرسلي ، أحلام بوعبدلي ، إدارة مخاطر السيولة و دورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015 ، **مجلة معارف** ، المجلد 14 ، العدد 01 . جوان 2019 .

[3]- حدة فروحات و أخرون ، إدارة مخاطر السيولة و دورها في تقييم ربحية البنوك التجارية – دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة (2011 – 2016) ، **مجلة الباحث** ، المجلد 18 ، العدد 01 ، الجزائر ، 2018

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الحقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية ؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الحقوق الملكية وكل من نسبة التوظيف والسيولة القانونية.

5. دراسة (خلف محمد حمد، 2017)[1].

الغرض من الدراسة هو بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية للمصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2008 -2013)، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (معامل الارتباط و معامل التحديد) واختبار(T) كأدوات للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي SPSS18 واعتمد الباحث على مقاييس السيولة المصرفية وهي نسبة التوظيف و نسبة التغطية النقدية كمتغير مستقل ومؤشرات ربحية المصارف التجارية العراقية و متمثلة في العائد على الحقوق الملكية والعائد على الأصول كمتغيرات تابع و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية .

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول و بين كل من نسبة التغطية النقدية و نسبة التوظيف مما يدل على أن زيادة النقد و الأرصدة لدى البنك تؤدي إلى خفض رأسمال المستثمر و بالتالي إنخفاض الربحية .
- و جود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الحقوق الملكية وبين كل من نسبة التغطية النقدية ونسبة التوظيف مما يدل على أن زيادة نسبة إجمال القروض إلى الودائع تؤدي إلى خفض رأسمال المستثمر وبالتالي إنخفاض الربحية .

6. دراسة (Ejoh ,Nadifon Ojong ,2014) [2]

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك في نيجيريا، حيث قام الباحث بتصميم استبيانات تم توزيعها على عينة تتكون من 80 شخصا وتم تحليل البيانات بالاستخدام النسب لاختبار صحة الفرضيات، و توصل الباحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين كل من إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنك من جهة ، ووجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر السيولة وربحية البنك .

[1]- خلف محمد حمد ، أحمد فريد ناجي ، مخاطر السيولة و أثرها على الربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية** ، العدد الثاني و خمسون ، 2017 .

[2]- Ejoh ,NadifonOjong ,The Impact of Credit and Liquidity Risk Management On The Profitability Of Deposit Money Banks In Nigeria , **International Journal Of Economics** ,Commercial and Management Vol 11, 2014 ,

الفرع الثالث : الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين مخاطر السيولة و الكفاءة التشغيلية

1. **دراسة (Le Ngoc Thuy Trang and other, 2021)**[1]

الغرض من هذا البحث هو دراسة العوامل التي تؤثر على مخاطر السيولة ودراسة تأثير مخاطر السيولة على الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية في الفيتنام خلال الفترة 2010 – 2020 اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل متغيرات مخاطر السيولة على الكفاءة التشغيلية على برنامج Stata و نماذج التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية لتحليل تأثير العوامل على مخاطر السيولة و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ارتفاع الدخل من الفوائد يزيد من مخاطر السيولة مما يشير إلى أن البنوك التي لديها نمو في الأنشطة الائتمانية أكثر عرضة لمخاطر السيولة .
- تقوم الحكومة بفرض سياسات للتحكم في المعروض النقدي عند التنبؤ بالتضخم و مراقبة السيولة لضمان سير الأنشطة البنكية.

2. **دراسة (أحمد عمان، 2019):** [2]

هدفت الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأساسية للكفاءة بالبنوك و إلى قياس مستويات كل من الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة لعينة من البنوك الجزائرية ومعرفة درجة التأثير و اتجاهها و اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي للدراسة النظرية وعلى عدة مؤشرات مالية لدراسة المالية أما الدراسة القياسية فاعتمد على نماذج سلسلة المتقطعة (بانل) و ذلك لإجابة على الإشكالية البحث الرئيسية: ما دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة للبنوك العاملة بالجزائر ؟ و توصلت الباحث إلى عدة النتائج التالية نذكر منها :

- تعبر الكفاءة الانتاجية عن العلاقة الكمية بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية و ناتجها ؛
- تساهم الكفاءة في اكتشاف الانحرافات لكل أنشطة البنك لكي يتم اتخاذ كافة الاجراءات التصحيحية منعا لتكرارها ، كما تعمل على ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام البنك لموارده المتاحة؛
- تؤثر كفاءة الأرباح والتكاليف بالبنك عكسيا على مخاطر السيولة، بمعنى كلما زادت كفاءة البنك زاد مستوى أرباحه و انخفض مستوى تكاليفه، وعليه توفير قسط هام من السيولة من جراء العوائد المحققة والأعباء المنخفضة، وبالتالي المساهمة في إدارة وتقليل إمكانية التعرض لمخاطر السيولة.

[1] - Le Ngoc Thuy Trang and other, Does Bank liquidity Risk lead to Bank's Operational Efficiency ?A Study in Vietnam ,**Advances in Decision Sciences** ,Volume 25 ,Issue 04 ,December 2021.

[2] – أحمد عمان ، دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية : دراسة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010 – 2015) ، **مجلة أفاق للبحوث والدراسات**، العدد 03 ، جانفي 2019

3. دراسة (أحلام بوعبدلي ، أحمد عمان 2016) [1]

تهدف الدراسة إلى قياس درجة الكفاءة التشغيلية لبنك الخليج الجزائر AGB و مدى إدارته لمخاطر السيولة خلال الفترة 2010 – 2015 وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وهي: ما دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في بنك الخليج الجزائر حيث قام الباحثان باستعمال تقنية أسلوب مغلف البيانات DEA في قياس درجة الكفاءة التشغيلية لبنك الخليج الجزائر في إدارة مخاطر السيولة ، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : حقق بنك الخليج الجزائر كفاءة نسبية كاملة بنسبة 100% سواء على مستوى الكفاءة الداخلية أو الكفاءة الخارجية خلال جميع سنوات الدراسة عدى سنة 2013 رغم ذلك كان لزاما على البنك تدارك ذلك وهو بالفعل ما قام به في السنوات التالية لتجنب المخاطر التي تنجم عن سوء تسيير الموارد.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

يتضح من عرض الدراسات السابقة التي تم عرضها أن هناك أوجه تشابه واختلاف بينها وبين الدراسة الحالية سنعرض فيما يلي أهمها:

تباينت الدراسات السابقة في دراسة الكفاءة التشغيلية حيث هدفت معظمها إلى قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك بطرق مختلفة سواء بالطرق التقليدية والمتمثلة في النسب المالية أو بالطرق الحديثة الكمية المعلمية و اللامعلمية، و كانت معظمها تهدف بعد عملية القياس إلى المقارنة سواء بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية، أو البنوك العاملة في الجزائر، أو مقارنتها مع البنوك الإسلامية .

أما عن موضوع مخاطر السيولة فقد هدفت معظم الدراسات إلى إيجاد أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية باستخدام عدة طرق منها الطرق المالية أو باعتماد على طرق قياسية لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أما فيما يخص هذه الدراسة فتتشابه مع الدراسات السابقة من حيث قياس الكفاءة التشغيلية للبنك وتشابهت في طريقة قياس باستخدام النسب المالية ونماذج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (نماذج بانل) مع دراسة أحمد عمان واختلفت مع الدراسات الأخرى التي اعتمدت على الطرق المعلمية و اللامعلمية ، و اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث الهدف فكان الهدف من الدراسات السابقة عملية المقارنة كما ذكرنا سابقا ، و تشابهت مع دراسة أحلام بوعبدلي وأحمد عمان التي هدفت إلى إيجاد علاقة الكفاءة التشغيلية للبنك مع إدارة مخاطر السيولة .

أما فيما يخص الدراسات التي تناولت موضوع مخاطر السيولة فقد تشابهت الدراسة الحالية مع دراسات السابقة من حيث حساب مؤشرات مخاطر السيولة لكنها تختلف عنهم في متغيرات الدراسة، فمعظم الدراسات

[1]- أحلام بوعبدلي ، أحمد عمان ، قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل المغلف البيانات DEA : دراسة حالة بنك الخليج الجزائر للفترة 2010 -2015 ، **مجلة رؤى اقتصادية** ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد 11 ، ديسمبر 2016

تهدف إلى ايجاد العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية البنوك التجارية في حين تهدف الدراسة الحالية الى ايجاد العلاقة بين ثلاث متغيرات و هي الربحية، تدنية التكاليف والسيولة المصرفية.

كما اختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة فيما يخص استخلاص النتائج فمعظم الدراسات السابقة اعتمدت في استخلاص النتائج على الدراسة القياسية لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة باستثناء دراسة أحمد عمان التي اعتمدت على الدراسة المالية و القياسية، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت هي أيضا على الدراسة المالية لتحليل مستويات الكفاءة البنوك محل الدراسة وعلى الدراسة القياسية لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة وتختلف مع دراسة أحمد عمان في الحدود الزمنية و عينة الدراسة .

خلاصة

من خلال هذا الفصل النظري لاحظنا أن تحقيق البنك للكفاءة التشغيلية المثلى و قدرته على تسيير موارده المتاحة والتحكم في تكاليفه تعطي له صورة قوية وتعبر عن الأمان لدى المودعين ومختلف المتعاملين معه، فمستوى أداء البنك يظهر في كيفية استثماره لموجوداته المختلفة، و مدى تحديده الدقيق لشتى مطلوباته وهذا من خلال تحقيقه لوفورات الحجم ونطاق في المنتجات البنكية المختلفة .

كما أن العمل البنكي يحتم على البنوك التواصل فيما بينها في بيئة تتسم بالمنافسة الشرسة و التي تنشأ من خلالها العديد من مخاطر منها مخاطر السوق ،مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة .... و في ظل هذا يلزم على البنوك لأجل تحقيق عوائد و مواجهة الصعوبات توفير قسط من السيولة لمواجهة مختلف الالتزامات والأعباء المختلفة، وهنا تلعب كفاءة البنك في إدارة موارده لتحقيق ربحيته وتحسين مردوديته و الرفع من القدرة التنافسية والقدرة على البقاء وأيضا لمواجهة كل الطوارئ دور كبير وفعال.

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2012- 2021

تمهيد

من أجل تحقيق هدف الدراسة وهو محاولة التعرف على درجة التأثر واتجاهها بين مستوى الكفاءة التشغيلية وحجم مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر، وبعد التطرق للأدبيات النظرية وعرض جملة من الدراسات السابقة سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وذلك من خلال القيام بقياس وتقييم مستويات الكفاءة التشغيلية ومخاطر السيولة وتشكيل نماذج لدراسة قياسية بين مؤشرات متغيري الدراسة وهذا لدراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

و لتحقيق الهدف يتم مناقشة ذلك من خلال مبحثين حيث يعتبر المبحث الأول مقدمة وجيزة للإطار العام للدراسة التطبيقية ووصفا للطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من أجل الإجابة عن إشكالية البحث وهدفها، أما المبحث الثاني فقد تم التعرض إلى نتائج الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج المتحصل عليها وذلك من خلال استخدام جملة من طرق التحليل.

ومن خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- ✓ المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- ✓ المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

نستعرض ضمن هذا الطريقة والأدوات المستخدمة في إنجاز الدراسة وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول نتناول فيه المنهجية المتبعة في الدراسة والمطلب الثاني الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول :عرض منهجية الدراسة

يتناول هذا المطلب منهجية المتبعة في إعداد الدراسة والتعريف بمجتمع الدراسة والعينة بإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع المعلومات والبيانات.

الفرع الأول: عينة و فترة الدراسة

سنتناول في هذا الفرع العينة المستخدمة في الدراسة بالإضافة إلى تحديد الفترة التي تمت فيها الدراسة.

أولا : مجتمع و عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والتي بلغ تعدادها 20 بنكا، و قد تم اختيار ستة بنوك كعينة لدراسة، (البنك الوطني الجزائري ، بنك الجزائر الخارجي ، بنك الخليج الجزائر، بنك المجموعة العربية المصرفية ، سوسيتي جنيرال و ترست بنك) نظرا لتوفر معطيات اللازمة خلال فترة الدراسة و الجدول رقم (1.2) يبين عرضا ملخصا للبنوك عينة الدراسة.

الجدول رقم(1.2): تقديم عام للبنوك عينة الدراسة

اسم البنك	الاسم المختصر	لمحة مختصرة عن البنك
البنك الوطني الجزائري	BNA	هو أول بنك تجاري وطني تأسس في 13 جوان 1966 بمقتضى المرسوم رقم 155/ 66، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ، كما تخصص في تمويل القطاع الفلاحي، و في عام 1982 تم اعادة هيكلة البنك و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية " مهمته الأساسية التكفل و تطوير المجال الفلاحي، كما حمل القانون رقم 01 /88 الصادر في 12 جانفي 1988 توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو الاستقلالية، وما ترتب عليه من أثار لا يمكن إنكارها فيما يخص تنظيم وظائف البنك وفي جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري من

		14.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم جديد بـ 1 مليون دج لكل مكتتب .[1]
البنك الجزائر الخارجي	BEA	تم تأسيسه في عام 1967 بموجب مرسوم رقم 67 – 204 الصادر في 01 أكتوبر 1967 كشركة وطنية ، و في سنة 1989 تم تغيير شكلها القانوني إلى شركة مساهمة يبلغ رأسمالها 76 مليار دينار يقوم البنك بتقديم خدمات و منتجات بنكية متنوعة لتمويل كافة القطاعات بما في ذلك قطاع المحروقات ، الحديد و الصلب و قطاع النقل يبلغ عدد فروعها 127 فرعا[2].
بنك الخليج الجزائر	AGB	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003 بموجب قانون الجزائري ، اعتمد في مارس 2004 برأسمال قدره 10 مليار دينار، تتمثل مهمته الأساسية في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كما يقدم منتجات وخدمات مالية متطورة على نطاق واسع و بشكل مستمر للشركات و الأفراد ، يقدم بنك الخليج خدمات مصرفية ربوية و كذا خدمات تتوافق مع متطلبات الشريعة الاسلامية و يملك أن شبكة كبيرة تضم 63 فرع موزعة في جميع أنحاء الوطن [3].
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	ABC	و هي مؤسسة تابعة لمجموعة المؤسسة المصرفية العربية بالبحرين، تأسست سنة 1980، وقد تم إنشاء مكتب تمثيلي له بالجزائر سنة 1995 ليصبح بنكا بعد تحصله على الاعتماد في 24 سبتمبر 1998 بقرار من مجلس النقد و القرض، فهو أول بنك خاص أجنبي في الجزائر، بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998، حيث تم افتتاح مكتبه الرئيسي في بئر مراد رايس يبلغ رأس ماله 10 مليار دينار جزائري كما يقدر عدد وكلاته بـ 23 وكالة .[4]
بنك سوسيتي		بنك سوسيتي جنيرال الجزائر هو فرع من فروع بنك سوسيتي جنيرال الفرنسي وهو بنك خاص ذو طبيعة عالمية ،حيث قام بفتح مكتب تمثيل له في الجزائر

[1]- موقع البنك الوطني الجزائري :36: 16 15/04/2023 https // www.bna.dz

[2]- موقع البنك الجزائر الخارجي https://www.bea.dz 17 :45 21/03/2023

[3]- موقع بنك الخليج الجزائر https://www.agb.dz 18 :01 18/03/2023

[4]- موقع بنك المؤسسة المصرفية العربية الجزائر : 57: 14 19/04/2023 https://www.bank-abc.com

جنيرال الجزائر	SGA	سنة 1987، وفي سنة 1999تم إنشاء شركة تابعة لمجموعة سوسيتي جنيرال برأسمال قدره 500 مليون دينار، رفع بنك سوسيتي جنيرال الجزائر لأول مرة رأسماله سنة 2007 إلى 2.5 مليار دينار جزائري، تم رفع سنة 2010 إلى 10 مليار دينار جزائري، و يقدر عدد وكلاته بـ 78 وكالة [1].
ترست بنك	TBA	تأسس ترست بنك في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة (SPA) برأسمال أولي 750 مليون دينار جزائري ثم ارتفع 5.2 مليار دينار في فيفري 2006 . و في سنة 2009 تقرر رفع رأس مال إلى 10 مليار دينار، ثم زيادة رأسمال في فيفري 2012 إلى 13 مليار دينار جزائري[2].

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك .

ثانيا :فترة الدراسة :

شملت الدراسة الحالية فترة الزمنية عشر سنوات التي تمتد من 2012 إلى 2021 للبنوك محل الدراسة وقد تم اختيارها بناء على المعلومات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة البيانات والمتوفرة على مستوى المواقع الالكترونية لبنوك محل الدراسة .

الفرع الثاني : متغيرات و فرضيات الدراسة

سنتناول فيما يلي تصميم الدراسة التطبيقية من خلال تحديد متغيرات المستخدمة في الدراسة مع بيان الخطوات التي تم بها إجراء الدراسة ومصادر بياناتها.

أولا : تحديد متغيرات الدراسة

يتضمن موضوع الدراسة المتمثل في أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الجزائر متغيرين أساسيين هما :

- ✓ المتغير المستقل : الكفاءة التشغيلية و تتمثل في كفاءة الأرباح و كفاءة التكاليف .
- ✓ المتغير التابع : و المتمثل في مخاطر السيولة .

و بهدف بناء النموذج قمنا بتحديد متغيرات الدراسة ، حيث استعننا في ذلك بأهم الدراسات السابقة لاختيار هذه المتغيرات و الجدول رقم(2.2) يلخص متغيرات الدراسة .

[1]- موقع سوسيته جينيرال الجزائرhttp://www//societegenerale.dz 45: 19 /03/2023 :26

[2]- موقع ترست بنك : 03: 15 25/04/2https://www.trustbank.dz023

الجدول رقم (2.2) : المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة لتقييم أثر الكفاءة التشغيلية على المخاطر السيولة بالبنوك التجارية

المتغير	غرض القياس	المؤشر المالي المستخدم	الرمز	المرجعيات
الكفاءة التشغيلية (المتغير المستقل)	**كفاءة الأرباح**	العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية	ROE=R/E	عمان، 2019
		العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	ROA = R/A	بوشاكر ، نوي 2022
		معدل منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	AU= I/A	زغبة ، نعيجة 2020
		معامل الرفع المالي= إجمالي الأصول / الحقوق الملكية	EM=A/E	جعدي، 2014
		العائد على الودائع = النتيجة الصافية / إجمالي الودائع	ROD = R/D	عمان ،2019
	كفاءة التكاليف	هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي الايرادات	PM=R/I	جعدي، 2014
		التكاليف إلى الايرادات = إجمالي تكاليف الاستغلال / إجمالي الايرادات الاستغلال	CTI=C/I	عمان، 2019
مخاطر السيولة	**نسبة التوظيف**	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	LR1=Cr/D	كلاش ،2021
	نسبة تغطية السيولة	النقد و أرصدة لدى البنك / إجمالي الأصول	LR2=Mo/A	عمان ،2019
	نسبة السيولة القانونية	النقد و أرصدة لدى البنك / إجمالي الودائع	LR 3=Mo / D	حدة وأخرون، 2018

الجدول من إعداد الطالبة

ثانيا : فرضيات الدراسة :

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة التوظيف لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة التغطية النقدية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة السيولة القانونية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

المطلب الثاني : أدوات الدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى جميع الأدوات المستخدمة في عملية جمع وتحليل واختبار الفرضيات والتي ساهمت في الوصول إلى نتائج الدراسة ابتداء من عرض أداة الدراسة تم المرور إلى البرامج والأدوات الاحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات.

الفرع الأول : البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام كل من القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) للبنوك محل الدراسة كمصدر أولي لجمع البيانات اللازمة لدراسة التطبيقية. باعتماد على برنامج Excel 2010 تم استخراج مختلف النسب والمؤشرات المالية، ليتم معالجتها باستخدام برنامج الإحصائي Eviews12 و ذلك لتقدير معالم معلمات النموذج اعتمادا على نموذج بانل .

الفرع الثاني: تقديم نموذج الدراسة

لتقدير نموذج الدراسة تمت الاستعانة بأساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، أو ما يعرف بالبانل داتا (Panel Data)، والتي تقوم على دمج بيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية لعينة البنوك المدروسة.

أولا : تعريف لنماذج بانل :

تعرف بيانات السلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو وحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية[1].

ثانيا: النماذج الأساسية لأساليب البانل :

تأخذ نماذج بانل ثلاث أشكال رئيسية وهي : نموذج الانحدار التجميعي ، نموذج الأثار الثابتة ، و نموذج الأثار العشوائية .

[1]- زهرة العقون ، أم الخير العقون ، **دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل** ، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي ، العدد 06 ، 2021 ، ص 99 .

1. نموذج الانحدار التجميعي : (Pooled Régression Model (PME))

و هو من أبسط النماذج المقطعية خلال الزمن ، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة عبر جميع فترات الزمنية أي يهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية، و يفترض النموذج تجانس تباين الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر و صيغته كالاتي : $y_{it} = \alpha + X_{it}\,\beta + \varepsilon_{it}$

حيث حسب دراستنا :

i : تمثل البنوك و تأخذ القيم من 1 إلى 06 ؛

t :تمثل الزمن و تأخذ القيم من 1 إلى 10 ؛

$\boldsymbol{X_{it}}$: قيم المتغير المستقل للبنك i في الفترة t ؛

$\boldsymbol{\beta}$: متجه معاملات الانحدار ؛

$\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$: يمثل الخطأ العشوائي ؛

$\propto$: متجه الحد الثابت .

2. نموذج الأثار الثابتة : Fixed Effects Model

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من مجموعة لأخرى (من بنك لأخر) مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل مجموعة ويعود السبب في إدخال الأثار الثابتة لداول في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن، حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على أقل خلال الفترة الزمنية للدراسة و حسب دراستنا هذه فإن الأثار الثابتة تتمثل في كافة العوامل غير الملاحظة و التي تختلف من بنك لأخر في بنوك العينة محل الدراسة مثل : حجم البنك ، السياسة الائتمانية ..... إلخ .و يصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل التالي :

$$\boldsymbol{y_{it}} = \propto + \boldsymbol{X_{it}}\ \boldsymbol{\beta} + \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{n}} \boldsymbol{\alpha i}\, \boldsymbol{D_i} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

حيث حسب دراستنا :

$\boldsymbol{\alpha i}$: معامل انحدار المتغير الوهمي للدولة i .

$\boldsymbol{D_i}$: متغير وهمي للبنك i يأخذ القيمة 1 إذا كان المراد معرفة الحد الثابت للبنك المقصود و القيمة 0 إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لبنك أخر .

كما يفترض أن حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره 0 وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية ، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعات من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة [1].

[1]- بلقاسم ميموني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 119 – 121 .

3. نموذج الأثار العشوائية : Random Effects Model

يتعامل نموذج الأثار العشوائية مع المقاطع و الزمن على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، و يقوم هذا الافتراض على أن الأثار المقطعية والزمنية هي متغيرات وهمية عشوائية مستقلة بوسط يساوي الصفر وتباين محدود ، و تضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج ، و يقوم هذا النموذج على إفتراض أساسي : و هو عدم ارتباط الأثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية . صيغة النموذج الرياضية كالتالي [1]:

$$y_{it} = u + \sum \beta xj(it) + v\,i + \varepsilon it$$

ثالثا : طرق اختيار النموذج الملائم لأساليب البانل :

لتحديد النموذج المناسب تجري اختبارات إحصائية تشخيصية على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تتمثل في التفضيل بين النموذج التجميعي و نموذج التأثيرات الفردية، فإذا أشارت النتائج لأفضلية و ملائمة النموذج التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، أما إذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة نموذج التأثيرات الفردية على النموذج التجميعي فإننا ننتقل للمرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية .

و يتم الاعتماد في هذه المرحلة على إحصائية فيشر F، من خلال اختبار ثلاث فرضيات أساسية وهي .

الفرضية الأولى H_0^1 : نختبر في الخطوة الأولى ما إذا كانت البنية الهيكلية متجانسة بصورة كلية لجميع البنوك من خلال الثوابت و الميول أم لا .و لإجراء اختبار الفرضية الأولى نحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية :

$$F_1 = \frac{(SSR_{Pooled} - SSR)/(N-1)(K+1)}{SSR/(NT - N(K+1))}$$

حيث أن

$\mathbf{K}$: هي عدد المعلمات المقدرة. SSR_{Pooled} : مجموع مربعات الأخطاء للنموذج التجميعي.

SSR : المجموع الكلي لمربعات الأخطاء لكل نموذج مقدر على حدا لكل بنك.

و بعد التقدير نستخرج البواقي و نحسب إحصائية فيشر التي نقارنها مع إحصائية فيشر المجدول $F_{0.5} = (N-1)(N+1), N$ ، فإذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من إحصائية فيشر المجدولة نقبل H_0و نرفض H_1 أي هناك تجانس كلي و نموذج بانل يكتب في شكل نموذج واحد و العكس صحيح ومن تم ننتقل لاختبار الفرضية الثانية .

الفرضية الثانية : H_0^2 : تهدف هذه الخطوة إلى اختبار ما إذا كانت المعاملات متجانسة لجميع البنوك أم لا ؟

[1]- زكي يحي الجمال ، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية** ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، المجلد 02 ، العدد 21 ، العراق ، 2012، ص 273

و لاختبار الفرضية الثانية نحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية :

$$F_2 = \frac{(SSR_{LSDV} - SSR)/(N-1)(K)}{SSR/(NT - N(K+1))}$$

حيث أن :

$\mathbf{K}$: هي عدد المعلمات المقدرة $\boldsymbol{SSR_{LSDV}}$: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج الثابت

SSR : المجموع الكلي لمربعات الأخطاء لكل نموذج مقدر على حدا لكل بنك .

شر المجدولة

$F_{0.5} = ((N-1)K, N)$، فإذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة نرفض $\mathrm{H_0}$ و نقبل $\mathrm{H_1}$ بمعنى أنه لا يوجد تجانس كلي للنموذج و العكس . و لتحديد بنية البانل لا بد من المرور للفرضية الثالثة لدراسة الحد الثابت .

الفرضية الثالثة : $\boldsymbol{H_0^3}$: تتمحور هذه الفرضية حول اختبار ما إذا كانت البنية الهيكلية للثوابت متجانسة لجميع البنوك أم لا ؟ و ذلك بعد قبول فرضية تساوي الميل الكامل البنوك .

و لإجراء اختبار هذه الفرضية نحسب إحصائية فيشر بالعلاقة التالية :

$$F_3 = \frac{(SSR_{pooled} - SSR_{LSDV})/(N-1)}{SSR_{LSDV}/N(T-1) - k)}$$

نحسب إحصائية فيشر و نقارنها مع إحصائية فيشر المجدولة$F_{0.5} = (NT - N - k, N - 1)$

فإذا كانت إحصائية فيشر المحسوبة أقل من المجدولة نقبل$\mathrm{H_0}$ و نرفض $\mathrm{H_1}$ أي هناك تجانس كلي و نموذج بانل يكتب في شكل نموذج واحد أما إذا كان العكس نرفض$\mathrm{H_0}$ و نقبل $\mathrm{H_1}$ ، أي أن الاختلاف فقط في الحد الثابت ، و هو ما يسمى بنموذج الأثار الفردية أو المقطعية .

المرحلة الثانية : يتم الانتقال لهذه المرحلة لتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية و ذلك باستخدام (Hausman) ، حيث تنص فرضية الصفرية على أن نموذج الأثار العشوائية هو المناسب ، أما الفرضية البديلة فتنص على أن نموذج الأثار الثابتة هو النموذج المناسب . و يتم الاختبار بمقارنة الاحتمالية-P (value) عند مستوى المعنوية 5 % ، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة للبيانات بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 5% فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

المرحلة الثالثة : يتم الانتقال لهذه المرحلة إذا كان النموذج الملائم هو نموذج الأثار الثابتة ، ويتم استخدام اختبار و لتأكد من أن الأثر الثابت لكل بنك غير معدوم [1].

[1]- بلقاسم ميموني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 122- 125 .

المبحث الثاني : عرض و تفسير النتائج

سنقوم في هذا المبحث بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها بغرض الإجابة عن الاشكالية للتوصل إلى النتائج المناسبة.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

نستعرض في هذا الجانب نتائج الدراسة المالية و الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة التي ستحاول الإجابة على الاشكالية البحث و من تم تقدير النموذج الذي يفسر العلاقة بين الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة .

الفرع الأول : الدراسة المالية لمؤشرات متغيرات الدراسة

قبل التطرق لدراسة المالية نقوم بعرض مختلف البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للبنوك محل دراسة خلال الفترة 2012 -2021 ، و التي نحتاجها في عملية قياس مؤشرات الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة .

أولا : تطور البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة

سنقدم التطور الإجمالي لأهم البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012 – 2021)، و التي لها علاقة مباشرة بالمؤشرات المالية المراد قياسها .

1. النتيجة الصافية :

الجدول رقم(3.2): تطور صافي الدخل لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة : (مليون دج)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	27180	30238	29784	29537	31419	29986	35832	19064	23047	46690	30278
البنك الجزائر الخارجي	35557	20931	29807	33418	34572	57365	76775	62548	68620	71812	49141
بنك الخليج الجزائر	3999	5035	4010	3628	2631	3637	4737	6018	4624	4911	4323
المجموعة العربية المصرفية	1336	1345	1473	1319	1472	1743	1832	1464	2004	1598	1559
بنك سوسيتة جينيرال الجزائر	5169	4020	5137	4416	5596	5258	8207	5491	4430	8223	5595
ترست بنك	1129	1407	1610	1713	1000	1181	1755	2053	2053	5018	1892

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3.2) والشكل المقابل أن البنك الجزائر الخارجي قد حقق أعلى متوسط لإجمالي النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 49141 مليون دج ، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 30278 مليون دج ، ثم بنك سوسيته جينيرال الجزائر بـ 5595 مليون دج ، ثم بنك الخليج بـ 4323 مليون دج ثم ترست بنك بـ 1892 مليون دينار جزائري و في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي النتيجة الصافية خلال فترة الدراسة المجموعة العربية المصرفية بـ 1559 مليون دج.

الشكل رقم (1.2): متوسط صافي الدخل لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012–2021)

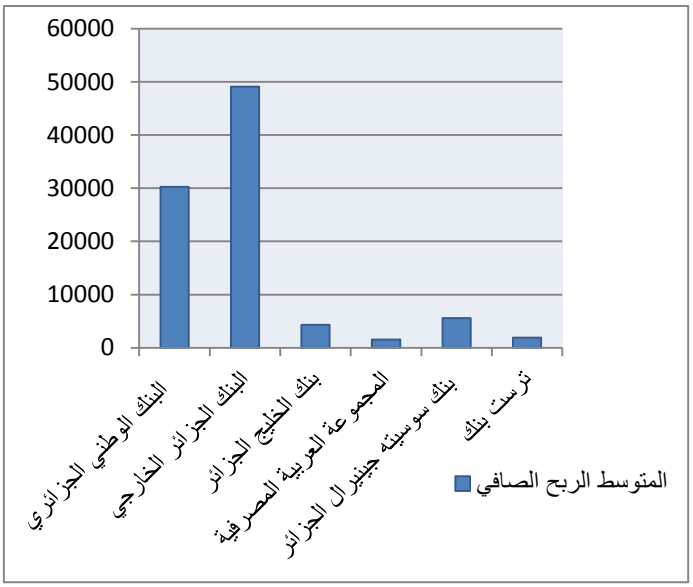

2. الأموال الخاصة

الجدول رقم(4.2) : تطور إجمالي الأموال الخاصة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012– 2021)

الوحدة : مليون دينار جزائري

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	128404	140585	153548	178332	202870	226290	246276	270109	279173	297924	212351
البنك الجزائر الخارجي	155129	170687	173224	188031	204950	229522	261888	307805	344584	382065	241789
بنك الخليج الجزائر	11695	13904	16365	19173	22071	23387	25206	25809	27314	31475	21640
المجموعة العربية المصرفية	13063	14399	14745	14319	14639	15112	15655	17460	18924	23188	16150
سوسيته جينيرال الجزائر	17505	19374	22220	27925	30521	29919	32286	35979	38450	40223	29440
ترست بنك	16317	16469	16539	17355	18225	18561	18620	17966	20020	21030	18110

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة .

يتضح من خلال الجدول رقم (4.2) والشكل المقابل أن البنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 241789 مليون دج ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 212351 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 29440 مليون دج، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 21640 مليون دج، ثم ترست بنك بـ 18110 مليون دج، ليأتي في الأخير وبأقل متوسط لإجمالي الأموال الخاصة خلال فترة الدراسة مجموعة العربية المصرفية بـ 16150 مليون دج .

الشكل رقم (2.2): متوسط إجمالي الأموال الخاصة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)

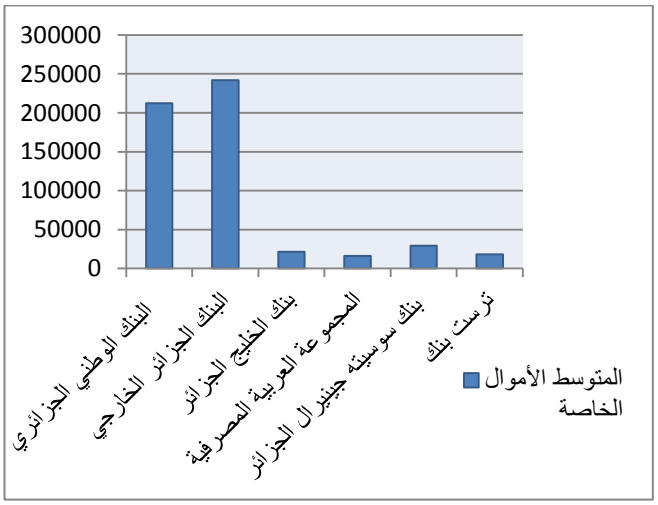

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول (4.2) و برنامج Excel

3. إجمالي الأصول :

الجدول رقم (5.2): تطور إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)

الوحدة : مليون دينار الجزائري

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	2060079	2185130	2620619	2719081	2843371	2828633	3083299	3491982	3440270	4481253	2975372
البنك الجزائر الخارجي	2307759	2111443	2581393	2586504	2574006	3122177	3297324	3262369	3154689	4166607	2916427
بنك الخليج الجزائر	105239	138962	176819	177377	189389	256860	263014	257068	270118	310518	214536
بنك المصرفية العربية	47312	50227	54227	67236	70948	91563	74905	79785	82796	90220	70922
سوسيتة جينيرال الجزائر	202485	222605	243338	248731	297136	353324	376390	384808	396029	423104	314795
ترست بنك	36295	40989	44701	48500	48802	65178	80400	75597	90186	138414	66906

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة .

من خلال الجدول رقم (5.2) والشكل المقابل نلاحظ أن بنك الوطني الجزائري يمتلك أكبر متوسط لإجمالي الأصول خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 2975372 مليون دج ،ثم يليه البنك الجزائر الخارجي بـ 2916427 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 314795 مليون دج ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 214536 مليون دج ،ثم المجموعة المصرفية العربية بـ 70922 مليون دج ،ليأتي في الأخير ترست بنك بأقل متوسط لإجمالي الأصول خلال فترة الدراسة والمقدرة بـ 66906 مليون دج

الشكل رقم (3.2) : متوسط إجمالي الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012–2021)

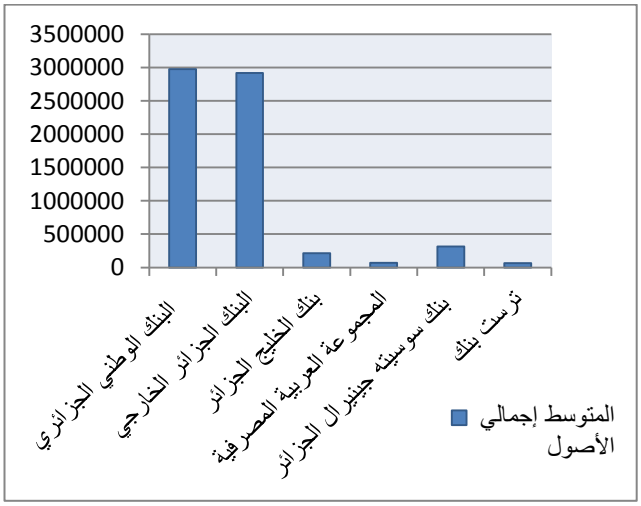

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدو(5.2) و برنامج Excel

4. إجمالي الودائع

الجدول رقم (6.2): تطور إجمالي الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

الوحدة : مليون دينار جزائري

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	1341464	1515685	1761244	1751238	1688089	1850883	2001610	2126165	2930119	2055677	1902217
البنك الجزائر الخارجي	1886745	1721313	2137504	2117708	2030976	2542613	2602795	2189583	2226328	2925769	2238133
بنك الخليج الجزائر	75763	104438	135819	137286	147829	210495	209438	198519	217138	253408	169013
المجموعة العربية المصرفية	27485	27748	31721	39912	44934	57525	49084	49948	50282	55625	43426
سوسيتة جينيرال الجزائر	161229	182136	197996	198317	241974	278435	295759	300359	319005	337449	251266
ترست بنك	20062	28957	32491	36358	39237	54818	68217	64950	67475	118782	53135

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.2) والشكل المقابل أن بنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة بـ 2238133 مليون دج ، ثم يليه البنك الوطني الجزائري بـ 1902217 مليون دج ، ثم بنك سوسيته جينيرال بـ 251266 مليون دج ، ثم بنك الخليج بـ 169013 مليون دج ، ثم ترست بنك بـ 53135 مليون دج ، بينما يمتلك بنك المجموعة العربية المصرفية أقل متوسط لإجمالي الودائع بـ 43426 مليون دج .

الشكل رقم(4.2) : متوسط إجمالي الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)

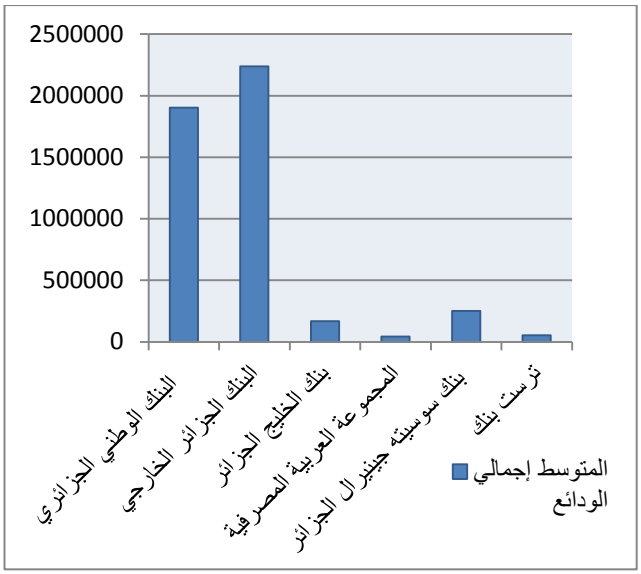

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول(6.2) و برنامج Excel

5. الإيرادات

الجدول رقم(7.2) : تطور إجمالي الايرادات لعينه من البنوك العامله بالجزائر خلال الفتره (2012 -2021)

الوحدة : مليون دينار جزائري

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	78489	111632	156529	146890	153041	149155	163889	187627	158142	202721	150812
البنك الجزائر الخارجي	201712	73426	103823	137084	114461	178548	179647	155122	224709	182227	155076
بنك الخليج الجزائر	12203	12352	12033	12538	11899	15439	20459	21879	22297	20731	16183
بنك المصرفية العربية	12203	3782	4229	4180	4448	5043	5090	4768	5678	5617	5504
سوسيته جينيرال الجزائر	19376	18222	17462	18438	21214	25194	29258	33892	39962	34672	25769
ترست بنك	3999	3791	3877	4151	3615	4371	6168	7229	8166	10279	5565

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة

يتضح من خلال الجدول رقم (7.2) والشكل المقابل أن البنك الوطني الجزائري قد حقق أكبر متوسط الإيرادات خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 122373 مليون دج ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بمبلغ قدره 78707 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 16696 مليون دج، ثم يليه بنك الخليج بـ 11115 مليون دج، ثم ترست بنك بـ 4600 مليون دج وفي الأخير بأقل متوسط محقق لإيرادات خلال فترة الدراسة المجموعة العربية المصرفية بـ 3068 مليون دج.

الشكل رقم 5.2): متوسط الإيرادات لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012– 2021)

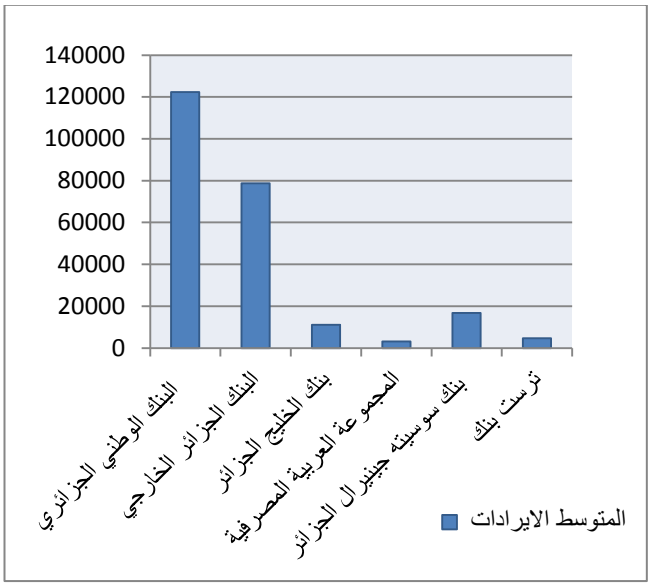

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(7.2) و برنامج Excel

6. القروض :

الجدول رقم (8.2): تطور إجمالي القروض لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

الوحدة : مليون دينار جزائري

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	1134166	1315847	1731665	1515053	1384912	1622181	1806662	2044508	2117718	1438578	1611129
البنك الجزائر الخارجي	575834	751291	877652	1234797	1589151	1825633	2112245	2188027	2114293	1641238	1491016
بنك الخليج الجزائر	64949	81240	101162	104883	117870	153825	169327	153664	169135	197262	131332
مجموعة العربية المصرفية	20047	27253	30599	38505	43958	45079	47436	47696	48584	51450	40061
سوسيتة جينيرال الجزائر	102966	112917	117035	154750	194654	225943	257545	245329	215131	208365	183464
ترست بنك	14724	18344	21429	24597	23345	34898	49345	42219	53400	97086	37939

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة .

يتضح من خلال الجدول رقم (8.2) والشكل البياني المقابل أن البنك الوطني الجزائري يمتلك أكبر متوسط لإجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 1611129 مليون دج ، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 1491016 مليون دج ، ثم بنك سوسيتيه جينيرال بـ 183464 مليون دج ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 131332 مليون دج ، ثم المجموعة العربية المصرفية بـ 40061 مليون دينار جزائري ، وفي الأخير بأقل متوسط لإجمالي القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ 37939 مليون دج .

الشكل رقم (6.2): متوسط إجمالي القروض لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012–2021)

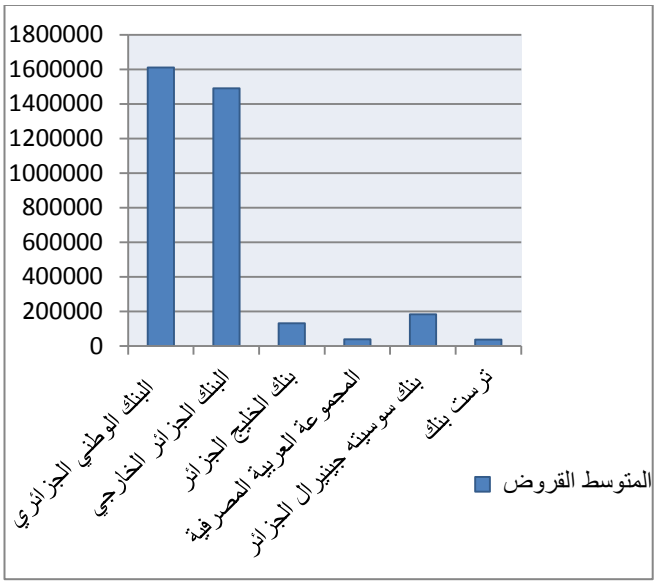

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (8.2)و برنامج Excel

7. تكاليف الاستغلال

الجدول رقم (9.2) : تطور إجمالي تكاليف الاستغلال العينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

الوحدة : مليون دينار جزائري

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	13144	18889	24588	25634	27955	39130	46126	48691	53050	55882	35309
البنك الجزائر الخارجي	14757	15919	17029	18939	15909	19964	21002	22065	27455	32415	20545
بنك الخليج الجزائر	782	1052	1200	1275	1373	1692	1912	1425	1928	2438	1508
بنك المصرفية العربية	125	117	146	215	376	457	433	502	576	766	371
سوسيتة جنيرال الجزائر	926	724	1142	1219	1121	2509	2855	2856	3127	2602	1908
ترست بنك	29	60	80	101	131	314	678	431	620	620	306

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.2) والشكل البياني المقابل أن البنك الوطني الجزائري يمتلك أكبر متوسط لإجمالي تكاليف الإستغلال خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 35309 مليون دج ، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 20545 مليون دج ، ثم بنك سوسيته جينيرال بـ 1908 مليون دج ، ثم يليه بنك الخليج بـ 1508 مليون دج ، ثم بنك المجموعة العربية المصرفية بـ 371 مليون دج ، و في الأخير بأقل متوسط لإجمالي تكاليف الإستغلال خلال فترة الدراسة ترست بنك بـ 306 مليون دج.

الشكل رقم (7.2): متوسط إجمالي تكاليف الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012–2021)

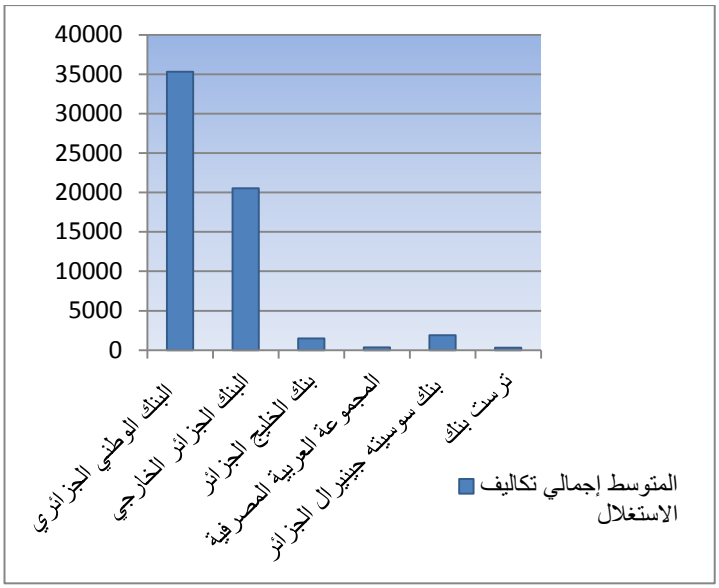

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (9.2) و برنامج Excel

8. إيرادات الاستغلال

الجدول رقم(10.2): تطور إجمالي إيرادات الإستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

الوحدة : مليون دينار جزائري

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	75390	93092	111560	140202	129177	115094	138968	139568	134401	146275	122373
البنك الجزائر الخارجي	32874	33303	45409	42476	49790	96124	132185	116903	127471	110535	78707
بنك الخليج الجزائر	4195	5632	7402	10025	9469	12925	15242	14913	15221	16125	11115
بنك المصرفية العربية	1625	1994	2383	2661	3160	3552	3591	3609	3918	4187	3068
سوسيته جينيرال الجزائر	8765	9034	12016	13274	16124	19020	21906	22795	21833	22189	16696
ترست بنك	1919	3041	3151	3506	3308	4007	5144	5753	6940	9232	4600

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة .

من خلال الجدول رقم (10.2) و الشكل البياني المقابل نلاحظ أن بنك الوطني الجزائري قد حقق أكبر متوسط لإجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 122373 مليون دج ، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 78707 مليون دينار جزائري ، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 16696 مليون دينار جزائري ثم بنك الخليج الجزائر بـ 11115 مليون دج ،ثم يليه ترست بنك بـ4600 مليون دج ، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي إيرادات الإستغلال بنك المجموعة العربية المصرفية بـ 3068 مليون دج .

الشكل رقم (8.2) : متوسط إجمالي إيرادات الاستغلال لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012–2021)

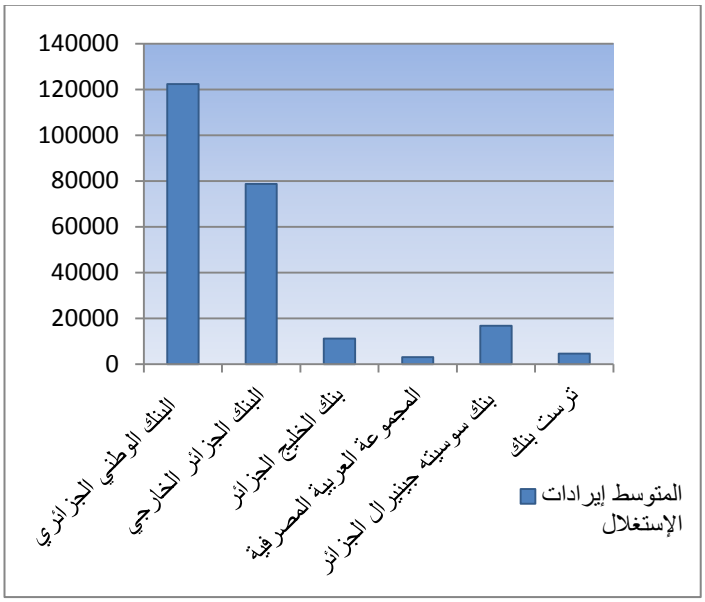

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (10.2)و برنامج Excel .

9. النقد و الأرصدة لدى البنك

الجدول رقم (11.2): تطور إجمالي النقد و الأرصدة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

الوحدة : مليون دينار جزائري

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	246496	306760	318233	325840	305734	298863	337316	431208	204207	331762	310642
البنك الجزائر الخارجي	642459	390351	517009	365814	458780	749185	512760	411980	382545	894784	532567
بنك الخليج الجزائر	31721	46775	60230	49344	29544	61446	33235	38803	34904	56631	44263
مجموعة العربية المصرفية	5180	6552	7610	13302	13406	19371	13412	10364	9952	13457	11261
سوسيته جينيرال الجزائر	52841	70247	80916	50025	68754	77572	86255	93761	82649	92044	75506
ترست بنك	8346	5554	5621	6837	4938	5832	7836	6737	15034	8017	7475

المصدر :من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة .

يتضح من خلال الجدول رقم (11.2) والشكل البياني المقابل أن البنك الجزائر الخارجي يمتلك أكبر متوسط لإجمالي النقد والأرصدة خلال فترة الدراسة بمبلغ قدره 532567 مليون دج ، ثم يليه بنك الوطني الجزائري بـ 310642 مليون دج، ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 75506 مليون دج ، ثم يليه بنك الخليج الجزائر بـ 44263 مليون دج ، ثم بنك مجموعة العربية المصرفية بـ 11261 مليون دج ، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لإجمالي النقد و الأرصدة خلال فترة الدراسة ترست بنك بمبلغ 7475 مليون دج .

الشكل رقم (9.2): متوسط إجمالي النقد و الأرصدة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012– 2021)

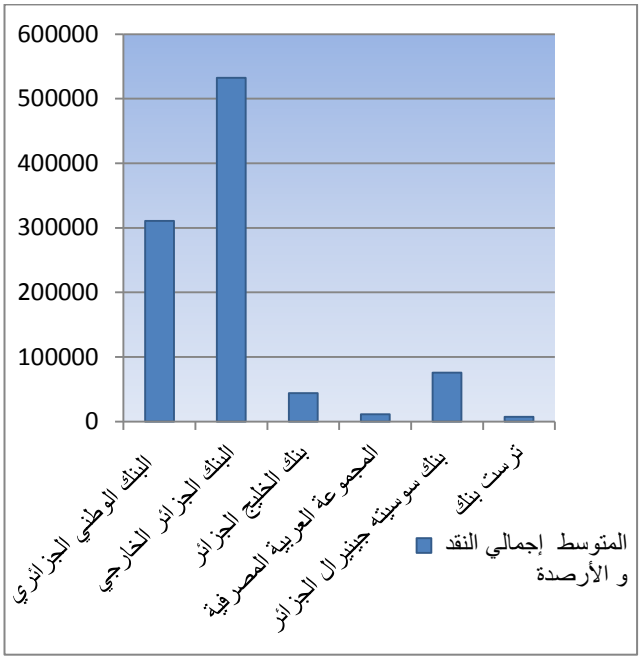

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (11.2) و برنامج Excel

ثانيا : تطور المتغيرات الدراسة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012– 2021).

إن تحليل المركز المالي لأي بنك يتم باستخدام مجموعة من النسب المالية ، حيث تعتبر هذه الأخيرة محاولة لإيجاد العلاقة بين خاصيتين ، إما بقائمة المركز المالي للبنك أو بقائمة الدخل أو بهما معا ، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل المالي لفهم أفضل عن حقيقة البنك [1].

أولا : الكفاءة التشغيلية

أ. تحليل كفاءة الأرباح :

هناك عديد من المؤشرات المالية المستخدمة في حساب الربحية ، إلا أننا سنحاول تطبيق نظام ديبون (Dupont System) ، فهو نموذج يضم مؤشرات لحساب العائد و الربحية بالبنوك و قد تطرقنا إليه في الجزء النظري .

[1]– عقل مفلح ، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 311.

1.1 : مؤشر العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (12.2) :تطور معدل العائد على الحقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012–2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	21,17%	21,51%	19,40%	16,56%	15,49%	13,25%	14,55%	7,06%	8,26%	15,67%	15,29%
البنك الجزائر الخارجي	22,92%	12,26%	17,21%	17,77%	16,87%	24,99%	29,32%	20,32%	19,91%	18,80%	20,04%
بنك الخليج الجزائر	34,19%	36,21%	24,50%	18,92%	11,92%	15,55%	18,79%	23,32%	16,93%	15,60%	21,59%
بنك المصرفية العربية	10,23%	9,34%	9,99%	9,21%	10,06%	11,53%	11,70%	8,38%	10,59%	6,89%	9,79%
سوسيته جينيرال الجزائر	29,53%	20,75%	23,12%	15,81%	18,33%	17,57%	25,42%	15,26%	11,52%	20,44%	19,78%
ترست بنك	6,92%	8,54%	9,73%	9,87%	5,49%	6,36%	9,43%	11,43%	10,25%	23,86%	10,19%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (12.2) و الرسم البياني نلاحظ أن بنك الخليج الجزائر قد حقق أعلى متوسط للعائد على حقوق الملكية من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 21.59 % ، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 20.04 % ، ثم بنك سوسيته جينيرال الجزائر بـ 19.78 % ، ثم بنك الوطني الجزائري بـ 15.29 % ، ثم يليه ترست بنك بـ 10.19 % ، ليأتي في الأخير و بأقل متوسط لمعدل عائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة المجموعة العربية المصرفية بمعدل 9.79 % .

الشكل رقم(10.2) :متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

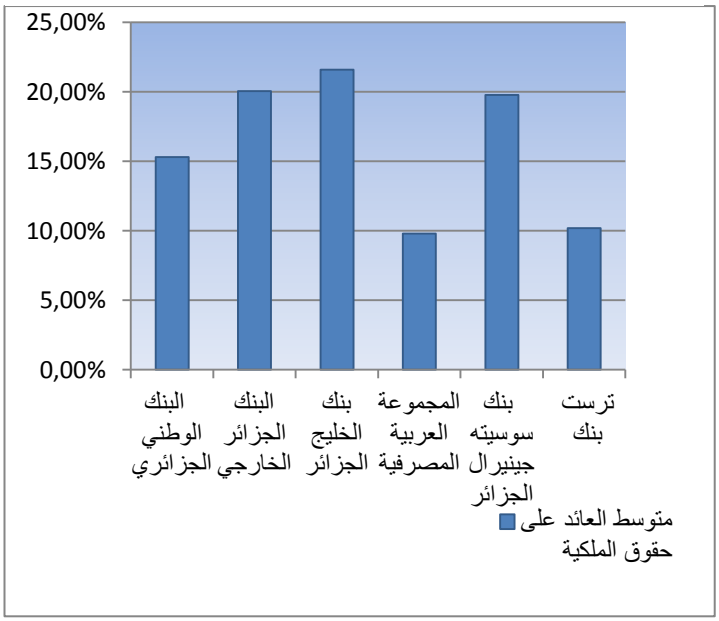

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (12,2)و باستخدام برنامج الإكسل

2.1 . مؤشر العائد على الأصول :

الجدول رقم (13,2) : معدل العائد على الأصول لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012–2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	1,32%	1,38%	1,14%	1,09%	1,10%	1,06%	1,16%	0,55%	0,67%	1,04%	1,05%
البنك الجزائر الخارجي	1,54%	0,99%	1,15%	1,29%	1,34%	1,84%	2,33%	1,92%	2,18%	1,72%	1,63%
بنك الخليج الجزائر	3,80%	3,62%	2,27%	2,05%	1,39%	1,42%	1,80%	2,34%	1,71%	1,58%	2,20%
المجموعة العربية المصرفية	2,82%	2,68%	2,72%	1,96%	2,07%	1,90%	2,45%	1,83%	2,42%	1,77%	2,26%
سوسيته جينيرال الجزائر	2,55%	1,81%	2,11%	1,78%	1,88%	1,49%	2,18%	1,43%	1,12%	1,94%	1,83%
ترست بنك	3,11%	3,43%	3,60%	3,53%	2,05%	1,81%	2,18%	2,72%	2,28%	3,63%	2,83%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (13.2) و الرسم البياني نلاحظ أن ترست بنك اقد حقق أعلى متوسط للعائد على معدل الأصول من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 2.83% ، ثم يليه مجموعة العربية المصرفية بـ 2.26% ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 2,20% ، ثم سوسيته جينيرال الجزائر بـ 1,83 % ، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 1,63% ، ليأتي في الأخير و بأقل معدل متوسط للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنك الوطني الجزائري بمعدل 1.05 % .

الشكل رقم (11.2) :متوسط معدل العائد الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

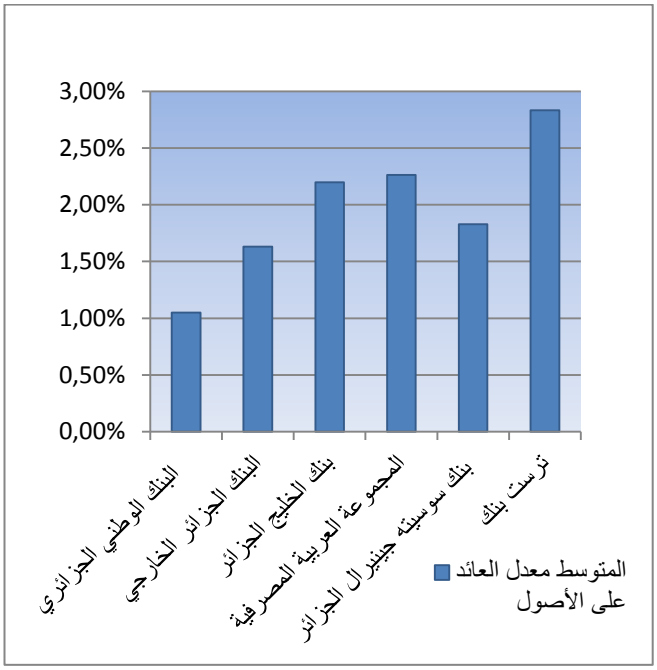

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (13 .2)و باستخدام برنامج الإكسل

3.1 . مؤشر مضاعف حقوق الملكية

الجدول رقم (14.2) : مضاعف حقوق الملكية لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012–2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	16,04	15,54	17,07	15,25	14,02	12,5	12,52	12,93	12,32	15,04	14,32
البنك الجزائر الخارجي	14,88	12,37	14,9	13,76	12,56	13,6	12,59	10,6	9,16	10,91	12,53
بنك الخليج الجزائر	9	9,99	10,8	9,25	8,58	10,98	10,43	9,96	9,89	9,87	9,88
مجموعة العربية المصرفية	3,62	3,49	3,68	4,7	4,85	6,06	4,78	4,57	4,38	3,89	4,4
سوسيته جينيرال الجزائر	11,57	11,49	10,95	8,91	9,74	11,81	11,66	10,7	10,3	10,52	10,76
ترست بنك	2,22	2,49	2,7	2,79	2,68	3,51	4,32	4,21	4,5	6,58	3,6

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الجدول رقم (14.2) و الرسم البياني أن بنك الوطني الجزائري قد حقق أعلى متوسط لمضاعف حقوق الملكية من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 14.32 مرة ، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 12,53مرة ، ثم بنك سوسيته جينيرال الجزائر بـ 10.76 مرة ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 9.88 مرة ، ثم يليه بنك المجموعة العربية المصرفية بـ 4.4 مرة ، ليأتي في الأخير و بأقل مضاعف على الحقوق الملكية خلال فترة الدراسة ترست بنك بمعدل 3.6 مرة

الشكل رقم (12.2) :متوسط مضاعف حقوق الملكية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

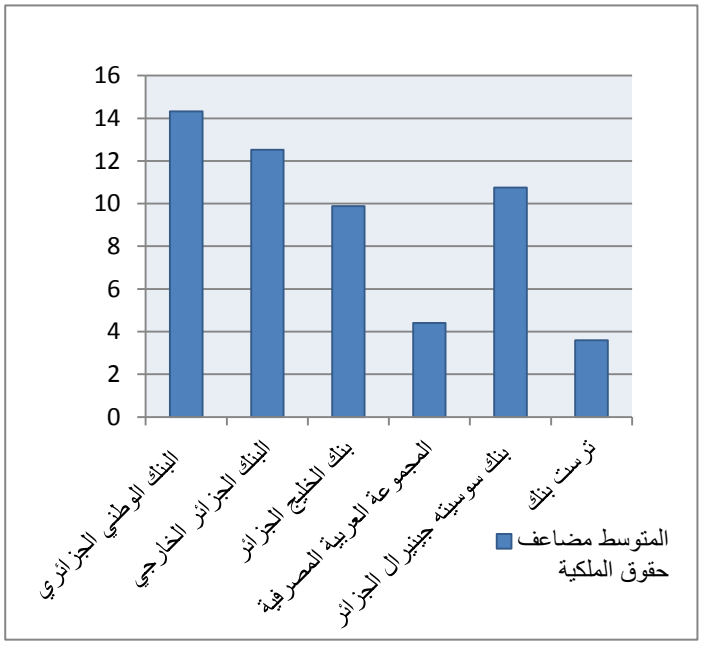

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (14 .2)و باستخدام برنامج الإكسل

4.1: مؤشر العائد على الودائع :

الجدول رقم (15.2) : معدل العائد على الودائع لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012-2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	2,03%	2,00%	1,69%	1,69%	1,86%	1,62%	1,79%	0,90%	0,79%	2,27%	1,66%
البنك الجزائر الخارجي	1,88%	1,22%	1,39%	1,58%	1,70%	2,26%	2,95%	2,86%	3,08%	2,45%	2,14%
بنك الخليج الجزائر	5,28%	4,82%	2,95%	2,64%	1,78%	1,73%	2,26%	3,03%	2,13%	1,94%	2,86%
بنك المصرفية العربية	4,86%	4,85%	4,64%	3,30%	3,28%	3,03%	3,73%	2,93%	3,99%	2,87%	3,75%
سوسيته جينيرال الجزائر	3,21%	2,21%	2,59%	2,23%	2,31%	1,89%	2,77%	1,83%	1,39%	2,44%	2,29%
ترست بنك	5,63%	4,86%	4,96%	4,71%	2,55%	2,15%	2,57%	3,16%	3,04%	4,22%	3,79%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (15.2) و الرسم البياني المقابل نلاحظ أن ترست بنك قد حقق أعلى متوسط للعائد على الودائع من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 3.79% ، ثم يليه مجموعة العربية المصرفية بـ 3.75% ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 2,86% ، ثم سوسيته جينيرال الجزائر بـ 2.29% ، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 2.14% ، ليأتي في الأخير و بأقل معدل متوسط للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنك الوطني الجزائري بمعدل 1.66% .

الشكل رقم (13.2) :متوسط معدل العائد على الودائع لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 -2021)

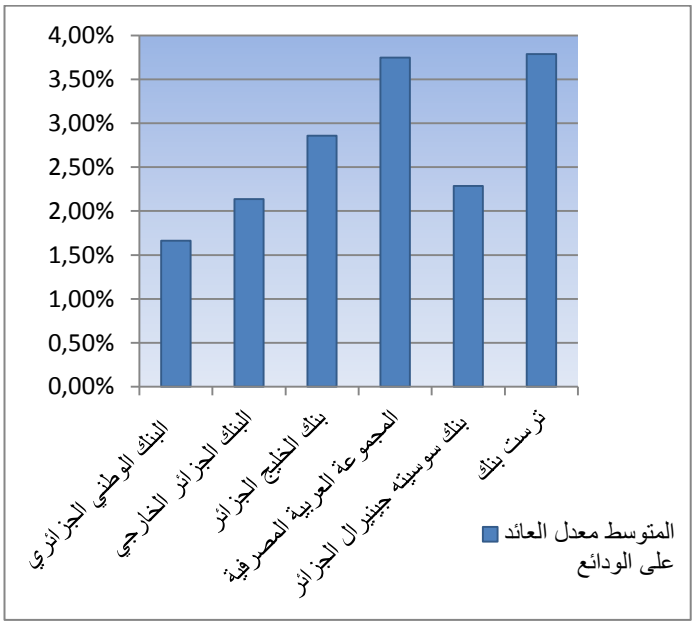

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (15.2.)و باستخدام برنامج الإكسل

5.1 : مؤشر منفعة الأصول

الجدول رقم (16.2) : معدل منفعة الأصول لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012–2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	3,81%	5,11%	5,97%	5,40%	5,38%	5,27%	5,32%	5,37%	4,60%	4,52%	5,07%
البنك الجزائر الخارجي	8,74%	3,48%	4,02%	5,30%	4,45%	5,72%	5,45%	4,75%	7,12%	4,37%	5,34%
بنك الخليج الجزائر	11,60%	8,89%	6,81%	7,07%	6,28%	6,01%	7,78%	8,51%	8,25%	6,68%	7,79%
المجموعة العربية المصرفية	7,54%	7,53%	7,80%	6,22%	6,27%	5,51%	6,80%	5,98%	6,86%	6,23%	6,67%
سوسيته جينيرال الجزائر	9,57%	8,19%	7,18%	7,41%	7,14%	7,13%	7,77%	8,81%	10,09%	8,19%	8,15%
ترست بنك	11,02%	9,25%	8,67%	8,56%	7,41%	6,71%	7,67%	9,56%	9,05%	7,43%	8,53%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول رقم(16.2) والرسم البياني المقابل أن ترست بنك قد حقق أعلى متوسط منفعة الأصول من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012-2021) بمعدل قدره 8.53% ، ثم يليه بنك سوسيتيه الجزائر بـ 8.15% ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 7.79% ، ثم بنك مجموعة العربية المصرفية بـ 6.67 % ، ثم يليه بنك الجزائر الخارجي بـ 5.07 % ، ليأتي في الأخير و بأقل معدل متوسط للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة بنك الوطني الجزائري بمعدل 5.07 % .

الشكل رقم 14.2: متوسط معدل منفعة الأصول لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

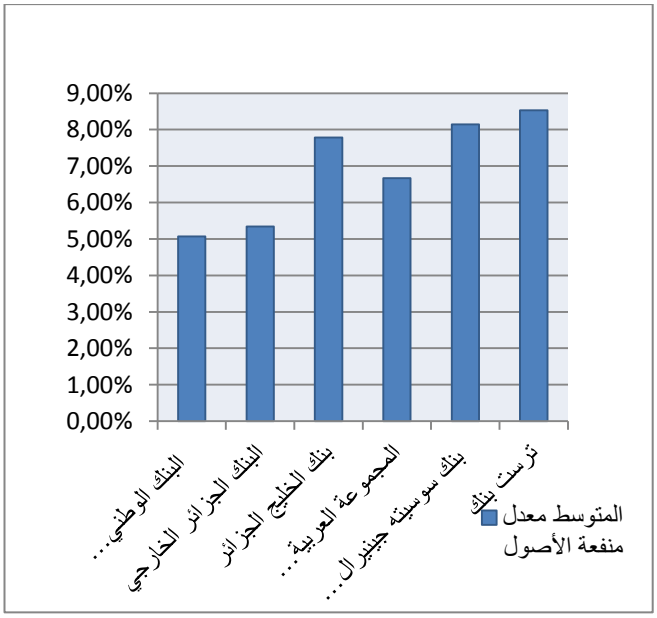

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (16 .2) و باستخدام برنامج الإكسل

ب. تحليل كفاءة التكاليف :

نستعمل مؤشرين لتقييم كفاءة التكاليف بالبنوك و هما : هامش الربح و نسبة التكاليف إلى الايرادات و اللذان يبرزان مدى تحكم البنك في تكاليفه .

1.2: مؤشر هامش الربح :

الجدول :رقم: (17.2) : معدل هامش الربح لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012–2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	34,63%	27,09%	19,03%	20,11%	20,53%	20,10%	21,86%	10,16%	14,57%	23,03%	21,11%
البنك الجزائر الخارجي	17,63%	28,51%	28,71%	24,38%	30,20%	32,13%	42,74%	40,32%	30,54%	39,41%	31,46%
بنك الخليج الجزائر	32,77%	40,76%	33,33%	28,94%	22,11%	23,56%	23,15%	27,51%	20,74%	23,69%	27,65%
مجموعة العربية المصرفية	37,45%	35,56%	34,83%	31,56%	33,09%	34,56%	35,99%	30,70%	35,29%	28,45%	33,75%
سوسيته جينيرال الجزائر	26,68%	22,06%	29,42%	23,95%	26,38%	20,87%	28,05%	16,20%	11,09%	23,72%	22,84%
ترست بنك	28,23%	37,11%	41,53%	41,27%	27,66%	27,02%	28,45%	28,40%	25,14%	48,82%	33,36%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17.2) و الرسم البياني المقابل أن بنك المجموعة العربية المصرفية قد حقق أعلى متوسط هامش الربح من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 33.75% ، ثم يليه ترست بنك بـ 33.36 % ، ثم بنك الجزائر الخارجي بـ 31.46 % ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 27.65 % ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 22.84 % ، ، ليأتي في الأخير و بأقل معدل متوسط هامش الربح خلال فترة الدراسة بنك الوطني الجزائري بمعدل 21.11 % .

الشكل رقم (15.2) :متوسط معدل هامش الربح لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

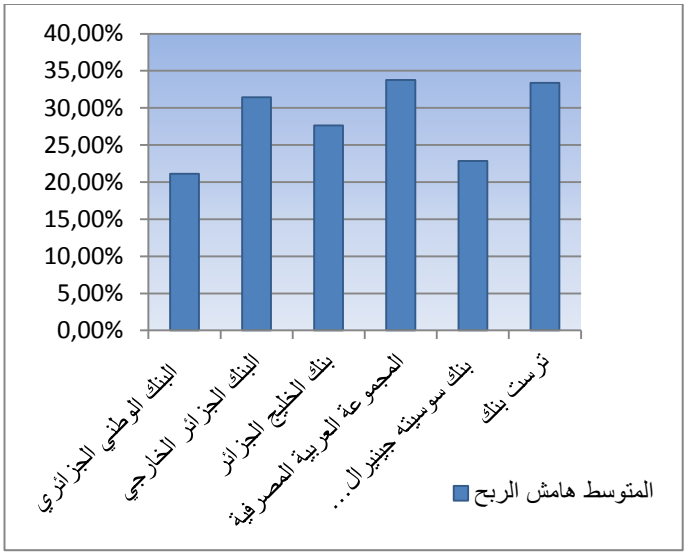

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (17.2)و باستخدام برنامج الإكسل

2.2 : مؤشر التكاليف إلى الإيرادات :

الجدول رقم: (2, 18): معدل التكاليف إلى الإيرادات لعينة البنوك حسب كل بنك خلال الفترة (2012–2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	17,43%	20,29%	22,04%	18,28%	21,64%	34,00%	33,19%	34,89%	39,47%	38,20%	27,94%
البنك الجزائر الخارجي	44,89%	47,80%	37,50%	44,59%	31,95%	20,77%	15,89%	18,87%	21,54%	29,33%	31,31%
بنك الخليج الجزائر	18,64%	18,68%	16,21%	12,72%	14,50%	13,09%	12,54%	9,56%	12,67%	15,12%	14,37%
المجموعة العربية المصرفية	7,69%	5,87%	6,13%	8,08%	11,90%	12,87%	12,06%	13,91%	14,70%	18,29%	11,15%
سوسيتة جينيرال الجزائر	10,56%	8,01%	9,50%	9,18%	6,95%	13,19%	13,03%	12,53%	14,32%	11,73%	10,90%
ترست بنك	1,51%	1,97%	2,54%	2,88%	3,96%	7,84%	13,18%	7,49%	8,93%	6,72%	5,70%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18.2) و الرسم البياني المقابل أن بنك الجزائر الخارجي قد حقق أعلى متوسط معدل التكاليف إلى الإيرادات من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 31.31% ، ثم يليه بنك الوطني الجزائري بـ 27.94 % ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 14.37 % ، ثم بنك المجموعة العربية المصرفية بـ 11.15% ثم بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بـ 10.90% ، ، ليأتي في الأخير و بأقل معدل متوسط التكاليف إلى الإيرادات خلال فترة الدراسة ترست بنك بمعدل 5.70% .

الشكل رقم (17.2) :متوسط معدل التكاليف إلى الإيرادات لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

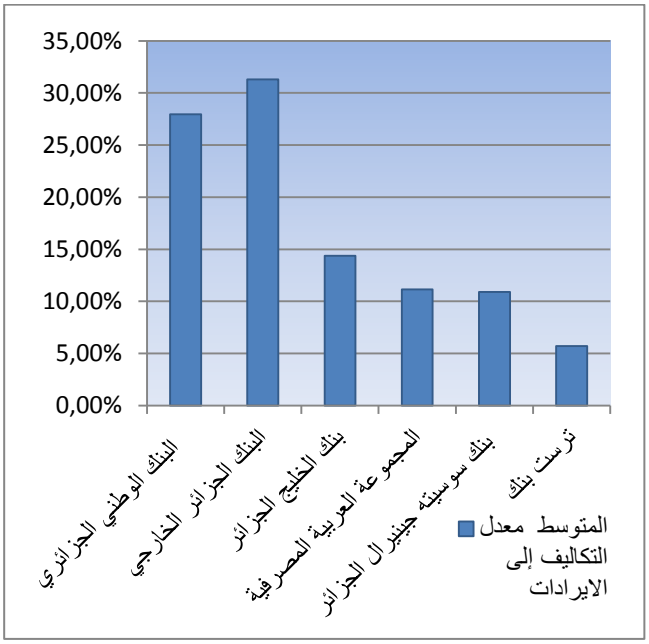

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (2. 18)و باستخدام برنامج الإكسل

هناك العديد من المؤشرات المالية لقياس مخاطر السيولة بالبنوك التجارية ، و سنقتصر في دراستنا على ثلاث مؤشرات وهي : مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ، مؤشر النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول و مؤشر النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الودائع .

1. نسبة التوظيف :

الجدول رقم: (19.2) : نسبة التوظيف لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012–2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	84,55%	86,82%	98,32%	86,51%	82,04%	87,64%	90,26%	96,16%	72,27%	69,98%	85,46%
البنك الجزائر الخارجي	30,52%	43,65%	41,06%	58,31%	78,25%	71,80%	81,15%	99,93%	94,97%	56,10%	65,57%
بنك الخليج الجزائر	85,73%	77,79%	74,48%	76,40%	79,73%	73,08%	80,85%	77,41%	77,89%	77,84%	78,12%
بنك المصرفية العربية	72,94%	98,22%	96,46%	96,47%	97,83%	78,36%	96,64%	95,49%	96,62%	92,49%	92,15%
سوسيته جينيرال الجزائر	63,86%	62,00%	59,11%	78,03%	80,44%	81,15%	87,08%	81,68%	67,44%	61,75%	72,25%
ترست بنك	73,39%	63,35%	65,95%	67,65%	59,50%	63,66%	72,34%	65,00%	79,14%	81,73%	69,17%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (19.2) و الرسم البياني يتضح أن بنك المجموعة العربية المصرفية قد حقق أعلى معدل متوسط القروض إلى الودائع من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 92.15% ، ثم يليه بنك الوطني الجزائري بـ 85.46% ، ثم بنك الخليج الجزائر بـ 78.12% ، ثم بنك سوسيتيه جينيرال بـ 72.25 % ثم ترست بنك بـ 69.17% ، ليأتي في الأخير و بأقل معدل متوسط القروض إلى الودائع خلال فترة الدراسة بنك الجزائر الخارجي بمعدل 65.57 %

الشكل رقم (17.2) :متوسط نسبة التوظيف لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

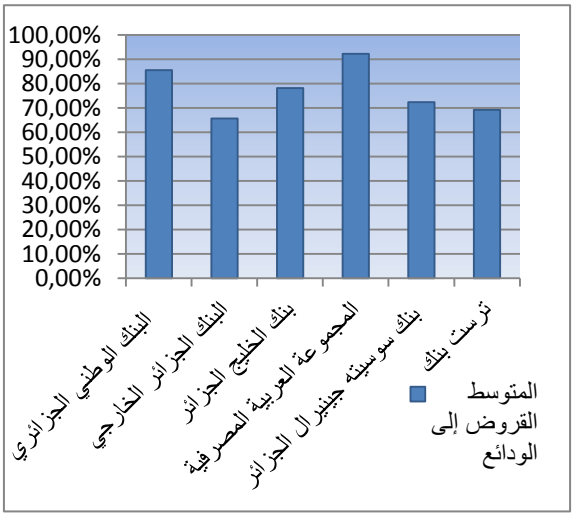

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (19 .2)و باستخدام برنامج الإكسل

2. نسبة التغطية النقدية

الجدول رقم (20.2): تطور نسبة التغطية النقدية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012– 2021).

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	11,97%	14,04%	12,14%	11,98%	10,75%	10,57%	10,94%	12,35%	5,94%	7,40%	10,81%
البنك الجزائر الخارجي	27,84%	18,49%	20,03%	14,14%	17,82%	24,00%	15,55%	12,63%	12,13%	21,48%	18,41%
بنك الخليج الجزائر	30,14%	33,66%	34,06%	27,82%	15,60%	23,92%	12,64%	15,09%	12,92%	18,24%	22,41%
بنك المصرفية العربية	10,95%	13,04%	14,03%	19,78%	18,90%	21,16%	17,91%	12,99%	12,02%	14,92%	15,57%
سوسيته جينيرال الجزائر	26,10%	31,56%	33,25%	20,11%	23,14%	21,95%	22,92%	24,37%	20,87%	21,75%	24,60%
ترست بنك	22,99%	13,55%	12,57%	14,10%	10,12%	8,95%	9,75%	8,91%	16,67%	5,79%	12,34%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

الشكل رقم (18.2) :متوسط التغطية النقدية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

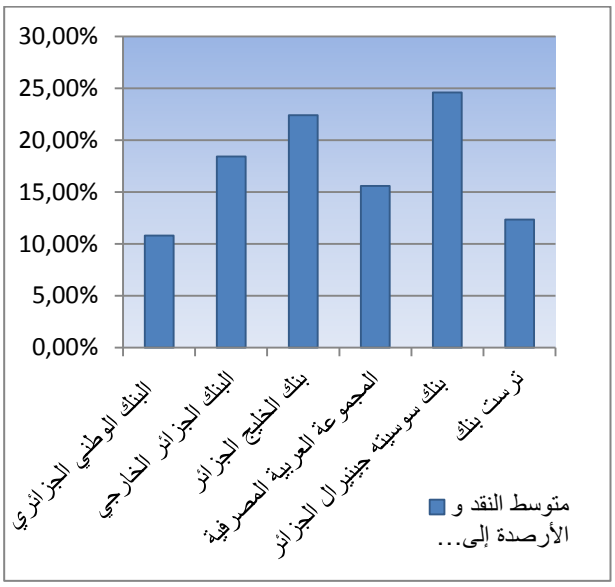

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (20 .2)و باستخدام برنامج الإكسل

من خلال الجدول رقم (20.2) والرسم البياني المقابل يتضح أن بنك سوسيته جينيرال الجزائر قد حقق أعلى معدل متوسط النقد و الأرصدة إلى إجمالي الأصول من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 24.60% ، ثم يليه بنك الخليج الجزائر بـ 22.41% ، ثم بنك الجزائر الخارجي بـ 18.41 % ، ثم بنك المجموعة العربية بـ 15.57% ثم ترست بنك بـ 12.34% ، ليأتي في الأخير وبأقل معدل متوسط النقد و الأرصدة إلى إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة بـ : الوطني الجزائري بمعدل 10,81%

3. نسبة السيولة القانونية

الجدول رقم: (21.2) : تطور نسبة السيولة القانونية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012– 2021)

البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
البنك الوطني الجزائري	18,38%	20,24%	18,07%	18,61%	18,11%	16,15%	16,85%	20,28%	6,97%	16,14%	16,98%
البنك الجزائر الخارجي	34,05%	22,68%	24,19%	17,27%	22,59%	29,47%	19,70%	18,82%	17,18%	30,58%	23,65%
بنك الخليج الجزائر	41,87%	44,79%	44,35%	35,94%	19,99%	29,19%	15,87%	19,55%	16,07%	22,35%	29,00%
بنك المصرفية العربية	18,85%	23,61%	23,99%	33,33%	29,83%	33,67%	27,32%	20,75%	19,79%	24,19%	25,53%
سوسيته جينيرال الجزائر	32,77%	38,57%	40,87%	25,22%	28,41%	27,86%	29,16%	31,22%	25,91%	27,28%	30,73%
ترست بنك	41,60%	19,18%	17,30%	18,80%	12,59%	10,64%	11,49%	10,37%	22,28%	6,75%	17,10%

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة و باستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول رقم (20.2) و الرسم البياني نلاحظ أن بنك سوسيته جينيرال الجزائر قد حقق أعلى معدل متوسط النقد و الأرصدة إلى إجمالي الودائع من بين البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012- 2021) بمعدل قدره 30.73% ، ثم يليه بنك الخليج الجزائر بـ 29% ، ثم بنك المجموعة العربية المصرفية بـ 25.53 % ، ثم بنك الجزائر الخارجي بـ 23.65 % ثم ترست بنك بـ 17.10% ، ليأتي في الأخير و بأقل معدل متوسط النقد و الأرصدة إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة بنك الوطني الجزائر.

الشكل رقم (19.2) :متوسط السيولة القانونية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012 –2021)

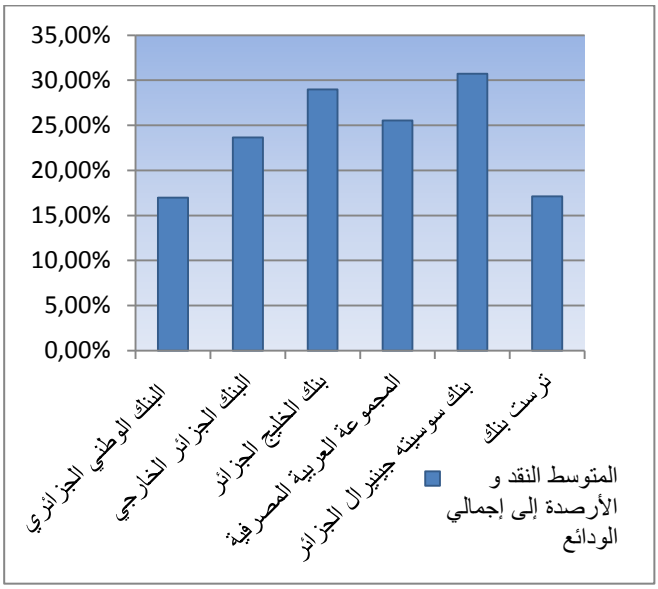

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول رقم (21.2) و باستخدام برنامج الإكسل

الفرع الثاني : الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة

تهتم الدراسة الإحصائية الوصفية للمتغيرات الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية (مقاييس النزعة المركزية ، مقاييس التشتت) على بيانات الدراسة لتحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض و ذلك بحساب أدنى و أعلى قيمة و تحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي. و الشكل الموالي يوضح تطورات متغيرات الدراسة خلال فترة 2012 – 2022 بحساب كل من المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و كذا معامل الاختلاف لكل متغيرة من متغيرات الدراسة و لخصت النتائج في الجدول التالي:

الجدول (2. 22) : الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	المتغيرات المستقلة								المتغيرات التابعة		
البنوك	ROE	ROA	EM	ROD	AU	PM	CTI	LR1=Cr/D	LR2=Mo/A	LR3=Mo/D
البنك الوطني الجزائري	0,152909	0,010511	14,322942	0,016625	0,050687	0,211115	0,279442	0,854555	0,108077	0,169789
البنك الجزائر الخارجي	0,200372	0,016304	12,531654	0,021374	0,053405	0,314558	0,313127	0,655727	0,184098	0,236526
بنك الخليج الجزائر	0,215947	0,021977	9,876293	0,028563	0,077872	0,276549	0,143727	0,781196	0,224096	0,289958
المجموعة العربية المصرفية	0,097927	0,022630	4,400907	0,037484	0,066717	0,337500	0,111495	0,921535	0,155693	0,255346
بنك سوسيته جينيرال الجزائر	0,197766	0,018286	10,763252	0,022864	0,081480	0,228410	0,109021	0,722535	0,246017	0,307273
ترست بنك	0,101886	0,028338	3,601213	0,037857	0,085328	0,333634	0,057022	0,691719	0,123403	0,171000
المتوسط الحسابي	0,161135	0,019674	9,249377	0,027461	0,069248	0,283628	0,168972	0,771211	0,173564	0,238315
الانحراف المعياري	0,051883	0,006105	4,349912	0,008779	0,014727	0,054252	0,103007	0,101654	0,054842	0,058211
معامل الاختلاف %	32,20	31,03	47,03	31,97	21,27	19,13	60,96	13,18	31,60	24,43
أعلى قيمة	0,215947	0,028338	14,322942	0,037857	0,085328	0,337500	0,313127	0,921535	0,246017	0,307273
أدنى قيمة	0,097927	0,010511	3,601213	0,016625	0,050687	0,211115	0,057022	0,655727	0,108077	0,169789

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الدراسة و باستخدام برنامج Excel .

من خلال القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم (22.2) نلاحظ ما يلي:

- أن قيم متوسطات المتغير المستقل (ROE) كانت محصورة بين أعلى متوسط 0.2159 وكان لبنك الخليج الجزائر وأدنى متوسط 0.0979 وكان لبنك المجموعة العربية المصرفية بمتوسط عام يقدر بـ 0.1611 وانحراف معياري قدره 0.0518، أما معامل الإختلاف فبلغ 32.20 % حيث نلاحظ أن كل من البنك الوطني الجزائري ، بنك المجموعة العربية المصرفية و ترست بنك كانت قيمها أقل من المتوسط ، أما بالنسبة لبقية البنوك فهي أعلى من المتوسط.
- أن قيم متوسطات المتغير المستقل (ROA) كانت محصورة بين أقل متوسط 0,0105 وكان لبنك الوطني الجزائري وأعلى متوسط 0,0283 وكان لترست بنك بمتوسط عام يقدر بـ 0,0196 وانحراف معياري قدره 0,0061، أما معامل الإختلاف فبلغ 31,03% حيث نلاحظ أن كل من البنك الوطني الجزائري ، بنك الجزائر الخارجي و بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر كانت قيمها أقل من المتوسط، أما بالنسبة لبقية البنوك فهي أعلى من المتوسط.
- أن قيم متوسطات المتغير المستقل (EM) كانت محصورة بين أقل متوسط 3,6012 ترست بنك ، وأعلى متوسط 14,3229 لبنك الوطني الجزائري ، وبمتوسط عام يقدر بـ 9,2493 و إنحراف معياري قدره 4,3499 ، أما معامل الإختلاف فقدر بـ 47,03 حيث نلاحظ أن أغلب البنوك العينة كانت أكبر من المتوسط عدا بنكين .
- أن قيم متوسطات المتغير المستقل (ROD) كانت محصورة بين أقل متوسط 0,0166 لبنك الوطني الجزائري وأعلى متوسط 0,0378 لترست بنك، وبمتوسط عام يقدر بـ0,0274 وانحراف معياري قدره 0,0087، أما معامل الإختلاف فقدر بـ 31,97حيث نلاحظ أن كل من بنك الخليج الجزائر، بنك المجموعة العربية المصرفية و ترست بنك، حقق قيم أعلى من متوسط.
- أن قيم متوسطات المتغير المستقل (AU) كانت محصورة بين أقل متوسط 0,0506 لبنك الوطني الجزائري وأعلى متوسط 0,0853 لترست بنك وبمتوسط عام يقدر بـ 0,0692 وانحراف معياري قدره 0,0147 أما معامل الإختلاف فقدر بـ 21,27 حيث نلاحظ أن كل من البنك الوطني الجزائري و البنك الجزائر الخارجي و بنك المجموعة العربية المصرفية حقق قيم أقل من المتوسط.
- أن قيم متوسطات المتغير المستقل (PM) كانت محصورة بين أقل متوسط 0,2111 لبنك الوطني الجزائري وأعلى متوسط 0,3375 بنك المجموعة العربية المصرفية بمتوسط عام يقدر بـ 0,2836. وانحراف معياري قدره 0,0542 أما معامل الإختلاف فقدر بـ 19,13حيث نلاحظ أن كل من البنك الوطني الجزائري ، بنك سوسيتيه جينيرال الجزائر وبنك الخليج حقق قيم أقل من المتوسط.

- أن قيم متوسطات المتغير المستقل(CTI) كانت محصورة بين أقل متوسط 0,0570 لترست بنك وأعلى متوسط 0,3131 لبنك الجزائر الخارجي وبمتوسط عام يقدر بـ 0,1689 وانحراف معياري قدره 0,1030 ،أما معامل الإختلاف فقدر بـ 60,96 حيث نلاحظ أن معظم قيم المتوسطات أقل من المتوسط .
- أن قيم متوسطات المتغير التابع (LR1) كانت محصورة بين أقل متوسط0,6557 لبنك الجزائر الخارجي وأعلى متوسط 0,9215 لبنك المجموعة العربية المصرفية بمتوسط عام يقدر بـ 0,7712 وانحراف معياري قدره 0,1016 أما معامل الإختلاف فقدر بـ 13,18 حيث نلاحظ أن قيم المتوسطات بنك الخليج الجزائر، البنك الوطني الجزائري و بنك المجموعة العربية المصرفية أكبر من المتوسط.
- أن قيم متوسطات المتغير التابع (LR2) كانت محصورة بين أقل متوسط 0,1080 لبنك الوطني الجزائري وأعلى متوسط 0,2460 لبنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بمتوسط عام يقدر بـ 0,1735 وانحراف معياري قدره 0,0548، أما معامل الإختلاف فقدر بـ 31,60 حيث نلاحظ أن كل من البنك الجزائر الخارجي، بنك الخليج و بنك سوسيته جينيرال حقق قيم متوسطات من أكبر من المتوسط العام.
- أن قيم متوسطات المتغير التابع (LR3) كانت محصورة بين أقل متوسط 0,1697 لبنك الوطني الجزائري وأعلى متوسط 0,3072 لبنك سوسيتيه جينيرال الجزائر بمتوسط عام يقدر بـ 0,2383 و إنحراف معياري قدره 0,0582 أما معامل الإختلاف فقدر بـ 24,43 حيث نلاحظ أن كل من البنك الوطني الجزائري، و ترست بنك وبنك الجزائر الخارجي حقق قيم متوسطات أقل من المتوسط العام.

تحليل مصفوفة ارتباط متغيرات الكفاءة التشغيلية و متغيرات مخاطر السيولة

يهدف تحليل مصفوفة الارتباط إلى قياس درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة و كذا المتغيرات المستقلة فيما بينها ، وعادة ما تعتبر العلاقة القوية نسبيا إذا كان معامل الارتباط أكبر أو يساوي 50% و الجدول رقم (23.2) يوضح ذلك .

الجدول رقم (23.2) : مصفوفة ارتباط متغيرات الكفاءة التشغيلية و المتغير التابع مخاطر السيولة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 04/05/23 Time: 06:57
Sample: 2012 2021
Included observations: 60

Correlation

Probability	LR1	LR2	LR3	ROA	ROE	EM	ROD	AU	PM	CTI
LR1	1.000000									

LR2	-0.268610	1.000000								
	0.0380	-----								
LR3	-0.098689	0.946527	1.000000							
	0.4531	0.0000	-----							
ROA	0.011504	-0.152902	-0.114291	1.000000						
	0.9305	0.2435	0.3846	-----						
ROE	-0.096501	**0.536529**	**0.425402**	-0.170803	1.000000					
	0.4633	0.0000	0.0007	0.1920	-----					
EM	-0.146625	0.166087	0.060981	-0.713971	0.561089	1.000000				
	0.2636	0.2047	0.6435	0.0000	0.0000	-----				
ROD	0.187604	0.085332	0.237801	0.754091	0.019459	-0.697391	1.000000			
	0.1512	0.5168	0.0673	0.0000	0.8827	0.0000	-----			
AU	-0.091301	**0.320412**	**0.311112**	0.510759	0.107236	-0.478263	0.583598	1.000000		
	0.4878	0.0126	0.0155	0.0000	0.4148	0.0001	0.0000	-----		
PM	0.099155	-0.003177	0.062955	0.623553	0.177689	-0.450132	0.717411	0.021800	1.000000	
	0.4510	0.9808	0.6327	0.0000	0.1744	0.0003	0.0000	0.8687	-----	
CTI	**-0.260657**	-0.075821	-0.114521	-0.700911	0.135865	0.670526	-0.602747	-0.595177	-0.363006	1.000000

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

من القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم (23.2) نلاحظ أن الإرتباط الثنائي بين كل من مخاطر السيولة و متغيرات الكفاءة التشغيلية المتمثلة في الكفاءة الأرباح و كفاءة التكاليف أخد عدة قيم يمكن توضيحها فيما يلي :

1. بالنسبة لLR1

- يوضح تحليل الارتباط وجود علاقة عكسية ضعيفة نسبيا ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) بين إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع و إجمالي تكاليف الاستغلال إلى إجمالي إيرادات الاستغلال إذ بلغ الارتباط 26 % عند الدلالة الاحصائية 0.04 .
- يشير تحليل الارتباط أن علاقة بقية المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع علاقة عشوائية لأنها تفتقد للدلالة الإحصائية المقبولة عند مستوى المعنوية 5%.

2. بالنسبة لـ LR2

- يوضح تحليل الإرتباط وجود علاقة طردية ضعيفة نسبيا ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5 %) بين إجمالي النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول ومنفعة الأصول إذ بلغ الارتباط 32% وقوية نسبيا بين العائد على الأصول إذ بلغ الارتباط 53 %.
- كما يبين تحليل الارتباط أن علاقة بقية المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع علاقة عشوائية لأنها تفتقد للدلالة الإحصائية المقبولة عند مستوى المعنوية 5%.

3. بالنسبة لـ LR3

- يشير تحليل الارتباط إلى وجود علاقة طردية ضعيفة نسبيا ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) بين النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الودائع و بين كل من العائد على الأصول ومنفعة الأصول إذ بلغ الارتباط على التوالي 42% ، 31%.
- كما يوضح تحليل الارتباط أن علاقة بقية المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع علاقة عشوائية لأنها تفتقد للدلالة الإحصائية المقبولة عند مستوى المعنوية 5%.

الفرع الثالث : تقدير نماذج دراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة

من أجل إحاطة بكل جوانب الموضوع الكفاءة التشغيلية وأثرها على مخاطر السيولة، و ذلك بتسليط الضوء على عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال فترة الممتدة من 2012 إلى 2021 ، سيتم توصيف ثلاث نماذج قياسية لدراسة أثر الكفاءة التشغيلية بأبعادها على مخاطر السيولة البنوك التجارية، إذ سنعتمد في دراستنا على نماذج الانحدار الخطي المتعدد وبما أن البيانات مقطعية فمنا الأنسب إستخدام نماذج البانل .

أولا : نموذج دراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة في نسبة التوظيف

من أجل اختبار صحة الفرضيات الدراسة أجرينا الاختبارات اللازمة حسب الأسلوب المتبع في تحليل نماذج بانل و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (24.2)

الجدول رقم (24.2): نتائج اختبارات النموذج اثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة في نسبة التوظيف

اختبار فيشر و اختبار مضاعف لاغرانج			دراسة المعنوية الاحصائية للنموذج		دراسة المشاكل القياسية			
الاختبارات	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار	جودة التوفيق	المعنوية الكلية	الاستقلالية بين أخطاء المقاطع	التوزيع الطبيعي	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	ثبات تباين الأخطاء بين المقاطع
			النماذج الاحصائية		النماذج الاحصائية			
اختبار فيشر	4.221018	0.003	معامل التحديد المصحح	القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر	القيمة الاحتمالية لإحصائية بيرزان	القيمة الاحتمالية اختبار جاك بيرا	إحصائية Q	اختبار ليفيني
اختبار LM	0.428677	0.5126	51.48%	0.0001	0.933	0.400	0.429	0.0215

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

أ. المفاضلة بين النماذج :

تتم المفاضلة بين النماذج الثلاثة و هي النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وفق الاختبارات التالية :

اختبار فيشر و اختبار مضاعف لاغرنج LM

يفاضل اختبار فيشر بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، ويفاضل اختبار LM بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث قبول فرضية العدم في الاختبارين تعني أن النموذج التجميعي هو المناسب. بعد تقييم النموذج وجدنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت أقل من درجة المعنوية 5%.نتيجة لذلك لا نلجأ لاختبار هوسمان الذي يفاضل بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة للمتغير LR1 لأن نموذج التأثيرات العشوائية حسب اختبار LM لم يتفوق على النموذج التجميعي بالنظر للقيمة الاحتمالية للاختبار التي بلغت 0.512 وهي أكبر من درجة المعنوية 5% (الملحق رقم 04 وملحق رقم 07).

ب. الاختبارات الاحصائية للنموذج الملائم

بعد القيام بتقدير النموذج الملائم و هو نموذج التأثيرات الثابتة نقوم بتحليل الاختبارات الإحصائية للنموذج و تشمل :

اختبار جودة التوفيق R^2

يتم هذا الاختبار من خلال معامل التحديد(R-squared) و الذي يعبر عن قدرة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع . و يتضح من خلال الجدول رقم(24.2) أن معامل التحديد (R-squared) يساوي 0.5148 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة فسرت (51,48 %) من المتغيرات الكلية للمتغير التابع إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع و نسبة المتبقية (41.5) تعود لمتغيرات مستقلة أخرى لم يتم دمجها في النموذج مما يشير إلى قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

اختبار المعنوية الكلية :

يمكن الحكم على معنوية النموذج الكلية من خلال مستوى الدلالة الإحصائية Prob(F-statistic)، بحيث يكون النموذج ذو معنوية عالية إذا كان Prob(F-statistic) أقل من (5%) و من خلال مخرجات التقدير النموذج الموضحة في الجدول رقم (24.2) أن القيمة الاحتمالية Prob(F-statistic) تساوي (0.0001) و عليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج يتمتع بمعنوية كلية .

اختبارات الدلالة الإحصائية للمتغيرات

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة وفق فرضيتين :

$$H_0 : B_0 = 0$$
$$H_1 : B_1 \neq 0$$

يتضح من خلال الملحق رقم 22 والذي يظهر تحليل نتائج النموذج الثابت و ذلك من خلال ملاحظة قيم مستوى الدلالة الإحصائية للمتغيرات والتي كانت أقل من 5 % لكل من المتغيرات المستقلة EM و CTI على التوالي 0,0082 و0.0014 و ROE عند مستوى المعنوية 10% و منه نرفض فرضية العدم و نقبل فرضية البديلة التي تنص على أن هناك تأثير بين المتغيرات المستقلة و التابعة. بينما القيمة الاحتمالية لباقي المتغيرات AU,PM, ROD, ROA كانت أكبر من مستوى المعنوية المطلوب 5 % وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4. اختبارات المشاكل القياسية : وتتمثل فيما يلي :

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من خلال نتائج الجدول رقم(24.2) يتبين أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا و ذلك لأن مستوى المعنوية أكبر من (5%) و منه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا و بالتالي ضمان اعتدال توزيع المعاملات .

اختبار الاستقلالية

يوضح اختبار بيزاران استقلالية الأخطاء بين المقاطع حيث القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار هي 0.9334 تفوق درجة المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على استقلالية الأخطاء بين المقاطع وبالتالي خلوها من مشكلة الارتباط الآني بين الأخطاء . (الملحق رقم 13) .

اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى نجري اختبار مصور الارتباط الذي يبين بفضل إحصائية Q أن مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير للنموذج غير موجودة حيث القيمة الاحتمالية فيها قدرت بـ 0.429 و هي أكبر من 0.05 وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على خلو النموذج من هذا المشكل القياسي (الملحق رقم 16) .

أ. اختبار ثبات تباين الأخطاء

يظهر اختبار ليفيني أن تباين الأخطاء متجانس في النموذج باعتبار المقاطع حسب القيمة الاحتمالية للإحصائية التي هي أقل من 5% و التي قدرت بـ 0.0215 و بالتالي نرفض الفرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج يعاني من مشكلة تجانس التباين الأخطاء لكن هذا المشكل غير مطروح بقوة لأن إحصائية فورسايت نفت وجود هذا المشكل التي قدرت ب 0.0674 الملحق رقم 19) و عليه النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

وبناءا على ما سبق يمكن تقدير معادلة النموذج كما يلي:

LR1 =	1.577	+ 0.188	*ROA	+ 1.500	*ROE	- 0.047	*EM	- 0.495	*ROD	- 2.916	*AU	- 0.859	*PM	- 0.912	*CTI
	0.0001		0.9670		0.0623		**0.0082**		0.9257		0.4374		0.3577		**0.0014**

ثانيا: نموذج دراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة في نسبة التغطية النقدية

من أجل اختبار صحة الفرضيات الدراسة أجرينا الاختبارات اللازمة حسب الأسلوب المتبع في تحليل نماذج بانل و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (25.2) :

الجدول رقم (25.2) نتائج اختبارات النموذج أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة في نسبة التغطية النقدية

اختبار فيشر و اختبار مضاعف لاغرانج			دراسة المعنوية الاحصائية للنموذج		دراسة المشاكل القياسية			
الاختبارات	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار	جودة التوفيق	المعنوية الكلية	الاستقلالية بين أخطاء المقاطع	التوزيع الطبيعي	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	ثبات تباين الأخطاء بين المقاطع
			النماذج الاحصائية		النماذج الاحصائية			
اختبار فيشر	8.695295	0.0001	معامل التحديد المصحح	القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر	القيمة الاحتمالية لإحصائية بيرزان	القيمة الاحتمالية اختبار جاك بيرا	إحصائية Q	اختبار ليفيني
اختبار LM	10.57738	0.0011	64.88%	0.0001	0.536	0.325	0.433	0.8174

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

أ. المفاضلة بين النماذج

اختبار فيشر و اختبار مضاعف لاغرنج LM

بعد تقييم النموذج وجدنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت أقل من درجة المعنوية 5% حيث بلغت 0.0001 نتيجة لذلك نلجأ لاختبار هوسمان الذي يفاضل بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة و كانت النتائج كالتالي :

إختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: EQ02

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	46.082251	5	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي دو كانت 0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 5% وبالتالي رفض فرضية الصفرية التي تنص على ملائمة النموذج العشوائي و قبول الفرضية البديلة التي تعني أن النموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم .

ب. الاختبارات الاحصائية للنموذج الملائم

بعد القيام بتقدير النموذج الملائم وهو نموذج التأثيرات الثابتة نقوم بتحليل الاختبارات الإحصائية للنموذج و تشمل :

اختبار جودة التوفيق R^2

يتم هذا الاختبار من خلال معامل التحديد(R-squared) و الذي يعبر عن قدرة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع. و يتضح من خلال الجدول رقم (25.2) أن معامل التحديد (R-squared) يساوي 0.6488 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة فسرت (64,88 %) من التغيرات التي تطرأ على مخاطر السيولة المتمثلة في نسبة التغطية النقدية و نسبة المتبقية (35.12 %) تعود لمتغيرات مستقلة أخرى لم يتم دمجها في النموذج مما يدل على قوة تفسيرية المتغيرات المستقلة للمتغيرات التابعة.

اختبار المعنوية الكلية :

من خلال الإحصائية (Prob(F-statistic و التي تقدر بـ (0.0001) حسب الجدول رقم (2.25) نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على النموذج يتمتع بمعنوية كلية .

اختبارات الدلالة الإحصائية للمتغيرات

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة وفق فرضيتين :

$$H_0 : B_0 = 0$$
$$H_1 : B_1 \neq 0$$

يتضح من خلال الملحق رقم 23 و لذي يظهر تحليل نتائج النموذج الثابت و ذلك من خلال ملاحظة قيم مستوى الدلالة الإحصائية للمتغيرات والتي كانت أقل من 5% لكل من المتغيرات المستقلة ROA,ROD, EM,CTI على التوالي 0.0002 ,0.0211, 0.0297. 0 , 0.033 و منه نرفض فرضية العدم و نقبل فرضية البديلة التي تنص على أن هناك تأثير بين المتغيرات المستقلة و التابعة بينما القيمة الاحتمالية لباقي المتغيرات ROE ,AU,PM كانت أكبر من مستوى المعنوية المطلوب 5 % وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ت. اختبارات المشاكل القياسية : وتتمثل فيما يلي :

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

اختبار جاك بيرا يقرر ما إذا كانت البواقي تتوزع طبيعيا أم لا؟ نلاحظ من القيم الاحتمالية الإحصائية الاختبار التي بلغت 0.81 عند درجة المعنوية 5%. و منه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا و بالتالي ضمان اعتدال توزيع المعاملات .

اختبار الاستقلالية

يوضح اختبار بيزاران استقلالية الأخطاء بين المقاطع حيث القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار هي 0.5367 تفوق درجة المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على استقلالية الأخطاء بين المقاطع وبالتالي خلوها من مشكلة الارتباط الآني بين الأخطاء (الملحق رقم 14) .

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء نجري اختبار مصور الارتباط الذي يوضح بفضل إحصائية Q أن مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير للنموذج غير موجودة حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.43 و هي أكبر من 0.05 وبالتالي قبول فرضية الصفرية التي تنص على خلو النموذج من هذا المشكل القياسي و ذلك حسب (الملحق رقم17) .

2. اختبار ثبات تباين الأخطاء

يظهر اختبار ليفيني أن تباين الأخطاء غير متجانس في النموذج باعتبار المقاطع حسب القيمة الاحتمالية للإحصائية التي بلغت 0.81 و هي أكبر من 5% و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين (الملحق رقم 20)

وانطلاقا مما سبق يمكن تقدير معادلة النموذج كما يلي :

LR2 =	0.083	- 7.405	*ROA	- 0.063	*ROE	+ 0.015	*EM	+ 5.095	*ROD	- 0.156	*AU	- 0.075	*PM	- 0.073	*CTI
			0.0002		0.8435		0.0297		0.0211		0.9178		0.8408		0.0033

ثالثا: نموذج دراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة في نسبة السيولة القانونية

من أجل اختبار صحة الفرضيات الدراسة أجرينا الاختبارات اللازمة حسب الأسلوب المتبع في تحليل نماذج بانل و كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (26.2)

الجدول رقم (26.2) نتائج اختبارات نموذج أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة في نسبة السيولة القانونية

اختبار فيشر و اختبار مضاعف لاغرانج			دراسة المعنوية الاحصائية للنموذج		دراسة المشاكل القياسية			
الاختبارات	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية للاختبار	جودة التوفيق	المعنوية الكلية	الاستقلالية بين أخطاء المقاطع	التوزيع الطبيعي	الارتباط الذاتي بين الأخطاء	ثبات تباين الأخطاء بين المقاطع
			النماذج الاحصائية		النماذج الاحصائية			
اختبار فيشر	7.583051	0.0001	معامل التحديد المصحح	القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر	القيمة الاحتمالية لإحصائية بيرزان	القيمة الاحتمالية اختبار جاك بيرا	إحصائية Q	اختبار ليفيني
اختبار LM	11.55505	0.0007	59.94%	0.0001	0.2341	0.181	0.338	0.7278

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

1. المفاضلة بين النماذج

اختبار فيشر و اختبار مضاعف لاغرنج LM

بعد تقييم النموذج وجدنا أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب وذلك باعتبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر كانت أقل من درجة المعنوية 5% حيث بلغت 0.0001 نتيجة لذلك نلجأ لاختبار هوسمان الذي يفاضل بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة .

وكانت النتائج كالتالي :

اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: EQ03

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	38.552510	5	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي دو كانت 0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 5% وبالتالي رفض فرضية الصفرية التي تنص على ملائمة النموذج العشوائي و قبول الفرضية البديلة التي تعني أن النموذج الثابت هو الملائم .

2. الاختبارات الاحصائية للنموذج الملائم

بعد القيام بتقدير النموذج الملائم و هو نموذج التأثيرات الثابتة نقوم بتحليل الاختبارات الإحصائية للنموذج و تشمل :

اختبار جودة التوفيق R^2

يتم هذا الاختبار من خلال معامل التحديد(R-squared) و الذي يعبر عن قدرة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع. و يتضح من خلال الجدول رقم (26.2)أن معامل التحديد (R-squared) يساوي0.5994 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة فسرت (59.94 %) من التغيرات التي تطرأ على مخاطر السيولة و نسبة المتبقية (40.06%) تعود لمتغيرات مستقلة أخرى لم يتم دمجها في النموذج و هو ما يشير إلى قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع المتمثل في نسبة السيولة القانونية .

اخبار المعنوية الكلية :

يمكن الحكم على معنوية النموذج الكلية من خلال مستوى الدلالة الإحصائية Prob(F-statistic) بحيث يكون النموذج ذو معنوية عالية إذا كان Prob (F-statistic) أقل من (5%) و من خلال مخرجات التقدير النموذج الموضحة في الجدول رقم (26.2) والتي تشير إلى أن القيمة الاحتمالية Prob(F-statistic) تساوي (0.0001) و عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على النموذج يتمتع بمعنوية كلية .

اختبارات الدلالة الإحصائية للمتغيرات

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة وفق فرضيتين :

$$H_0 : B_0 = 0$$
$$H_1 : B_1 \neq 0$$

يتضح من خلال الملحق رقم 24 الذي يظهر تحليل نتائج النموذج الثابت و ذلك من خلال ملاحظة قيم مستوى الدلالة الإحصائية للمتغيرات والتي كانت أقل من 5% لكل من المتغيرات المستقلة ROA,ROD, EM,CTI على التوالي 0.0001 ,0.0005, 0 .0255 , 0.0278 و منه نرفض فرضية العدم و نقبل فرضية البديلة التي تنص على أن هناك تأثير بين المتغيرات المستقلة و التابعة بينما القيمة الاحتمالية لباقي المتغيرات ROE ,AU,PM كانت أكبر من مستوى المعنوية المطلوب 5% وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

3. **اختبارات المشاكل القياسية** : وتتمثل فيما يلي :

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

اختبار جاك بيرا يقرر ما إذا كانت البواقي تتوزع طبيعيا أم لا ؟ نلاحظ من القيم الاحتمالية الإحصائية الاختبار التي بلغت 0.18 عند درجة المعنوية 5%. و منه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأن البواقي موزعة توزيعا متجانسا.

اختبار الاستقلالية

يوضح اختبار بيزاران استقلالية الأخطاء بين المقاطع حيث القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار هي 0.2341 تفوق درجة المعنوية 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على استقلالية الأخطاء بين المقاطع وبالتالي خلوها من هذا مشكلة الارتباط الآني بين الأخطاء (الملحق رقم 15) .

اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء نجري اختبار مصور الارتباط الذي يوضح بفضل إحصائية Q أن مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير للنموذج غير موجودة حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.33 و هي أكبر من 0.05 وبالتالي قبول فرضية الصفرية التي تنص على خلو النموذج من هذا المشكل القياسي وذلك حسب (الملحق رقم 18) .

اختبار ثبات تباين الأخطاء

يظهر اختبار ليفيني أن تباين الأخطاء غير متجانس في النموذج باعتبار المقاطع حسب القيمة الاحتمالية للإحصائية التي بلغت 0.85 و هي أكبر من 5% و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين (الملحق رقم21).

وعليه يمكن تقدير معادلة النموذج كما يلي:

LR3 =	0.208	- 10.975	*ROA	- 0.157	*ROE	+ 0.021	*EM	+ 10.760	*ROD	- 1.294	*AU	- 0.406	*PM	- 0.180	*CTI
			0.0001		0.7163		**0.0255**		**0.0005**		0.5294		0.4277		**0.0278**

المطلب الثاني : مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

ضمن هذا المطلب سيتم مناقشة و تفسير النتائج المتحصل عليها في المطلب السابق بعد القيام بعرض الدراسة مالية و إحصائية لمؤشرات الكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة باستخدام معالج البيانات Excel و تقدير النموذج المناسب لدراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة وهو نموذج التأثيرات الثابتة .

الفرع الأول : تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك عينة الدراسة

1. **من حيث الربحية** : يتم قياس ربحية البنك من قدرته على توليد عائد من وحدة نقدية واحدة ، ويتبين من خلال مؤشرات الربحية التالية : العائد على حقوق الملكية (ROE) و العائد على الأصول (ROA) و العائد على الودائع (ROD) بإضافة إلى منفعة الأصول (AU)، وحسب النتائج المستخرجة من الجداول رقم (12.2) ،(13.2)،(14.2) و الجدول رقم (16.2) على الترتيب يعتبر بنك الخليج الجزائر أكفأ بنك من بنوك عينة الدراسة من حيث العائد على حقوق الملكية والذي يظهر مدى استغلال الكبير للبنك لأمواله الخاصة في عملية توليد الأرباح، أما من حيث العائد على الأصول والعائد على الودائع فقد حقق ترست بنك أعلى معدل فيهما، و هو ما يدل على مدى كفاءته في تسيير وتوظيف موارده المتاحة من ناحية وتحقيق عوائد مرتفعة من عملية استثمار الودائع من ناحية أخر، كما حقق نفس البنك ترست بنك أعلى معدل لمنفعة الأصول، وهذا مؤشر على استخدام البنك لأصوله بشكل جيد .
2. **من حيث التكاليف**: حسب النتائج المستخرجة من الجدول رقم (17.2) يبين مؤشر هامش الربح (PM) أن بنك المجموعة العربية المصرفية بالجزائر أكثر كفاءة في التحكم في تكاليفه مقارنة بعينة البنوك محل الدراسة، وهذا يعود لإنخفاض حجم البنك و بالتالي إنخفاض حجم تكاليفه، حيث بلغ عدد وكالاته 23 وكالة . أما من ناحية إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات فنجد من خلال نتائج المستخرجة من الجدول رقم (18.2) أن النسبة جد مرتفعة في بنك الجزائر الخارجي و يعود ذلك ارتفاع في التكاليف لكبر حجم و تعاملات البنك خاصة في تمويل التجارة الخارجية و غيرها ولكثرة فروعه و العدد الكبير لموظفيه. و في نفس الوقت و حسب نفس المؤشر يظهر تدني نسبة التكاليف إلى الإيرادات بالنسبة لترست بنك، وهذا يدل على مدى كفاءته في التحكم في تكاليفه و يرجع ذلك لصغر حجمه و قلة فروعه مقارنة بالبنوك محل الدراسة و عموما نستنتج أن البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة في إدارة تكاليفها من بنوك كبيرة الحجم و هي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (جعدي شريفة ، 2014) .

3. من حيث الإنتاجية : من خلال نتائج الجدول رقم (13.2) يبين مؤشر منفعة الأصول أن ترست بنك الجزائر حقق أفضل معدل، و هذا يعكس مدى الاستغلال الأفضل لأصوله، حيث حقق هذا البنك الصغير الذي يبلغ عدد وكالاته 16 وكالة أفضل إنتاجية و بأقل المخاطر نظر لقلة المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية واعتماد أغلب البنوك التجارية الجزائرية على التعاملات التقليدية . وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (طلال زغبة ، نعيجة رزقية أحلام ، 2020).

4. من حيث المخاطرة : يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل استثماراته، ومن خلال نتائج الجدول رقم (14.2) يتضح أن البنك الوطني الجزائري أكثر مخاطرة من بين بنوك محل الدراسة، و هذا يدل على اعتماده الكبير لتمويل استثماراته بالديون و هي النتيجة نفسها التي توصلت إليها دراسة (جعدي شريفة ، 2014).

الفرع الثاني : تقييم مخاطر السيولة للبنوك عينة الدراسة

من خلال مؤشر التغطية النقدية ومؤشر السيولة القانونية لعينة البنوك محل الدراسة وحسب نتائج الجدول رقم (20.2) و الجدول رقم (21.2) يعتبر بنك سوسيته جينيرال الجزائر هو الأفضل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما قل حجم المخاطر و هذا ما يدل على اعتماد البنك على موارده الخاصة، أما بالنسبة لمؤشر نسبة التوظيف حسب نتائج الجدول رقم (19.2)كانت النسبة جد مرتفعة بالبنك المجموعة العربية المصرفية وهو ما يعكس الحجم الكبير في مستويات مخاطر السيولة التي تواجه خلال فترة الدراسة نتيجة التقلص السريع للسيولة في الاقتصاد الوطني بسبب تهاوي أسعار النفط مند سنة 2014 و أزمة كورونا سنة 2019 ، في حين نجد نفس النسبة منخفضة نوعا ما في بنك الجزائر الخارجي و هو ما يعكس انخفاض مستويات مخاطر لديه وهذا راجع لنشاط البنك في حدود موارده المتاحة و حسن تسييره لمحفظة ودائعه.

الفرع الثالث : اختبار الفرضيات

أولا: اختبار الفرضية الأولى

"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة التوظيف لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021).

1. أثر العائد الحقوق على الملكية على نسبة التوظيف:

بينت الدراسة أن هناك أثر إيجابي دال إحصائيا لمعامل العائد على الحقوق الملكية على نسبة التوظيف عند مستوى المعنوية 10 % حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0623، وهذا يتوافق مع النظرية المالية التي تشير إلى وجود علاقة طردية بينهما، بحيث كل زيادة في معامل العائد على حقوق الملكية بوحدة

واحدة تؤدي إلى زيادة إجمالي القروض على إجمالي الودائع بـ 1.5 وحدة بافتراض تبات المتغيرات الأخرى . و هذا يدل على البنوك محل الدراسة استطاعت توظيف أموالها الخاصة في مشاريع ذات عوائد تنعكس على الربحية مما يتيح لها التوسع في سياسة منح القروض وبالتالي إنخفاض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته إتجاه المودعين خاصة في حالة اعتماده على ودائع الجارية مما يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع مخاطر السيولة. و هذه النتيجة تتوافق دراسة (زينب بوشاكر، نبيلة نوي ، 2022) و لا تتوافق مع دراسة (حدة فروحات وأخرون ، جانفي 2018) و دراسة (أحمد عمان ، جانفي 2019) التي توصلتا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين .

1. **أثر العائد على الأصول على نسبة التوظيف:** تشير الدراسة إلى وجود أثر إيجابي غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% لمعامل العائد على الأصول على نسبة التوظيف، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.96 ويرجع ذلك لعدم استثمار البنوك الأموال المتاحة في مشاريع تدر أرباح وبالتالي عدم القدرة على تلبية حاجيات العملاء من القروض والسلفيات.

من المفرض أن يكون هناك أثر إيجابي بين هذه النسبة وكفاءة الأرباح حيث كلما زادت العوائد المحصلة من جراء استثمار البنك لأصوله المتاحة كلما زادت سيولته، وبالتالي توسع قدرة البنوك على منح القروض مما ينتج عنه ارتفاع مخاطر السيولة .وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (رميسة كلاش و إلهام نايلي ، 2021) وتتعارض مع دراسة (خلف محمد حمد ، 2017) . التي توصلت إلى وجود أثر سلبي دال إحصائيا بين العائد على الأصول و نسبة التوظيف و فسرها بأن زيادة في نسبة إجمالي القروض إلى الودائع يؤدي إلى خفض رأسمال المستثمر و بالتالي إنخفاض معدلات الربحية .

2. **أثر الرفع المالي على نسبة التوظيف:** توضح الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% لمعامل الرفع المالي على نسبة التوظيف حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0082 حيث تؤدي زيادة الرافعة المالية بوحدة واحدة إلى انخفاض نسبة التوظيف بـ 0.047 وحدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، وتفسر هذه النتيجة بأن ارتفاع مؤشر الرافعة مالية يعطي إشارة لإدارة البنوك محل الدراسة بذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق تلك العوائد و بمدى اعتمادها على تمويل استثماراتها بالديون مما يؤدي بالضرورة إلى محاولة إدارة البنك التقليل من تلك المخاطر و بالتالي إنخفاض مخاطر السيولة هذه النتيجة لا تتوافق مع دراسة (أحمد عمان ، جانفي 2019). التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين .

3. **أثر العائد على الودائع على نسبة التوظيف** :تشير الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا لمعامل نسبة العائد على الودائع على نسبة التوظيف عند مستوى المعنوية 5 %حيث بلغت القيمة

الاحتمالية 0.92 مما يدل على عدم قدرة البنوك محل الدراسة على توظيف ودائعها في مشاريع ذات عوائد تنعكس على الربحية مما يؤدي إلى إنخفاض قدرة البنوك عل منح القروض.

من المفرض أن يكون هناك أثر إيجابي بين هذه النسبة وكفاءة الأرباح حيث كلما زادت العوائد المحصلة من جراء استثمار البنك لموارده المتاحة كلما زادت سيولته وعليه زيادة قدرته على منح القروض ومما يتنج عنها ارتفاع مخاطر السيولة، تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد عمان، جانفي 2019).

4. **أثر منفعة الأصول على نسبة التوظيف:** بينت الدراسة وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا لمعامل منفعة الأصول ونسبة التوظيف حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.437 عند المستوى المعنوية 5%. و هذا يشير إلى وجود أصول مجمدة طويلة الأجل وتدر أرباح ضئيلة لا تكفي لتغطية التزامات مالية للبنوك.

من المفروض أن يكون هناك أثر إيجابي بين هذه النسبة و بين كفاءة الأرباح حيث كلما زادت العوائد المحصلة من استغلال الأمثل لأصول البنك كلما زادت سيولته وعليه زيادة قدرته على منح القروض ومما يتنج عنها ارتفاع مخاطر السيولة.

5. أثر هامش الربح على نسبة التوظيف: تشير الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% لمعامل هامش الربح على نسبة التوظيف حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.357 وتفسر هذه النتيجة بأن فلسفة العمل البنكي التقليدية تقوم على تلقي الودائع و منحها في شكل قروض وبالتالي تحقيق هامش الربح وعليه و بحكم الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة منها تجميد الاستثمارات سنة 2014 وأزمة كورونا وتداعياتها حيث سجل انخفاض كبير في مستوى السيولة بالبنوك قدر بـ 632.3 مليار دينار جزائري نهاية 2020[1]،أدى إلى تقليص نشاط البنوك و تقليل منح القروض.

من المفرض أن يكون هناك أثر إيجابي بين هذه النسبة و كفاءة الأرباح حيث كلما زادت العوائد المحصلة من جراء توظيف البنك لموارده المتاحة في منح القروض كلما زادت سيولته، مما يؤدي إلى زيادة قدرته على توسع في منح القروض وبالتالي ارتفاع مخاطر السيولة .هذه النتيجة تتعارض مع (دراسة احمد عمان ، جانفي 2019) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي غير معنوي .

6. **أثر إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات على نسبة التوظيف:** بينت الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائيا لمعامل نسبة إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات على نسبة التوظيف حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.001 عند المستوى المعنوية 5% تؤدي زيادة نسبة إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات بوحدة واحدة إلى نقصان نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بـ 0.912 وحدة بافتراض ثبات

[1]- الصفحة الاقتصادية لأستاذ سليمان ناصر .

المتغيرات الأخرى و تفسر هذه النتيجة أن زيادة التكاليف تساهم في استنفاذ الإيرادات المحققة مما يساهم في إنخفاض سيولة البنك و بالتالي عدم قدرته على منح القروض و عليه بالضرورة إنخفاض إمكانية تعرضه لمخاطر السيولة. و تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (أحمد عمان ، جانفي 2019) التي توصلت إلى نتيجة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية .

من خلال تحليل نتائج السابقة توصلنا إلى وجود أثر إيجابي معنوي للعائد على الحقوق الملكية على نسبة التوظيف وأثر سلبي معنوي لكل من الرافعة المالية و إجمالي تكاليف الإستغلال إلى إجمالي إيرادات الاستغلال على نسبة التوظيف و منه نقبل صحة هذه الفرضية من حيث تمثيل الكفاءة التشغيلية بتلك المتغيرات المستقلة أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى فلا يوجد لديها تأثير معنوي على نسبة التوظيف وبالتالي يتم رفض هذه الفرضية من حيث هذه المتغيرات المستقلة.

ثانيا : اختبار الفرضية الثانية

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة التغطية النقدية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012–2021).

1. **أثر العائد على الحقوق الملكية على نسبة التغطية النقدية** : تشير الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% لمعامل العائد على الحقوق الملكية على نسبة التغطية النقدية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.84 وهذا يدل على عدم كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك في مشاريع تدر أرباح.

ومن المفروض أن يكون هناك أثر سلبي بين هذه النسبة و كفاءة الأرباح حيث أنه كلما زاد الربح الصافي إلى الأموال الخاصة دل ذلك على قدرة البنوك على توليد السيولة من مختلف أنشطتها مما يساهم في الرفع من مركزها المالي وبالتالي قدرتها على الوفاء بمختلف التزاماتها في تواريخ استحقاقها وتجنبها لمخاطر السيولة تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد عمان ، جانفي 2019) وتتعارض مع دراسة (حدة فروحات وأخرون، 2018) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين.

2. **أثر العائد على الأصول على نسبة التغطية النقدية:** بينت الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% لمعامل العائد على الأصول على نسبة التغطية النقدية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0002 .تؤدي زيادة العائد على الأصول بوحدة واحدة إلى نقصان نسبة النقد و الأرصدة لدى البنك إلى أجمالي الأصول بـ 7.405 وحدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى. وتفسر هذه النتيجة بأن نقصان في قيمة النقدية في الصندوق، البنك المركزي و البنوك الأخرى تدل على استخدام البنوك لأموالها المتاحة في استثمارات من شأنها أن تدر عليها بأرباح، فعلى الرغم من ارتفاع مخاطر السيولة إلا أن ذلك أثر إيجابيا على ربحية البنوك . وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (خلف محمد حمد، 2017) وتتعارض مع دراسة (

فروحات حدة و أخرون، جانفي 2018) التي توصلت إلى و جود علاقة معنوية طردية وفسرت ذلك بالإدارة الجيدة للبنوك لأصولها . ودراسة (زينب بوشاكر ، نوي نبيلة ، 2022) التي توصلت لنتيجة عدم و جود اثر معنوي بين المتغيرين.

3. **أثر الرفع المالي على نسبة التغطية النقدية** : تشير الدراسة إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائيا عند المستوى المعنوية 5% على معامل الرفع المالي على نسبة التغطية النقدية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.029. تؤدي زيادة الرافعة المالية بوحدة واحدة إلى زيادة معامل نسبة النقد و الأرصدة لدى البنك على إجمالي الأصول بـ 0.015 وحدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى. و تفسر هذه النتيجة بأن ارتفاع مؤشر الرافعة مالية يعطي إشارة لإدارة البنوك محل الدراسة بمدى اعتمادها على تمويل استثماراتها بأموال الغير، أي تحقق تلازميه العائد و المخاطرة المتناقضة في العمل البنكي و هذه النتيجة لا تتوافق مع دراسة (أحمد عمان، جانفي 2019) التي توصلت لوجود علاقة عكسية معنوية بين متغيرين.

4. **أثر العائد على الودائع على نسبة التغطية النقدية:** تشير الدراسة إلى وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لمعامل العائد على الودائع على نسبة التغطية النقدية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.02 عند المستوى المعنوية 5%. تؤدي زيادة نسبة العائد على الودائع بوحدة واحدة إلى زيادة إجمالي النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول بـ 5.095 وحدة مع تباث المتغيرات الأخرى، وتفسر هذه النتيجة إلى عدم توظيف إدارة البنك لموجوداتها في منح القروض نتيجة الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة منها أزمة انخفاض أسعار المحروقات وتجميد معظم الاستثمارات وكذا اعتماد النشاط المصرفي على الوساطة المالية وهيمنة القطاع العام كل هذا أدى إلى ارتفاع الأرصدة النقدية لدى البنك مما أثر سلبا على معدلات الربحية وإيجابيا على قدرة البنوك على وفاء بالتزاماتها المالية وبالتالي إنخفاض مخاطر السيولة. وهذه النتيجة تتعارض مع دراسة (أحمد عمان، جانفي 2019) التي توصلت إلى أن العلاقة بين المتغيرين غير معنوية.

5. **أثر منفعة الأصول على نسبة التغطية النقدية** : تشير الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا لمعامل منفعة الأصول على نسبة التغطية النقدية عند المستوى المعنوية 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.91 وتفسر هذه النتيجة بعدم قدرة البنوك محل الدراسة من تحقيق عوائد من جراء توظيفها لمختلف أصولها المتاحة.

من المفرض أن يكون هناك أثر سلبي بين هذه النسبة ومنفعة الأصول، بمعنى عندما يحقق البنك عوائد من جراء توظيفه لمختلف أصوله المتاحة ينتج عنها القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيد استحقاقها وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة. تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (أحمد عمان ،جانفي 2019) التي توصلت لوجود أثر إيجابي غير معنوي .

6. **أثر هامش الربح على نسبة التغطية النقدية** : بينت الدراسة وجود أثر سلبي غير دال احصائيا لمعامل هامش الربح على نسبة التغطية النقدية عند المستوى المعنوية 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.84 مما يدل على تركيز البنوك الجزائرية على النشاط التقليدي و عدم ابتكاره لمنتجات وخدمات بنكية جديدة تستهدف العملاء وضعف المنافسة في السوق البنكي الجزائري.

من المفرض أن يكون هناك أثر سلبي بين هذه النسبة وهامش الربح، حيث يساهم تحقيق البنك لهامش ربح مرتفع في تحقيق عوائد إضافية جراء استثماره لموارده المتاحة مما ينتج عنها راحة مالية تساهم وبشكل فعال في الوفاء بمختلف التزاماته و في مواعيد استحقاقها مما يساعد في التقليل من إمكانية تعرضه لمخاطر سيولة. و تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد عمان ، جانفي 2019) .

7. **أثر إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات بالنسية التغطية النقدية** : تشير الدراسة إلى وجود أثر سلبي دال إحصائيا لمعامل نسبة إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات على نسبة التغطية النقدية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.003 عند المستوى المعنوية 5%. تؤدي زيادة نسبة إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات بوحدة واحدة إلى نقصان نسبة إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الأصول بـ 0.912 وحدة مع تباث المتغيرات الأخرى. وتدل هذه النتيجة إلى أن زيادة تكاليف الإستغلال البنك إلى إيراداته تعمل على تقليص حجم السيولة مما يزيد من إمكانية تعرضه لعسر مالي و ارتفاع مخاطر السيولة. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد عمان ، جانفي 2019).

من خلال ما سبق نجد أن هناك أثر سلبي معنوي بين كل من العائد على الأصول و نسبة إجمالي تكاليف الاستغلال إلى إجمالي إيرادات الاستغلال على نسبة التغطية النقدية وأثر إيجابي للعائد على الودائع والرافعة المالية على نسبة التغطية النقدية منه نقبل الفرضية من حيث تمثيل الكفاءة التشغيلية بتلك المتغيرات المستقلة، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى فلا يوجد لديها تأثير معنوي على نسبة التوظيف وبتالي يتم رفض هذه الفرضية من حيث هذه المتغيرات المستقلة .

ثانيا :اختبار الفرضية الثالثة

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة السيولة القانونية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021).

1. **أثر العائد على الحقوق الملكية على نسبة السيولة القانونية:** تشير الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير دال احصائيا لمعامل العائد على الحقوق الملكية على نسبة السيولة القانونية عند مستوى المعنوية 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.71 ويدل هذا على عدم نجاح بنوك محل الدراسة في تسيير موجوداتها في سياستها المالية .

ومن المفروض أن يكون هناك أثر سلبي بين هذه النسبة وكفاءة الأرباح حيث كلما زاد هذا المؤشر أدى إلى كفاءة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة إتجاه المودعين والمقترضين في أجالها وبالتالي انخفاض مخاطر السيولة . وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (فروحات حدة و أخرون ، 2018) .

2. **أثر العائد على الأصول على نسبة السيولة القانونية** : تشير الدراسة إلى وجود أثر سلبي دال إحصائيا عند المستوى المعنوية 5% بين معامل العائد على الأصول ومعامل نسبة النقد والأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الودائع حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0001. تؤدي زيادة العائد على الأصول بوحدة واحدة إلى نقصان نسبة النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الودائع بـ 10.975 وحدة بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى ،مما يدل على أن انخفاض نسبة النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الودائع تؤدي إلى رفع رأس مال المستثمر و بالتالي ارتفاع نسبة الأرباح من جهة و تجنب البنوك من احتمالية تعرض مخاطر السيولة جهة ثانية. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (خلف محمد حمد، 2017) و تتعارض مع دراسة (رميسة كلاش، إلهام نايلي ، ديسمبر 2021) التي توصلت لنتيجة وجود أثر إيجابي غير دال إحصائيا بين المتغيرين.

3. **أثر الرفع المالي على نسبة السيولة القانونية** : تشير الدراسة وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لمعامل الرفع المالي على نسبة السيولة القانونية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.025 عند المستوى المعنوية 5% . وتفسر هذه النتيجة أن ارتفاع مؤشر الرافعة مالية يعطي إشارة لإدارة البنوك محل الدراسة بذلك المستوى من المخاطر المرتبط بتحقيق تلك العوائد بمدى اعتمادها على تمويل استثماراتها بالديون.

4. **أثر العائد على الودائع على نسبة السيولة القانونية** : بينت الدراسة وجود أثر إيجابي دال إحصائيا لمعامل العائد على الودائع على نسبة السيولة القانونية عند المستوى المعنوية 5%حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0005 تؤدي زيادة نسبة العائد على الودائع بوحدة واحدة إلى نقصان إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى الودائع بـ 10.76 وحدة مع تباث المتغيرات الأخرى ، مما يدل على تركيز البنوك الجزائرية على نشاطها التقليدي و هو الوساطة المالية، حيث تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل الخارجية ومنح القروض مقابل فوائد دورية من أبرز استخدامات البنك وبناء على تقلص حجم القروض الممنوحة نظرا لظروف الاقتصادية سابقة الذكر أدى ذلك بالضرورة إلى زيادة حجم النقدية و بالتالي انخفاض مستوى المخاطر السيولة .

5. **أثر منفعة الأصول على نسبة السيولة القانونية** : تشير الدراسة وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا عند المستوى المعنوية 5% لمعامل منفعة الأصول على نسبة السيولة القانونية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0,529 وتفسر هذه النتيجة بعدم استغلال الأمثل للموارد المتاحة من قبل البنوك محل الدراسة تمكنها من تحقيق أكبر قدر من العوائد .

من المفرض أن يكون هناك أثر سلبي بين هذه النسبة و منفعة الأصول بمعنى كلما حقق البنك عوائد من جراء توظيفه لمختلف أصوله المتاحة كلما زادت سيولته مما يمكنه من التوسع في توظيف الأموال مما يؤدي بضرورة و حسب نظرية العائد و المخاطرة من إرتفاع مخاطر السيولة .

6. **أثر هامش الربح على نسبة السيولة القانونية:** تشير الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا عند المستوى المعنوية 5% لمعامل هامش الربح على نسبة السيولة القانونية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.42. وتدل هذه النتيجة إلى إنخفاض العوائد توظيف الموارد المتاحة في منح القروض و عدم ابتكار البنوك محل الدراسة لمنتجات بنكية تعمل على زيادة معدلات الربحية لضعف المنافسة في السوق المصرفي .

من المفرض أن تكون هناك أثر سلبي بين هذه النسبة وهامش الربح ، حيث يؤدي تحقيق البنك لهامش ربح مرتفع يساهم في تحقيق عوائد إضافية جراء استثماره لموارده المتاحة مما ينتج عنها راحة مالية وبالتالي قدرة البنك على في الوفاء بمختلف التزاماته في مواعيد استحقاقها مما يساعد في التقليل من إمكانية تعرضه لمخاطر سيولة .

7. **أثر إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات على نسبة السيولة القانونية:** تشير الدراسة وجود أثر سلبي دال إحصائيا عند المستوى المعنوية 5% لمعامل نسبة إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات على نسبة السيولة القانونية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.027 تؤدي زيادة نسبة إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات بوحدة واحدة إلى نقصان نسبة إجمالي النقد و الأرصدة لدى البنك إلى إجمالي الودائع بـ 0.180 وحدة مع إفتراض تباث المتغيرات الأخرى. وتفسر هذه النتيجة بعدم استغلال أمثل لموارد المتاحة لدى البنك من أجل تغطية مجمل تكاليف الإيرادات مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستوى السيولة وبالتالي ارتفاع إمكانية تعرض البنك إلى مخاطر السيولة .

من خلال ما سبق نجد أن هناك أثر سلبي معنوي بين كل من العائد على الأصول و نسبة إجمالي تكاليف الاستغلال إلى إجمالي إيرادات الاستغلال على نسبة السيولة القانونية وأثر إيجابي معنوي للعائد على الودائع والرافعة المالية على نسبة السيولة القانونية ومنه نقبل الفرضية من حيث تمثيل الكفاءة التشغيلية بتلك المتغيرات المستقلة، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى فلا يوجد لديها تأثير معنوي على نسبة التوظيف وبالتالي يتم رفض هذه الفرضية من حيث هذه المتغيرات المستقلة .

.

خلاصة الفصل :

تضمن هذا الفصل دراسة مالية و دراسة قياسية لعينة من البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012 -2022) ، حيث تمثلت أهم النتائج فيما يلي :

يعتبر بنك الخليج الجزائر أفضل بنك من بنوك العينة من حيث العائد على الحقوق الملكية ، فقد أبدى هذا البنك كفاءته العالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح ، بينما حقق ترست بنك الجزائر أعلى معدل للعائد على الأصول و العائد على الودائع ، و يدل هذا على قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفا أمثلا و كفاءته في استخدام مجموع أصوله من جهة و تحقيق عوائد مرتفعة من عملية استثمار الودائع من ناحية أخرى ، كما حقق نفس البنك أعلى معدل لمنفعة الأصول دليل على استخدام البنك لأصوله بشكل جيد . كما حقق بنك المجموعة العربية المصرفية بالجزائر أعلى معدل لهامش الربح و يدل هذا على أن البنك أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفه ، و يعتبر البنك الوطني الجزائري أكثر مخاطرة من باقي بنوك العينة نظرا لاعتماده على الديون للتمويل .

و من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين مؤشرات المتغير المستقل و مؤشرات المتغير التابع من خلال النموذج المستخدم ، بمعنى أن المؤشر التابع متمثلا في مخاطر السيولة بالبنوك يتم تفسيره من خلال مؤشرات المتغير المستقل متمثلا في الكفاءة التشغيلية ، و عليه و حسب النتائج فكفاءة البنك التشغيلية تؤثر و تساهم في تقليل إمكانية تعرض البنك لمخاطر السيولة .

الخـاتمـــــة

تعد الكفاءة من أهم المواضيع وأكثرها معالجة في مختلف المجالات و التخصصات ، إلا أن الكفاءة في البنوك تعد أمر ضروريا لتطور أي اقتصاد ، لأن البنوك تعتبر الممول الرئيسي و الحيوي للاقتصاد .

كما أن لقياس درجة كفاءة البنوك التشغيلية و مدى مساهمتها في إدارة مخاطر السيولة الأثر البالغ الأهمية على المركز المالي و وضعية البنك داخليا و خارجيا ، بحيث توفر الكفاءة المثلى للبنك معيار أمان للمودعين و مصدر قوة التنافسية للبنك في السوق المصرفي .

حاولنا من خلال هذا البحث قياس أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة للبنوك العاملة في الجزائر ، من خلال عينة من البنوك خلال فترة من (2012 -2022)، و ذلك عبر الإجابة عن إشكالية البحث والمتمثلة في ما مدى تأثير الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر ؟ و للإجابة عليها قمنا بتقسيم بحثنا إلى قسمين رئيسين الأول الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية للكفاءة التشغيلية و مخاطر السيولة في البنوك ، و بعض الدراسات السابقة التي تندرج في سياق الموضوع، القسم الثاني فخصص لدراسة حالة لعينة من البنوك بغية دعم مضمون الدراسة و التعمق في إشكاليتها و هذا من خلال الاعتماد على البيانات المالية الأساسية المستخرجة من التقارير السنوية لعينة البنوك المختارة ، و القيام بحساب أهم المؤشرات لمتغيري موضوع الدراسة من خلال عملية الربط بينهما ، ومعرفة مقدار و إتجاه التأثير و هذا باستخدام نموذج بانل ذو الأثر الثابت و لقد توصلنا إلى جملة من النتائج و التي كانت ثمرة لاختبار مجموعة من الفرضيات كما يلي :

اختبار الفرضيات :

من خلال ما تم عرضه سابقا و قصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات و ذلك بعرض نصها أولا تم تأكيدها أو نفيها وفق ما توصلت إليه الدراسة :

الفرضية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة التوظيف لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

من خلال تحليل نتائج الدراسة و مناقشتها توصلنا إلى وجود أثر إيجابي معنوي للعائد على الحقوق الملكية على نسبة التوظيف وأثر سلبي معنوي لكل من الرافعة المالية و إجمالي تكاليف الإستغلال إلى إجمالي إيرادات الاستغلال على نسبة التوظيف و منه نقبل صحة هذه الفرضية من حيث تمثيل الكفاءة التشغيلية بتلك المتغيرات المستقلة أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى فلا يوجد لديها تأثير معنوي على نسبة التوظيف وبالتالي يتم رفض هذه الفرضية من حيث هذه المتغيرات المستقلة

الفرضية الثانية : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة التغطية النقدية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

من خلال تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى أن هناك أثر سلبي معنوي بين كل من العائد على الأصول و نسبة إجمالي تكاليف الاستغلال إلى إجمالي إيرادات الاستغلال على نسبة التغطية النقدية وأثر إيجابي معنوي العائد على الودائع والرافعة المالية على نسبة السيولة القانونية ومنه نقبل الفرضية من حيث تمثيل الكفاءة التشغيلية بتلك المتغيرات المستقلة، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى فلا يوجد لديها تأثير معنوي على نسبة التوظيف وبتالي يتم رفض هذه الفرضية من حيث هذه المتغيرات المستقلة .

الفرضية الثالثة : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة الممثلة بنسبة السيولة القانونية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

من خلال تحليل نتائج الدراسة و مناقشتها توصلنا إلى أن هناك أثر سلبي معنوي بين كل من العائد على الأصول و نسبة إجمالي تكاليف الاستغلال إلى إجمالي إيرادات الاستغلال على نسبة السيولة القانونية وأثر إيجابي معنوي العائد على الودائع والرافعة المالية على نسبة السيولة القانونية ومنه نقبل الفرضية من حيث تمثيل الكفاءة التشغيلية بتلك المتغيرات المستقلة، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة الأخرى فلا يوجد لديها تأثير معنوي على نسبة التوظيف وبتالي يتم رفض هذه الفرضية من حيث هذه المتغيرات المستقلة .

نتائج الدراسة:

من خلال اختبار الفرضيات يمكن التوصل إلى النتائج التالية .

- وفقا لنتائج الدراسة المالية تعتبر البنوك صغيرة الحجم أكثر ربحية و إنتاجية و أقل مخاطرة و أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفها من البنوك كبيرة الحجم ؛
- و جود أثر سلبي معنوي بين كل من الرافعة المالية و إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات و بين نسبة التوظيف ؛
- وجود أثر إيجابي معنوي بين كل من العائد على الحقوق الملكية ونسبة التوظيف .
- عدم وجود أثر معنوي بين كل من العائد على الأصول، العائد على الودائع، منفعة الأصول و هامش الربح و بين نسبة التوظيف ؛
- وجود أثر سلبي معنوي بين كل من العائد على الأصول و إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات و بين نسبة التغطية النقدية ؛
- وجود أثر إيجابي معنوي بين كل من الرافعة المالية والعائد على الودائع و بين نسبة التغطية النقدية ؛
- عدم وجود أثر معنوي بين كل من العائد على حقوق الملكية ، منفعة الأصول و هامش الربح و بين نسبة التغطية النقدية ؛
- وجود أثر سلبي معنوي بين كل من العائد على الأصول و إجمالي التكاليف إلى إجمالي الإيرادات و بين نسبة السيولة القانونية ؛

– وجود أثر إيجابي بين كل من الرافعة المالية و العائد على الودائع و بين نسبة السيولة القانونية ؛
– عدم وجود أثر معنوي بين كل من العائد على حقوق الملكية، منفعة الأصول و هامش الربح و بين نسبة السيولة القانونية .

التوصيات :

بناءا على النتائج المتحصل عليها نقوم بتقديم مجموعة من التوصيات للمؤسسات المصرفية الجزائرية ، بهدف تحسين كفاءتها التشغيلية بالإدارة الجيدة لتكاليفها، و تقليل مستويات مخاطر السيولة التي قد تواجهها وهذا في ظل المعطيات الراهنة للسوق البنكي الجزائري كما يلي :

– يجب على البنوك العاملة بالجزائر محاولة المواكبة من حيث التقنيات المتطورة المستخدمة في الصناعة المصرفية و تنويع منتجاتها عن طريق تقديم سلة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع بين التقليدي و المستحدث بهدف زيادة إنتاجيتها و التقليل من تكاليفها و عليه تحقيق الكفاءة و زيادة قدرتها التنافسية.
– العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية للبنوك العاملة في الجزائر باعتبارها عنصرا فعالا لتحقيق الكفاءة في البنوك من خلال التكوين و التدريب اللازمين بهدف تخفيض اللاكفاءة في التكلفة ؛
– تعزيز عملية الإفصاح و الشفافية بإلزام البنوك التجارية العاملة بالجزائر بنشر قوائمها المالية في مواقعها الإلكترونية بشكل دوري و سريع حتى يتسنى لأصحاب المصالح و الباحثين الحصول على معلومات بشكل سهل و بمصداقية ؛
– التشجيع على فتح بنوك إسلامية في الجزائر و التي ستشهد إقبال كبير عليها نظرا لكون مجتمع الجزائري مسلم و يفضل البنوك التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية ، خاصة في ظل حاجة الاقتصاد للسيولة بسبب انخفاض الكبير في عائدات النفط و غياب شبه كلي لبورصة الأسواق المالية مثل سنة 2014، مما يدفع بهذه البنوك الإسلامية إلى توفير هذا القسط من السيولة من خلال مختلف المعاملات المباحة .

آفاق البحث :

تم من خلال هذا البحث معالجة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر ، و باعتبار أن هذا الموضوع من الدراسات التي لازالت لم تستوف حقها عربيا ، فإن هذا يفتح الباب واسعا أمام العديد من الدراسات و البحوث في المستقبل مثل :

– مقارنة بين مستويات الكفاءة المصرفية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة والعوامل المؤثرة باستعمال نماذج معلمية كتحليل الحد العشوائي؛
– قياس الكفاءة المصرفية و أثرها على السيولة في البنوك الجزائرية – دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية و التقليدية؛
– قياس كفاءة التكلفة و الربح للبنوك الجزائرية باستخدام مغلف البيانات؛

قائمـــة المراجـــع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب

1. سليمان ناصر ، **التسيير البنكي (إدارة البنوك)** ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان . الأردن ، 2019 .
2. شوقي بورقبة ، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية مقارنة –** الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردان ، 2014 .
3. طارق عبد العال حماد ، **تقييم أداء البنوك التجارية : تحليل العائد و المخاطرة** ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، الاسكندرية ، مصر ، 2003 .
4. عبد الحميد الشواربي ، محمد عبد الحميد الشواربي ، **إدارة مخاطر الائتمانية** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، 2009 .
5. فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، **إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2003 .
6. نور الدين **بوالكور . الاقتصاد البنكي : مدخل تحليلي تقييمي معاصر** ، دار ألفا للوثائق للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، 2021 .

المذكرات و الأطروحات :

7. أحمد عمان ، **فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية : دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال فترة 2010–2015** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي معمق ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2018 ،
8. باسل محمد الحموي ، **الكفاءة المصرفية و العوامل المؤثرة فيها :دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية** ،رسالة ماجستير في علوم الادارية ، 2017 -2018 .
9. بلقاسم ميموني ، **قياس كفاءة التكاليف و الأرباح و محدداتها في البنوك التجارية : دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال فترة 2010 –2016** ، أطروحة دكتوراه في علوم المالية ، تخصص دراسات مالية و محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، 2018 – 2019 ،
10. حسن مفتاح ، **أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر** . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد صناعي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2017 -2018 ، ص 82 .
11. رانيا عطار ، **قياس كفاءة المصارف الاسلامية السورية : دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الاسلامي** ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا ، 2013 .

12. زينب عمراوي ، **قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2012-2013 .

13. شريفة جعدي ، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية : دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال فترة 2006 –2012** ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية ، تخصص دراسات مالية و اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر ، 2013 – 2014 ،

14. شوقي بورقبة ، **الكفاءة التشغيلية في المصارف الاسلامية : دراسة تطبيقية مقارنة** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2010 – 2011 .

15. عبد الله بوعمامة ، **محاولة اختبار كفاءة المؤسسات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2009 – 2018** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة مصرفية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، جوان 2021 .

16. محمد جموعي قريشي ، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية – دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية 1994 – 2003 –** أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 م

المدخلات و الملتقيات :

17. حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها** ، الملتقى الوطني المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة – مخاطر – تقنيات ، جامعة جيجل ، الجزائر ، أيام 06 و 07 جوان 2005 .

18. على بن ساحة ، عبد الحميد بوخاري ، **التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 يومي 22 – 23 نوفمبر 2011 .

المقالات و الدوريات :

19. أحلام بوعبدلي ، أحمد عمان ، قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل المغلف البيانات DEA : دراسة حالة بنك الخليج الجزائر للفترة 2010 -2015 ، **مجلة رؤى اقتصادية** ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد 11 ، ديسمبر 2016 .

20. أمال العقون ، أمان يوسفي ، خلق القيمة في المؤسسة بإستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA – دراسة حالة مؤسسة الأوراسي 2002 – 2019 ، **مجلة الدراسات الاقتصادية** ، المجلد 15 ، العدد 02 ، 2021 .

21. أمنة جعني ، عبد اللطيف مصيطفى ، أثر مخاطر السيولة على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية السعودية دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية للفترة 2010 – 2020 ، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة** . المجلد 06 ، العدد 02 ، ديسمبر 2022

22. بونيهي مريم ، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، **مجلة الاقتصاد الجديد** ، المجلد 02 ، العدد 15 ، 2016.

23. جعدي شريفة ، سليمان ناصر ، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة في الجزائر : دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006 – 2010 ، **مجلة الباحث** ، العدد 12 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2013

24. حدة رايس ، فاطمة الزهراء نوي ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية : دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004 -2008 ، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات** ، العدد السادس و عشرون ، كانون الثاني ، 2012 ،

25. حدة فرحات ، عمر الفاروق زرقون ، علي بن ساحة ، إدارة مخاطر السيولة و دورها في تقييم ربحية البنوك التجارية : دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال فترة 2011 – 2016 ، **مجلة الباحث** ، العدد 01 ، 2018 .

26. خلف محمد حمد ، أحمد فريد ناجي ، مخاطر السيولة و أثرها على الربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية** ، العدد الثاني و خمسون ، 2017 .

27. رميسة كلاش ، إلهام نايلي ، مخاطر السيولة و أثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية : دراسة تطبيقية خلال فترة 2006 – 2018 ، **مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية** ، المجلد 08 ، العدد 03 ديسمبر 2021.

28. زكي يحي الجمال ، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة و العشوائية ، **المجلة العراقية للعلوم الاحصائية** ، المجلد 02 ، العدد 21 ، العراق ، 2012 .

29. زهرة العقون ، أم الخير العقون ، دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل ، **المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي** ، العدد 06 ، 2021 .

30. سيدة أحمد حسن ، قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA ، **المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة** ، عين الشمس ، مصر ، 2019.

31. ضحى ذياب أحمد ،صبحي حسون ، مخاطر السيولة المصرفية و تأثيرها في الاستقرار المالي في العراق للمدة 2005 – 2019 ، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية** ، العدد 71 ، كانون الأول 2021 .

32. العرابي مصطفى ، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي و المصرف التقليدي – دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري و بنك سوسيتي جينيرال الجزائر – باستخدام نموذج العائد على الحقوق الملكية ، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية** ، المجلد 08 ، العدد 01 ، السنة 2019 .

33. عز الدين مصطفى الكور ، نضال أحمد الفيومي ، أثر قوة السوق و هيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** ، الأردن ، المجلد 03 ، العدد 02 ، 2007 .

34. عزمي وصفي عوض ، تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية و مؤشرات الحصص السوقية – دراسة حالة بنك فلسطين و البنك العربي – مجلة **اقتصاديات شمال إفريقيا** ، المجلد 16 ، العدد 22 ، 2020 .

35. فاروق فخاري ، نورة زبيري ، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية : بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري ، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة** ، المجلد 02 ، العدد 02 ، ديسمبر 2018

36. فاطمة بن شنة ، أحمد زياد ، محددات الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة 2014 – 2018 ، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات** .المجلد 15 ، العدد 2 ، 2022 .

37. فريد بن ختو ، محمد الجموعي قريشي ، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) ، **مجلة الباحث** .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، العدد 12 ، 2013

38. مالك الرشيد أحمد ، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية ، **مجلة المصرفي** ، السودان . العدد 35 ، 2005 .المجلد 15 ، العدد 2 ، 2022 .

39. محمد جموعي قريشي ، تقييم أداء المؤسسات المصرفية ، **مجلة الباحث** ، العدد 03 ، جامعة ورقلة ، 2005

40. مريم كلاش ، نور الدين بهلول ، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية و التبؤ بالفشل المالي : دراسة حالة مؤسسة مطاحن بلغيث الكبرى سوق الاهراس ، **مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية** ، المجلد 06 ، العدد 01

41. وسام حسين على العنيزي ، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي لمدة 2007 -2011 ، **مجلة الغزي** ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الأنبار ، العراق ، العدد 35 ، 2015 .

المواقع الإلكترونية :

42. موقع بنك المؤسسة المصرفية العربية الجزائر : https://www.bank-abc.com 19/04/2023 14 :57

43. موقع ترست بنك : https://www.trustbank.dz023 15 :03 25/04/2

44. موقع بنك الخليج الجزائر https://www.agb.dz 18 :01 18/03/2023

45. موقع البنك الجزائر الخارجي https://www.bea.dz 17 :45 21/03/2023

46. موقع سوسيته جينيرال الجزائر http://www//societegenerale.dz 19 :45 /03/2023 26:

47. موقع البنك الوطني الجزائري : www.bna.dz 15/04/2023 16 :36 https //

التقارير :

48. التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر (2012 – 2022)

49. التقارير السنوية لبنك المؤسسة العربية المصرفية (2012 – 2022)

50. التقارير السنوية لبنك ترست البنك الجزائر (2012 – 2022)

51.التقارير السنوية لبنك سوسيتيه الجنيرال الجزائر (2012 – 2022)
52.التقارير السنوية للبنك الجزائر الخارجي (2012 – 2022)
53.التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2012 -2022)

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

Books

1. Alan Griffith &Stuart wall ,**Intermediate Microeconomics theory and Applications**,2nd edition ,Pearson Education ,United Kingdom ,2000 .

ARTHICLES

2. Herry Achmad Buchory , Banking Profitability : How does the Credit Risk and Operational Efficiency Effect ? **Journal of Business and Management Sciences** vol .3, no .4 , 2015 .
3. Le Ngoc Thuy Trang and other, Does Bank liquidity Risk lead to Bank's Operational Efficiency ?A Study in Vietnam ,**Advances in Decision Sciences** ,Volume 25 ,Issue 04 ,December 2021.
4. Mohamed Aisf Khan and Other , Operational Efficiency of Islamic Banks : The Case of Malaysia and Pakistan, **interdisciplinary journal of contemporary research in business** ,University of Azad Jammu &Kashmir, VOL 5 , NO 3 , Pakistan , july 2013
5. Xiaoqing Fu et Shiagh Heffernan ,Economies of scale and scope in china banking sector :working paper ,**Cass bususiness school** , city university ,London , January , 2006 , p :04.

الدليل المنهجي :

إبراهيم بختي ، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكرة ، الأطروحة ، التقرير ، المقال) وفق طريقة IMRAD الطبعة الرابعة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير . مخبر الجامعة ، المؤسسة و التنمية المحلية المستدامة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر ، 1998 – 2015 .

الملاحـــق

الملحق رقم (01): متغيرات دراسة أثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة

المتغيرات التابعة			المتغيرات المستقلة							السنوات	البنك
LR3=Mo/D	LR2=Mo/A	LR1=Cr/D	CTI	PM	AU	ROD	EM	ROA	ROE		
0,183751	0,119654	0,845469	0,174347	0,346291	0,038100	0,020261	16,043729	0,013194	0,211676	2012	BNA
0,202390	0,140385	0,868153	0,202907	0,270872	0,051087	0,019950	15,543123	0,013838	0,215087	2013	
0,180686	0,121434	0,983206	0,220402	0,190278	0,059730	0,016911	17,067100	0,011365	0,193972	2014	
0,186063	0,119835	0,865133	0,182836	0,201082	0,054022	0,016866	15,247297	0,010863	0,165629	2015	
0,181112	0,107525	0,820402	0,216408	0,205298	0,053824	0,018612	14,015729	0,011050	0,154873	2016	
0,161470	0,105656	0,876436	0,339983	0,201039	0,052730	0,016201	12,500035	0,010601	0,132511	2017	
0,168522	0,109401	0,902604	0,331918	0,218636	0,053154	0,017902	12,519689	0,011621	0,145495	2018	
0,202810	0,123485	0,961594	0,348869	0,101606	0,053731	0,008966	12,928048	0,005459	0,070579	2019	
0,069692	0,059358	0,722741	0,394714	0,145736	0,045968	0,007866	12,323076	0,006699	0,082555	2020	
0,161388	0,074033	0,699807	0,382034	0,230317	0,045238	0,022713	15,041598	0,010419	0,156718	2021	
0,340512	0,278391	0,305200	0,448896	0,176276	0,087406	0,018846	14,876387	0,015408	0,229209	2012	BEA
0,226775	0,184874	0,436464	0,478005	0,285063	0,034775	0,012160	12,370263	0,009913	0,122628	2013	
0,241875	0,200283	0,410597	0,375014	0,287094	0,040220	0,013945	14,902052	0,011547	0,172072	2014	
0,172741	0,141432	0,583082	0,445875	0,243778	0,053000	0,015780	13,755732	0,012920	0,177726	2015	
0,225891	0,178236	0,782457	0,319522	0,302042	0,044468	0,017022	12,559190	0,013431	0,168685	2016	
0,294652	0,239956	0,718014	0,207690	0,321286	0,057187	0,022561	13,602953	0,018373	0,249932	2017	
0,197004	0,155508	0,811530	0,158883	0,427366	0,054483	0,029497	12,590588	0,023284	0,293160	2018	
0,188155	0,126282	0,999289	0,188746	0,403218	0,047549	0,028566	10,598817	0,019173	0,203207	2019	
0,171828	0,121262	0,949677	0,215382	0,305373	0,071230	0,030822	9,155065	0,021752	0,199139	2020	
0,305829	0,214751	0,560960	0,293256	0,394080	0,043735	0,024545	10,905493	0,017235	0,187958	2021	
0,418687	0,003014	0,857265	0,186412	0,327706	0,115955	0,052783	8,998632	0,015408	0,341941	2012	AGB
0,447873	0,336603	0,777878	0,186790	0,407626	0,088888	0,048210	9,994390	0,009913	0,362126	2013	
0,443458	0,340631	0,744830	0,162118	0,333250	0,068053	0,029525	10,804705	0,011547	0,245035	2014	
0,359425	0,278187	0,763974	0,127182	0,289360	0,070686	0,026427	9,251395	0,012920	0,189224	2015	
0,199853	0,155996	0,797340	0,144999	0,221111	0,062828	0,017798	8,580898	0,013431	0,119206	2016	
0,291912	0,239220	0,730777	0,130909	0,235572	0,060107	0,017278	10,983025	0,018373	0,155514	2017	
0,158687	0,126362	0,808483	0,125443	0,231536	0,077787	0,022618	10,434579	0,023284	0,187931	2018	
0,195462	0,150944	0,774052	0,095554	0,275058	0,085110	0,030314	9,960401	0,019173	0,233174	2019	
0,160746	0,129218	0,778929	0,126667	0,207382	0,082545	0,021295	9,889361	0,021752	0,169290	2020	
0,223478	0,182376	0,778436	0,151194	0,236892	0,066763	0,019380	9,865544	0,017235	0,156029	2021	
0,188466	0,109486	0,729380	0,076923	0,374544	0,075393	0,048608	3,621833	0,028238	0,102274	2012	ACB
0,236125	0,130448	0,982161	0,058676	0,355632	0,075298	0,048472	3,488228	0,026778	0,093409	2013	
0,239904	0,140336	0,964629	0,061267	0,348309	0,077987	0,046436	3,677653	0,027164	0,099898	2014	
0,333283	0,197840	0,964747	0,080797	0,315550	0,062169	0,033048	4,695579	0,019617	0,092115	2015	
0,298349	0,188955	0,978279	0,118987	0,330935	0,062694	0,032759	4,846506	0,020748	0,100553	2016	
0,336741	0,211559	0,783642	0,128660	0,345628	0,055077	0,030300	6,058960	0,019036	0,115339	2017	
0,273246	0,179053	0,966425	0,120579	0,359921	0,067953	0,037324	4,784733	0,024458	0,117023	2018	
0,207496	0,129899	0,954913	0,139097	0,307047	0,059761	0,029310	4,569588	0,018349	0,083849	2019	
0,197924	0,120199	0,966230	0,147014	0,352941	0,068578	0,039855	4,375185	0,024204	0,105897	2020	
0,241924	0,149158	0,924944	0,182947	0,284494	0,062259	0,028728	3,890806	0,017712	0,068915	2021	
0,327739	0,260963	0,638632	0,105647	0,266773	0,095691	0,032060	11,567266	0,025528	0,295287	2012	SGA
0,385684	0,315568	0,619960	0,080142	0,220612	0,081858	0,022071	11,489883	0,018059	0,207495	2013	
0,408675	0,332525	0,591098	0,095040	0,294182	0,071760	0,025945	10,951305	0,021111	0,231188	2014	
0,252248	0,201121	0,780316	0,091834	0,239505	0,074128	0,022267	8,907108	0,017754	0,158138	2015	
0,284138	0,231389	0,804442	0,069524	0,263788	0,071395	0,023126	9,735461	0,018833	0,183349	2016	
0,278600	0,219549	0,811475	0,131914	0,208700	0,071306	0,018884	11,809352	0,014882	0,175741	2017	
0,291639	0,229164	0,870793	0,130330	0,280504	0,077733	0,027749	11,657994	0,021805	0,254197	2018	
0,312163	0,243657	0,816786	0,125291	0,162015	0,088075	0,018281	10,695350	0,014269	0,152617	2019	
0,259084	0,208694	0,674381	0,143224	0,110855	0,100907	0,013887	10,299844	0,011186	0,115215	2020	
0,272764	0,217545	0,617471	0,117265	0,237165	0,081947	0,024368	10,518957	0,019435	0,204435	2021	
0,416010	0,229949	0,733925	0,015112	0,282321	0,110180	0,056276	2,224367	0,031106	0,069192	2012	TRUST
0,191802	0,135500	0,633491	0,019730	0,371142	0,092488	0,048589	2,488858	0,034326	0,085433	2013	
0,173002	0,125747	0,659536	0,025389	0,415270	0,086732	0,049552	2,702763	0,036017	0,097346	2014	
0,188047	0,140969	0,676522	0,028808	0,412672	0,085588	0,047115	2,794584	0,035320	0,098704	2015	
0,125851	0,101184	0,594974	0,039601	0,276625	0,074075	0,025486	2,677750	0,020491	0,054870	2016	
0,106388	0,089478	0,636616	0,078363	0,270190	0,067063	0,021544	3,511556	0,018120	0,063628	2017	
0,114869	0,097463	0,723353	0,131804	0,284533	0,076716	0,025727	4,317938	0,021828	0,094253	2018	
0,103726	0,089117	0,650023	0,074917	0,283995	0,095625	0,031609	4,207781	0,027157	0,114271	2019	
0,222808	0,166700	0,791404	0,089337	0,251408	0,090546	0,030426	4,504795	0,022764	0,102547	2020	
0,067493	0,057920	0,817346	0,067158	0,488180	0,074263	0,042245	6,581740	0,036254	0,238612	2021	

الملحق رقم (2) : الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Date: 04/05/23
Time: 06:57
Sample: 2012 2021

	LR1	LR2	LR3	ROA	ROE	EM	ROD	AU	PM	CTI
Mean	0.771211	0.173564	0.238315	0.018729	0.161135	9.249377	0.027461	0.069260	0.283628	0.168972
Median	0.781387	0.153226	0.223143	0.018361	0.156373	10.14712	0.025015	0.069632	0.283158	0.131859
Maximum	0.999289	0.340631	0.447873	0.036254	0.362126	17.06710	0.056276	0.115955	0.488180	0.478005
Minimum	0.305200	0.057920	0.067493	0.005459	0.054870	2.224367	0.007866	0.034775	0.101606	0.015112
Std. Dev.	0.149083	0.070764	0.090001	0.007170	0.069616	4.194909	0.011667	0.017851	0.079288	0.114041
Skewness	-0.691443	0.673418	0.516738	0.640749	0.721141	-0.194322	0.776369	0.295900	0.102019	1.120911
Kurtosis	3.614487	2.728135	2.815859	3.070733	3.207279	1.851592	2.797720	2.731852	2.914406	3.480256
Jarque-Bera	5.724926	4.719696	2.754955	4.118104	5.307851	3.674710	6.129779	1.055328	0.122395	13.14102
Probability	0.057128	0.094435	0.252214	0.127575	0.070374	0.159238	0.046659	0.589981	0.940637	0.001401
Sum	46.27268	10.41383	14.29891	1.123729	9.668071	554.9626	1.647670	4.155601	17.01766	10.13833
Sum Sq. Dev.	1.311326	0.295445	0.477909	0.003033	0.285935	1038.238	0.008031	0.018802	0.370912	0.767314
Observations	60	60	60	60	60	60	60	60	60	60

الملحق رقم 03 : تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2012 – 2021

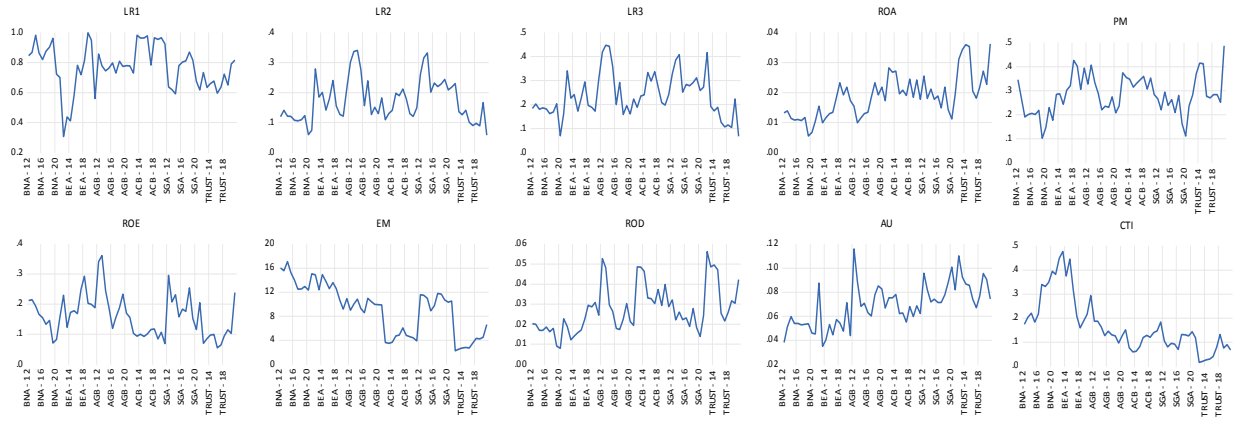

الملحق رقم (04): اختبار مضاعف لاغرونج (LM) للمتغير LR1

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Nullhypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.428677 (0.5126)	7.089359 (0.0078)	7.518036 (0.0061)
Honda	-0.654734 (0.7437)	2.662585 (0.0039)	1.419765 (0.0778)
King-Wu	-0.654734 (0.7437)	2.662585 (0.0039)	1.066244 (0.1432)
Standardized Honda	0.602505 (0.2734)	2.915182 (0.0018)	-0.985094 (0.8377)
Standardized King-Wu	0.602505 (0.2734)	2.915182 (0.0018)	-1.315000 (0.9057)
Gourieroux, et al.	--	--	7.089359 (0.0111)

الملحق رقم (05) : اختبار مضاعف لاغرونج (LM) للمتغير LR2

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Nullhypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	10.57738 (0.0011)	0.353372 (0.5522)	10.93075 (0.0009)
Honda	3.252289 (0.0006)	0.594451 (0.2761)	2.720055 (0.0033)
King-Wu	3.252289 (0.0006)	0.594451 (0.2761)	2.962884 (0.0015)
Standardized Honda	7.227553 (0.0000)	0.792141 (0.2141)	0.692008 (0.2445)
Standardized King-Wu	7.227553 (0.0000)	0.792141 (0.2141)	1.322251 (0.0930)
Gourieroux, et al.	--	--	10.93075 (0.0015)

الملحق رقم (06): اختبار مضاعف لاغرونج (LM) للمتغير LR3

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Nullhypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	11.55505 (0.0007)	0.097306 (0.7551)	11.65235 (0.0006)
Honda	3.399271 (0.0003)	-0.311940 (0.6225)	2.183073 (0.0145)
King-Wu	3.399271 (0.0003)	-0.311940 (0.6225)	2.539061 (0.0056)
Standardized Honda	7.476788 (0.0000)	-0.138312 (0.5550)	-0.000586 (0.5002)
Standardized King-Wu	7.476788 (0.0000)	-0.138312 (0.5550)	0.732931 (0.2318)
Gourieroux, et al.	--	--	11.55505 (0.0011)

الملحق رقم (07) : اختبار فيشر للمتغير LR1

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ01
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.221018	(5,47)	0.0030
Cross-section Chi-square	22.254262	5	0.0005

الملحق رقم (08) : اختبار فيشر للمتغير LR2

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.695295	(5,47)	0.0000
Cross-section Chi-square	39.296536	5	0.0000

الملحق رقم (09) : اختبار فيشر للمتغير LR3

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ03
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	7.583051	(5,47)	0.0000
Cross-section Chi-square	35.490369	5	0.0000

الملحق رقم (10) : اختبار التوزيع الطبيعي LR1

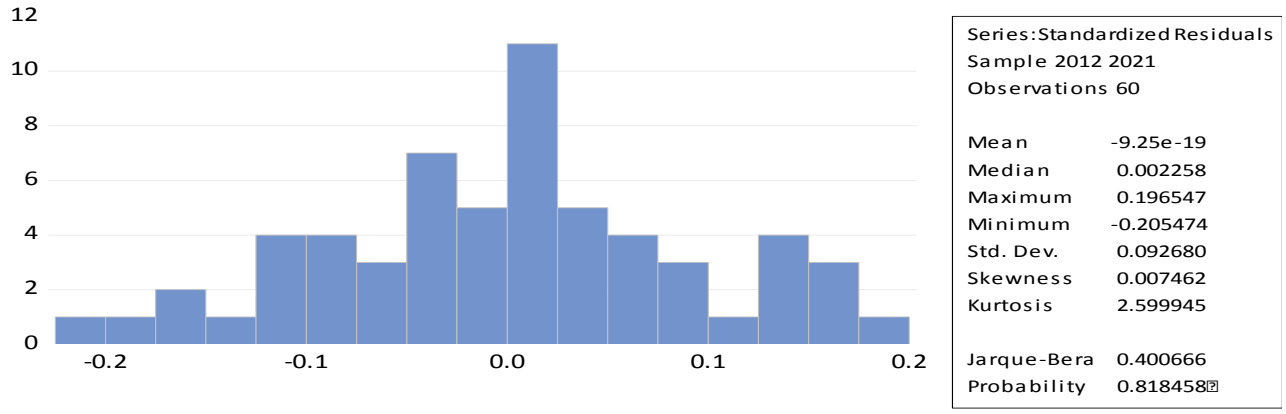

الملحق رقم (11) : اختبار التوزيع الطبيعي LR2

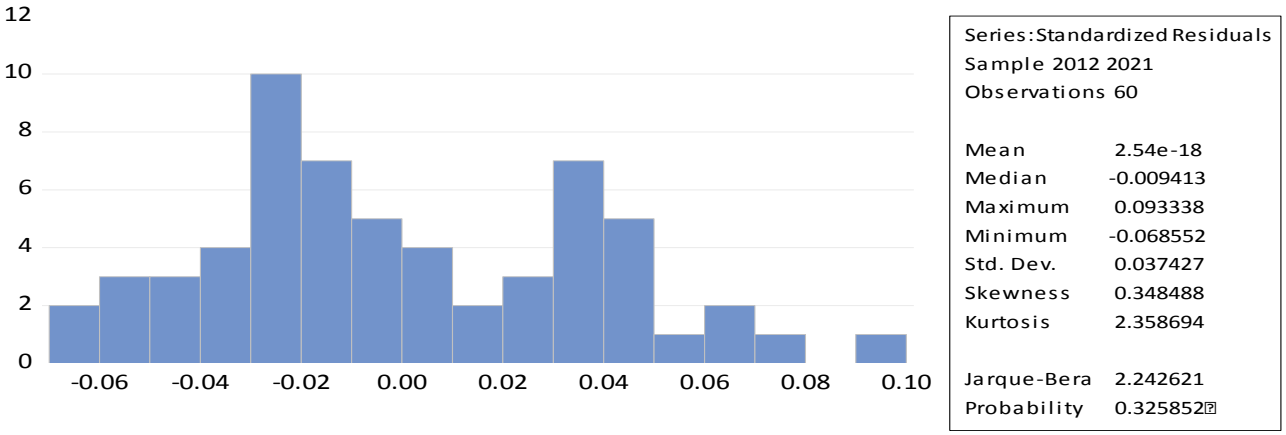

الملحق رقم (12) : اختبار التوزيع الطبيعي LR3

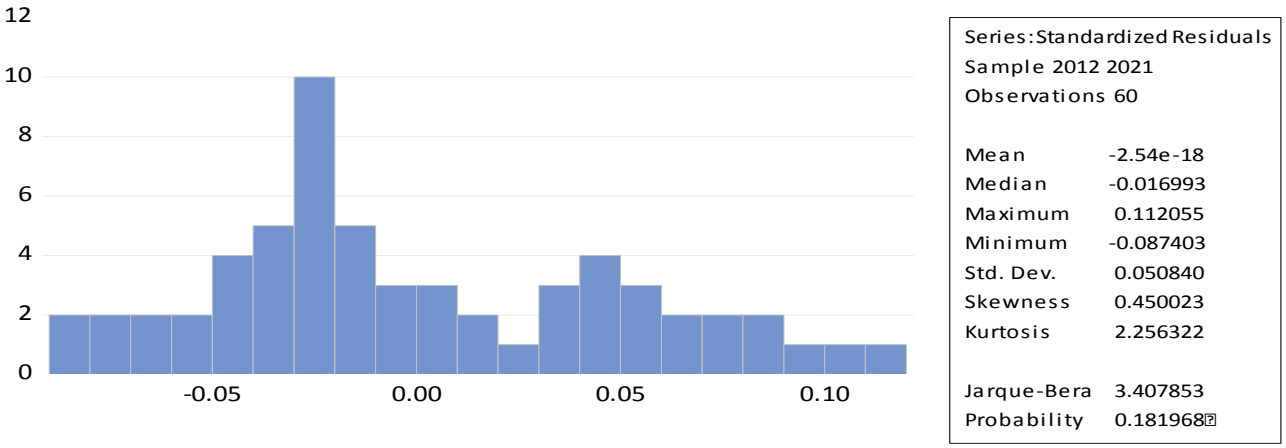

الملحق رقم (13) : اختبار الاستقلالية LR1

Residual Cross-Section Dependence Test

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals

Equation: EQ01

Periodsincluded: 10

Cross-sections included: 6

Total panel observations: 60

Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	18.39920	15	0.2423
Pesaranscaled LM	0.620606		0.5349
Bias-correctedscaled LM	0.287273		0.7739
Pesaran CD	-0.083619		0.9334

الملحق رقم (14) : اختبار الاستقلالية LR2

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ02
Periodsincluded: 10
Cross-sections included: 6
Total panel observations: 60
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	10.66733	15	0.7758
Pesaranscaled LM	-0.791034		0.4289
Bias-correctedscaled LM	-1.124367		0.2609
Pesaran CD	-0.617782		0.5367

الملحق رقم (15) : اختبار الاستقلالية LR3

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ03
Periodsincluded: 10
Cross-sections included: 6
Total panel observations: 60
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	12.62083	15	0.6316
Pesaranscaled LM	-0.434375		0.6640
Bias-correctedscaled LM	-0.767708		0.4427
Pesaran CD	-1.189766		0.2341

الملحق رقم (16) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LR1

Date: 04/05/23 Time: 07:05
Sample: 2012 2021
Included observations: 60

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*. |	. |*. |	1	0.178	0.178	2.0032	0.157
.*| . |	.*| . |	2	-0.072	-0.107	2.3350	0.311
. | . |	. | . |	3	-0.045	-0.012	2.4678	0.481
.*| . |	.*| . |	4	-0.164	-0.168	4.2514	0.373
.*| . |	.*| . |	5	-0.135	-0.083	5.4765	0.361
.*| . |	.*| . |	6	-0.181	-0.186	7.7272	0.259
.*| . |	.*| . |	7	-0.107	-0.083	8.5376	0.288
. | . |	.*| . |	8	-0.048	-0.100	8.7022	0.368
. | . |	. | . |	9	0.073	0.033	9.0954	0.429

الملحق رقم (17) : اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LR2

Date: 04/05/23 Time: 07:15
Sample: 2012 2021
Included observations: 60

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |** |	. |** |	1	0.228	0.228	3.2742	0.070
.*| . |	.*| . |	2	-0.093	-0.153	3.8250	0.148
.*| . |	.*| . |	3	-0.147	-0.095	5.2422	0.155
.*| . |	.*| . |	4	-0.143	-0.105	6.6016	0.159
.*| . |	.*| . |	5	-0.102	-0.078	7.3009	0.199
.*| . |	.*| . |	6	-0.136	-0.150	8.5742	0.199
.*| . |	. | . |	7	-0.069	-0.061	8.9049	0.260
. | . |	.*| . |	8	-0.044	-0.096	9.0411	0.339
. | . |	. | . |	9	0.005	-0.044	9.0430	0.433

الملحق رقم (18) : اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LR3

Date: 04/05/23 Time: 07:16
Sample: 2012 2021
Included observations: 60

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |** |	. |** |	1	0.235	0.235	3.4825	0.062
.*| . |	.*| . |	2	-0.105	-0.170	4.1914	0.123
.*| . |	.*| . |	3	-0.177	-0.118	6.2327	0.101
.*| . |	.*| . |	4	-0.172	-0.126	8.1970	0.085
.*| . |	.*| . |	5	-0.135	-0.113	9.4245	0.093
.*| . |	.*| . |	6	-0.091	-0.103	9.9927	0.125
. | . |	.*| . |	7	-0.047	-0.088	10.149	0.180
. | . |	.*| . |	8	-0.008	-0.070	10.154	0.254
. | . |	.*| . |	9	0.000	-0.076	10.154	0.338

الملحق رقم (19) : اختبار ثبات تباين الأخطاء LR1

Test for Equality of Variances of RESID01
Categorized by values of BANK
Date: 04/05/23 Time: 07:05
Sample: 2012 2021
Included observations: 60

Method	df	Value	Probability
Bartlett	5	14.13273	0.0148
Levene	(5, 54)	2.905031	0.0215
Brown-Forsythe	(5, 54)	2.202351	0.0674

الملحق رقم (20) : اختبار ثبات تباين الأخطاء LR2

Test for Equality of Variances of RESID02
Categorized by values of BANK
Date: 04/05/23 Time: 07:10
Sample: 2012 2021
Included observations: 60

Method	df	Value	Probability
Bartlett	5	1.887350	0.8645
Levene	(5, 54)	0.441690	0.8174
Brown-Forsythe	(5, 54)	0.183755	0.9676

الملحق رقم (21) : اختبار ثبات تباين الأخطاء LR3

Test for Equality of Variances of Q_LR3
Categorized by values of BANK
Date: 04/05/23 Time: 07:13
Sample: 2012 2021
Included observations: 60

Method	df	Value	Probability
Bartlett	5	1.345545	0.9302
Levene	(5, 54)	0.563013	0.7278
Brown-Forsythe	(5, 54)	0.382939	0.8583

الملحق رقم (22) : نتائج النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة المتمثل في نسبة التوظيف لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012– 2022)

Dependent Variable: LR1
Method: Panel Least Squares
Date: 04/06/23 Time: 07:04
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 60

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.577287	0.371991	4.240127	0.0001
ROA	0.188109	4.521569	0.041603	0.9670
ROE	1.500488	0.785904	1.909250	0.0623
EM	-0.047326	0.017143	-2.760564	0.0082
ROD	-0.495558	5.285526	-0.093758	0.9257
AU	-2.916003	3.723231	-0.783191	0.4374
PM	-0.859967	0.925756	-0.928935	0.3577
CTI	-0.912366	0.269118	-3.390213	0.0014

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.091904	R-squared	0.613535
Mean dependent var	0.771211	Adjusted R-squared	0.514863
S.D. dependent var	0.149083	S.E. of regression	0.103839
Akaike info criterion	-1.502810	Sum squared resid	0.506781
Schwarz criterion	-1.049035	Log likelihood	58.08430
Hannan-Quinn criter.	-1.325314	F-statistic	6.217935
Durbin-Watson stat	1.463287	Prob(F-statistic)	0.000002

الملحق رقم (23) : نتائج النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة المتمثل في نسبة التغطية النقدية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012– 2022)

Dependent Variable: LR2
Method: Panel Least Squares
Date: 04/06/23 Time: 07:07
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 60

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.083506	0.150222	0.555885	0.5809
ROA	-7.405746	1.825958	-4.055813	0.0002
ROE	-0.063009	0.317374	-0.198531	0.8435
EM	0.015526	0.006923	2.242571	0.0297
ROD	5.095117	2.134469	2.387065	0.0211
AU	-0.156030	1.503563	-0.103773	0.9178
PM	-0.075503	0.373851	-0.201960	0.8408
CTI	-0.073306	0.108679	-0.674523	0.0033

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.037114	R-squared	0.720265
Mean dependent var	0.173564	Adjusted R-squared	0.648843
S.D. dependent var	0.070764	S.E. of regression	0.041934
Akaike info criterion	-3.316318	Sum squared resid	0.082646
Schwarz criterion	-2.862543	Log likelihood	112.4895
Hannan-Quinn criter.	-3.138822	F-statistic	10.08466
Durbin-Watson stat	1.402756	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (24) : نتائج النموذج ذو الأثر الثابت (LSDV) لأثر الكفاءة التشغيلية على مخاطر السيولة المتمثل في نسبة السيولة القانونية لعينة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2012– 2022)

Dependent Variable: LR3
Method: Panel Least Squares
Date: 04/06/23 Time: 07:11
Sample: 2012 2021
Periods included: 10
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 60

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.208397	0.204057	1.021268	0.3124
ROA	-10.97518	2.480327	-4.424894	0.0001
ROE	-0.157601	0.431111	-0.365570	0.7163
EM	0.021702	0.009404	2.307676	0.0255
ROD	10.76067	2.899399	3.711346	0.0005
AU	-1.294254	2.042395	-0.633694	0.5294
PM	-0.406307	0.507828	-0.800088	0.4277
CTI	-0.180399	0.147626	-1.222002	0.0278

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.050414	R-squared	0.680909
Mean dependent var	0.238315	Adjusted R-squared	0.599439
S.D. dependent var	0.090001	S.E. of regression	0.056961
Akaike info criterion	-2.703747	Sum squared resid	0.152497
Schwarz criterion	-2.249972	Log likelihood	94.11241
Hannan-Quinn criter.	-2.526251	F-statistic	8.357781
Durbin-Watson stat	1.337024	Prob(F-statistic)	0.000000